المكتبة الفلسفيّة

المَنطِق عِندَ الفارابي

تحقيق وَ تقديم وَ تعليق
د. رفيق العجم

الجزء الأول

نصّ التوطئة
الفصول الخمسة
ايساغوجي
كتاب المقولات
كتاب العبارة

تأليف
أبي نصر محمّد بن محمّد
ابن طرخان ابن اوزلغ المعروف
بالفارابي



دار المشرق
بيروت

المَنطِـــق عِنـدَ الفَـارابيُ



دار المشرق ش.م.م
ص.ب ٩٤٦، بيروت – لبنان

ISBN 2-7214-8006-5

التوزيع : **المكتبة الشرقية**
ص.ب ١٩٨٦، بيروت – لبنان

المنطق عند الفارابي

تحقيق وتقديم وتعليق
د. رفيق العجم

(١)

نص التوطئة
الفصول الخمسة
ايساغوجي
كتاب المقولات
كتاب العبارة

تأليف
أبي نصر محمد بن محمد
ابن طرخان ابن اوزلغ المعروف
بالفارابي

المكتبة الفلسفية

دار المشرق
بيروت

فهرس موضوعات الكتاب

قدر هذا الكتاب

لا يستطيع أن يُقدِّر هذا الكتاب حقَّ قدره إلّا مَن كان مُطّلعاً على الأهميّة التي تعلّق اليوم على المنطق، وما يجري فيه وعنه من أبحاث، وهي أبحاث لا تقتصر على الاكتشاف الجديد في المادة وتطويرها، بل تتناول أيضاً تاريخ المنطق في مختلف مراحله. ولا غرو، فإنّ الحاجة إلى تطوير المادة تعميقاً وتوسيعاً يشعر بضرورة الاطّلاع أو المزيد منه على هذه المرحلة أو تلك من تاريخ تلك المادة. ومن ثمَّ تعدّد الأبحاث في هذا المجال. على أن العكس صحيح أيضاً؛ وهو أن توضيح كلّ فترة من فترات تاريخ المنطق والكشف عن غوامضها ومجاهلها لا بُدّ من أن يُلقي أضواء جديدة على نواحي من هذا المنطق لم تكن معروفة أو على الأقل كانت مهملة قبل ذلك. وهذا قول إن صدق على مادة المنطق أيّاً كان مكان البحث فيها والاهتمام بها فهو أجدر وأحقّ بأن يصدق على هذه المادة في صياغتها العربية أيضاً. وليس في هذا التصريح مبالغة قط أو مباهاة. ولنتأكد من صحته ليس لنا أو علينا إلّا أن نلقي نظرةً ولو سريعة على ما وصل إليه الفكر الغربي الحديث والمعاصر من البحث في المنطقيّات وتاريخها.

* * *

ولنكتفِ هنا بالوقوف عند تاريخ المنطق فقط. لقد استطاع الباحث الغربي في هذا التاريخ أن يحَلّل وينشر منه كلَّ ما ورد متعلقاً به منذ أوائل ظهور الفكر اليوناني مروراً بأرسطو حتى وقت وفاة بوميثيوس (٥٢٤ م). ثم من القرن الثاني عشر الميلادي إلى يومنا هذا. أي إن البحث في المجال الذي يعنينا قد تناول من عصور المنطق ما بين القرنين الخامس قبل المسيح والسادس بعده؛ ثم ما بين القرنين الثاني عشر والعشرين الميلاديين. وهذا يعني أن ذلك الباحث الغربي لم يستطع حتى الآن أن يأتينا بشيء ذي قدر وقيمة

علي الأقل فيما يتعلق بتاريخ المنطق بين القرنين السادس والثاني عشر الميلاديين. هذا مع اعتقادنا بأنّ كتابَي ريشير بالانكليزية في الموضوع كانا بداية يُشكر صاحبها عليها. لكنّهما لم يجيئا من حيث توفية هذا الموضوع حقّه بمنزلة الأبحاث المعقودة في الغرب على المنطقيات الأجنبية لجهة اللغة. علماً بأنّا لا نعرف حتى الآن باحثاً عربياً قط نشر بلغته شيئاً أيّاً كان قدره وأيّاً كان زمانه ومكانه من هذا القبيل. إذن، فإن هذه الفترة التي نشير إليها أي فترة ما بين القرنين السادس والثاني عشر الميلاديين ما تزال حتى الآن تشكّل ثغرة تنتظر ردمها وفراغاً يرجى ملؤه. ولا غرو فإن المنطق في هذه الفترة كأنه لم يزدهر ويستجدّ عنفوانه ونشاطه إلا باللغة السريانية أولاً، ثم باللغة العربية. على أن الأولى لم تلبث ردحاً من الزمان حتى تقلّص ظلّها وتخلّت عن ساحتها للثانية. فاستطاعت هذه الأخيرة أن تثبت وتستقرّ لغة الفكر والثقافة بفضل كونها لغة الإسلام صاحب الحكم والسلطة على صعيدَي الإدارة والسياسة.

صحيح أن اللغة اليونانية لم تفقد شيئاً من أهميتها في بيزنطية ومناطقها أثناء الفترة التي تهمنا هنا. لكن أصحاب هذه اللغة لم ينهضوا بها فيما خصّ المنطق من أمر، سوى تكرار وترديد صيغٍ بقيت على حالها. مثلما كانت قد خرّجتها، انطلاقاً من أرسطو تقليداً، مدرستا الاسكندرية وأنطاكية. أما في الغرب الأوروبي فإن غزوات البرابرة كانت في القرن السادس الميلادي قد غمرته وأتت على شتى أرجائه. فلم يستطع منطلقاً من هذا القرن أن ينتهي من تلمُّس عافيته الفكريّة والثقافية واستعادتها شبه كاملة باللغة اللاتينية إلّا في أواسط القرن الثاني عشر. الأمر الذي حمل المؤرخين على أن يسمّوا الفترة الممتدة بين هذين الحدَّين «بالعصور الحديدية». وكلّ هذا يمكّن مؤرّخ التمدُّن والحضارة من القول: إن الازدهار الفكري والثقافي إنّما كان في الفترة التي نحن إليها باللغة العربية وفي المناطق المعروفة اليوم بالشرق الأوسط. وكان للمنطق بطبيعة الحال والواقع حظّه ونصيبه من هذا الازدهار. ولما لم يكن الباحثون الغربيون في تاريخه قادرين، بأغلبيّتهم الساحقة على الأقل، على أن يقبلوا مباشرة على نصوصه باللغة العربية، فكان من الطبيعي أن يعترفوا بعجزهم عن الإقبال المباشر على مضمونها. لا شك أنهم حاولوا أن يتلافوا من وجهٍ هذا النقص عندهم. وذلك من خلال ما نقل من النصوص المنطقيّة

العربية إلى اللغة اللاتينية. لكن الباحث الغربي الجدير حقاً بهذا اللقب، إنما هو أصدق تمسُّكاً بشروط العلم والبحث الصحيحين من أن يكتفي بمجرد ترجمة منابعه وأن يطلب مواد بحثه وعلمه من غير مصادرها الأصلية والمباشرة. ومن ثمّ اهتمام هذا الباحث بالنصوص المنطقية العربية ذاتها. لذا تبرز الخدمة الجليلة التي يؤدّيها المنطقي الناطق باللغة العربية حين يقوم بنشر هذه النصوص والتعريف بها. بل كلّ ما سبق ذكره هو خير الدليل على أنها خدمة لا تُسدى للفكر العربي فقط بل للفكر الإنساني بأسره.

هذا وإنّا إن نظرنا إلى موضوعنا من هذه الناحية بشمولها وسعة أرجائها تبيّن لنا على الفور أنّا ما نزال ممّا نحن إليه من هذا النشر إلا في أوائل عمل طويل شاقّ. صحيح أن نشر نصوص منطقية فارابية يسدّ ثغرة وفراغاً كنّا نشعر بهما أمام ما استطعنا أن نحصل عليه من النصوص المنطقيّة السينوية بعدما كاد يكون نشرها التام في مصر. لكن أين نحن ممّا يجب أن نكون عليه في هذا المجال؟ لقد نشر صديقنا دانش پاجوه سنة ١٩٧٨م. في طهران «منطق ابن المقفع» و«حدود المنطق» لابن بهريز. وهما كتابان ظهرا قبل أواخر القرن الثاني الهجري. ويدلّ أسلوبهما ومصطلحهما على أنهما لم يكونا الشاهدين الأوّلَين على معرفة العرب بمنطق أرسطو. ثم إنّا نعرف أن للكندي الكثير من هذا القبيل سواء أكان نقلاً أم وضعاً من عند الرجل نفسه. على أنّا لسنا نعرف شيئاً من هذا الكثير، ولا ممّا ظهر في المجال ذاته. أثناء الفترة التي تفصل فيلسوف العرب عن ابن المقفع وابن بهريز، بَلْهَ ما كان من الطبيعي أن يوضع أو ينقل قبل هذين الرجلين ثم في الفترة الفاصلة بين الكندي والفارابي. بل بَلْهَ أيضاً ما نقل ووضع من المنطقيّات في اللغة السريانيّة. وكان المنطلق لما ظهر منها في اللغة العربية بعد ذلك... إلّا إذا ارتضينا أن نسمّي شيئاً ما بلغنا من ذلك كله من «نتف» متناثرة هنا وهناك.

* *

لكن لا ضَيْرَ. فإنّ كلّ ذلك الذي سبق ذكره يبيّن لنا الخدمة الجليلة التي أسداها الدكتور رفيق العجم للفكر العربي بل للفكر الإنساني كافةً. صحيح أن هذه الخدمة ما تزال محصورة بالنسبة إلى العمل الطويل الذي ما يزال أمام الباحثين وأشرنا إليه. لكن

هذا هو حال الأبحاث التاريخيّة التي إن شئناها دقيقةً ناجحةً ناجعة لا يمكن إلا أن تقع مرحلة بعد مرحلة.

فحسب دكتورنا العزيز فضلاً علينا أنه ينشر النصّ الذي أصبح الآن بين أيدينا ، وقد أتاح لنا أن نتتبّع بدقة وتفصيل لا بأس بهما أهمَّ أطوار المنطق بصيغته العربية وأخصبها . وهي الأطوار التي تنطلق من الفارابي لتمرّ بابن سينا حتى تنتهي بالصياغة التي جاءت عليها المنطقيات بعد انتقالها بوساطة الغزالي إلى الفكر العربي الإسلامي الأصولي.

وللقارئ المطّلع المتفهّم أن يتصوّر عندئذٍ ، في ضوء الذي سبق ذكره ، المجالات الواسعة في التحليل والاكتشاف التي من شأنها أن تنفتح وتنبسط بعد ذلك أمام الباحثين ، سواء أكان في تاريخ المنطق أم في توسيع نظرياته وتعميقها وتجديدها .

ولله وحده الكمال ومنه التوفيق وعليه الاتكال وإليه المصير في كلِّ ظرفٍ وحال .

فريد جبر

شكر وتقدير

— للأب الدكتور فريد جبر الذي أرسلها لمعةً في ذهني وإشارةً هادفة موجّهاً نحو أهمية منطق الفارابي ومنبّهاً إلى عدم تحقيقه في مجلّد ومنهل يُستقى منه، كان ذلك منذ عدة سنوات خَلَتْ. ثم إنه زودني بنسخة كرمان مشكوراً.

— للدكتور ماجد فخري المعطاء الذي لم يغفل عن دفعي وحثي على العمل مشجّعاً ومؤيداً. وهو من أمدّني بنسخة المجلس وبفضله استطعت الحصول على نسخ عن كافة الدوريات النادرة.

— لمعهد الاستشراق الألماني في بيروت، ولاسيما الباحثتين :(Dr. Renate Schimkoreit) و (Dr. Erika Glassen) . وقد عملتا على تأمين ميكروفيلم من تركيا لبعض كتب نسخة أمانت خزينه سي.

— للسفارة التشيكوسلوفاكية في بيروت، ولاسيما شخص سكرتيرها(Jan Zajíček) الذي أرسل طلبي إلى حكومته، وقد تمّ تجهيز ميكروفيلم كامل عن المطلوب.

— ولـ (Dr. Eva Frimmová) المسؤولة في مكتبة جامعة براتيسلافا. وقد لقيتُ منها كلّ مساعدة وعناية عندما زرت الجامعة للحصول على الميكروفيلم المطلوب.

— إلى كل العاملين في مكتبة يافث (Jafet) في الجامعة الأميركية الذين لم يتهاونوا لحظة في المساعدة على مختلف الصعد تصويراً وتكبيراً وإمداداً بالمراجع.

— ولا عجب من عون كل هؤلاء وعضدهم وتوجيه بعضهم، فالعمل شاق وصعب المنال. وإني أشكر الآخرين وكل من آزر في هذا العمل، وقد فاتني ذكره.

الإفتتاح

نستهل أعمال الفارابي المنطقية بهذا الكتاب الذي ضمَّ مبحثي الحد والقضية، بحسب التصنيفات التقليدية لعناصر المنطق المنقسمة على ثلاثة: حد وقضية وقياس، والمؤتلفة كلاً واحداً معياراً وآلة، كما صنّفها العرب والمسلمون في توزيعهم العلوم والصناعات ووصفها.

والحد والقضية بحثان مُسْتَلّان من مجموعة مؤلفات منطقية بعنوان «الجُمَع المنطقية».

ولعلّ هذا التحقيق يُبرز للعيان أبحاثاً لم تودع في كتاب ينشر مليّاً ويسلّط الضوء على موضوعاته جليّاً، ليتعرف القارئ على نصوص تتّصف فيما تتصف بالريادة التاريخية، فهي بمثابة الصنيع الأول في الفكر الإسلامي. إذ لم يصلنا إلى حينه من سَبَقَ الفارابي في الهضم والتأليف المنطقيين وبهذه الصبغة الشمولية باستثناء كتابات الكندي المفقود أكثرها كما سنذكر.

ولا عجب من أن يُكَنّى الفارابي بالمعلم الثاني فهو من أوائل من بلوَرَ منطق المعلم الأول أرسطو وطبعه بطابع العربية لغةً، معلّقاً وشارحاً، مؤلّفاً وهاضماً، وَاسِماً البعض من الأبحاث بسمات إسلاميّة المعاني والأبعاد. فعمله هذا مِفْصلٌ بين حقبة وحقبة، وباكورة تتابعت مجرياتها لاحقاً من ابن سينا فالغزالي إلى ابن رشد وغيرهم.

شق بحثا الحد والقضية في منطق الفارابي طريقهما ضمن جملة أبحاث وكتب جُمِعَتْ [ها هنا، وهي: التوطئة في المنطق، الفصول الخمسة، المدخل أو ايساغوجي، كتاب المقولات وكتاب العبارة.

وإننا استفتحنا هذه النصوص بمقدمة هي في مثابة التعريف العام بمنطق الفارابي ومصادره ومخطوطاته وأصناف المؤلفات المنطقية ، إلى جانب وصف عام لكيفية تحقيق هذا التراث ونشره .

كما ألحقت نصوص الحد والقضية بفهرس لمصطلحاتهما لما تلبسه الألفاظ من لبوس يحمل في طياته الخصوصية اللغوية والذهنية .

والثالث هما الشيئان اللذان يشتمل عليهما مكان واحد
بعينه في آن واحد مثل أن يكون جسمان في مكان ما واحد
مثل أن يكون زيد وعمرو في بيت واحد أو مدينة واحدة
وذلك بأحد وجهين إما أن لا يكون بين نهايتيهما بعد أصلاً
هما أحرى بمعنى معاً في مكان وإما أن يكون بينهما بعد ما وأما المكان
الأول فلا يمكن أن يشتمل على الجسمين الأعلى أي من جوهر(?)
تداخل الجسمين وتطابق كليتهما والرابع هما الشيئان
اللذان بعدهما في الترتيب عن مبدأ ما معلوم بعد واحد بعينه
كان ذلك في المكان أو في العقول أما في المكان فمثل أن يقال زيد وعمرو
هما معاً في مرتبة واحدة عن الملك في المجلس وأما في العقول
فمثل الأنواع القسيمة التي تحتها من جنس يكون عنه انقسمت(?)
رتبة واحدة بعينها تم كتاب قاطاغورياس والحمد لله
حق حمده بسم الله الرحمن الرحيم
إن أعيان(?) الألفاظ منها
مفردة تدل على معان مفردة ومنها مركبة تدل بعضها على معان
مفردة ومنها مركبة تدل على معان مركبة فالألفاظ الدالة على
المعاني المفردة ثلاثة أجناس اسم وكلمة وأداة فالاسم لفظ
دال على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده من غير أن يدل بذاته
لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى والكلمة

مخطوطة براتيسلافا ٢٣١/ ص ٤٤ بداية كتاب العبارة.

بينهما بعدا ما وهذان هما الاحد بمعنى ما في المكان واما ان يكون بينهما بعدا ما
ولما المكان الاول فلا يمكن ان يشتمل على جسمين الا على راي من يجوز تداخل الجسمين
وتطبق كليهما والرابع هما الشيئان اللذان بعدهما في الترتيب من مبدا معلوم
بعد واحد بعينه كما ان ذلك في المكان وفي الفعل اما في المكان فمثل ما يقول لزيد
وعمرو هما معا في مرتبة واحدة عند الملك في المجلس واما في الفعل فمثل الانواع المقسمة
التي رتبتهما من الجنس الذي عنه انقسمت مرتبة واحدة بعينها

الفصل الرابع

الالفاظ الدالة منها مفردة يدل على معان مفردة ومنها مركبة تدل بنفسها على معاني
مفردة ومنها مركبة يدل على معان مركبة والالفاظ الدالة على المعاني المفردة ثلاثة
اجناس اسم وكلمة واداة فالاسم لفظ دال على معنى مفرد يمكن ان يفهم بنفسه وحده
من غير ان يدل بنفسه لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى والكلمة
لفظ دال على معنى مفرد يمكن ان يفهم بنفسه وحده ويدل ببنيته لا بالعرض
على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى والزمان المحصل هو المحدود بالماضي والحال
والمستقبل والاداة لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن ان يفهم بنفسه وحده دون
ان يقترن باسم او كلمة مثل من وعلى وما اشبه ذلك. فهذه الاجناس الثلاثة تشترك
في ان كل واحد منها دال على معنى مفرد وقيل في حد الاسم انه لفظ لينتظم المركب
والمفرد فالمركب مثل قيس عيلان وعبد شمس والمفرد مثل زيد وعمرو وكلاهما
يدلان على معنى مفرد واشترط في الاسم والكلمة ان المعنى المدلول عليه بهما شانه ان
يفهم وحده لانهما به يباينان الاداة ويشتركان فيه والذي اشترط نفيه بعد ذلك
في حد الاسم هو الذي يباين الاسم الكلمة وذلك بعينه اشترط ايجابه في حد الكلمة
واشترط في حد الكلمة ان يكون دالة على الزمان لا بالعرض لان كثيرا من الناس يظن
ان كل اسم يدل بنفسه على زمان اذ كان كل شيء عندهم في زمان مثل الانسان والحيوان
وهذه لان كل واحد منها في زمان مثل الانسان والحيوان وهذه وان كان كل واحد
منها في زمان فاسماؤها ليست يدل على ازمنتها بالذات بل ان كان ولا بد فبالعرض
والكلمة فليست بالعرض يدل على الزمان بل بالذات وباضطرار فان الزمان

مخطوطة كرمان ٢١١ ج/ ص ٤٢ كتاب العبارة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله وسلم
قال ابو نصر محمد بن محمد الفارابي رحمه الله تعالى
قصدنا النظر في صناعة المنطق وهي الصناعة التي تشتمل
على الاشياء التي تسدد القوة الناطقة نحو الصواب في كل
ما يمكن ان يغلط فيه وتعرف كل ما يتحرز به من غلط في كل
ما شانه ان يستنبط بالعقل ومنزلتها من العقل منزلة
صناعة النحو من اللسان فكما ان علم النحو يقوم اللسان عند
الامة التي جعل النحو لسانها كذلك علم المنطق يقوم العقل
حتى لا يعقل الا الصواب فيما يمكن ان يغلط فيه ونسبة علم
النحو الى اللسان والالفاظ نسبة علم المنطق الى العقل
والمعقولات وكما ان النحو عيار اللسان فيما يمكن ان يغلط
فيه اللسان من العبارة كذلك علم المنطق عيار للعقل فيما يمكن
ان يغلط فيه من المعقولات والصنائع منها قياسية ومنها
غير قياسية فالقياسية هي التي اذا التامت اجزاؤها
كان فعلها بعد ذلك استعمال القياس وغير القياسية

مخطوطة براتيسلافا ٢٣١/ الصفحة الأولى من النص المسماة التوطئة

المقدّمة

تبغي هذه المقدمة وضع القارئ في مناحي الموضوعات المُعالَجة تعريفاً له بعناصرها ومصادرها ومؤلّفها أبي نصر الفارابي.

أما العمل الكلي فقد تشعّب عدة شعب، انعقدت ضمن ثلاثة أطر رئيسة، احتوتها الكتب التي بين أيدينا الآن بعد اكتمال إعدادها وهي:

* تقديم عام يعرّف بالموضوع ومؤلّفه وكيفية تحقيق النصوص.
* نصوص المنطق مُحَقَّقَة مقارنة في بضعة كتب، مستقل الواحد منها عن الآخر.
* تحقيق وتعليق على مضمون النصوص بمثابة دراسة خاصة مستقلة.

ضمت هذه الأطر الثلاثة ثلاثة كتب مستقل الواحد منها عن الآخر منهجياً.

وقد اشتملت هذه المقدمة العامة على قسمين رئيسيين: تمهيد عام، وتصدير في وصف المخطوطات وكيفية تحقيقها.

القسم الأول

يضمّ التمهيد العام الموضوعات التالية :

١ . سيرة الفارابي الفكرية .

٢ . منطق الفارابي في المراجع القديمة والحديثة .

٣ . هوية «الجُمَع المنطقية» ضمن مجموعة الفارابي المنطقية .

٤ . كتب هذه الجُمَع وعناصرها وأقسامها .

٥ . منهجية «الجُمَع المنطقية» أسلوباً وتبويباً .

أولاً : سيرة الفارابي الفكرية

لن نطيل في عرض حياة الفارابي وطبيعة عصره ، لأن الكتب القديمة والحديثة تزخر بهذا الموضوع وتوفيه حقه. إنما جلّ اهتمامنا التركيز على عدة عناصر في حياته.

هو أبو نصر محمد بن طرخان بن أوزلغ المعروف بالفارابي[1] . والفارابي تركي الأصل إلا أن ابن أبي أصيبعة يذكر أن أباه فارسي الأصل تزوج من تركية ، وكان قائداً في الجيش التركي. والفارابي منسوب إلى فاراب ، بينما يقول ابن النديم أن النسبة إلى فارياب من أعمال خراسان ، وجعلها البيهقي من أعمال تركستان. لكن معظم المؤرخين يتفقون على أن ولادته في تركستان. ويذكر المستشرقون استناداً إلى رأي ابن حوقل أن المقاطعة سمّيت بفاراب وفيها مدينة وسيج على نهر سانداريا في تركستان.

ثم إن المعلومات التاريخية تجمع على ارتحال الفارابي إلى بغداد وتلقّيه العلم فيها ، لكن يشوبها الغموض والتباين حول نشأته الأولى. وفي بغداد تتلمذ على يد أبي بشر متى ابن يونس المتوفى (٣٢٨هـ/ ٩٣٩م). وقد تلقّى عنه الحكمة وكان مسيحياً ومن

---

١ اتفق على هذه التسمية : صاعد الأندلسي في طبقات الأمم ، السعادة ، ١٩٣٢م ، ص ٨١. وابن ابي أصيبعة ، عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، مصر ، المطبعة الوهبية ١٨٨٢م ، ج ٢ ، ص ١٣٤. والقفطي ، جمال الدين ابي الحسن علي بن القاضي يوسف ، كتاب إخبار العلماء بأخبار الحكماء ، مصر ، السعادة ، ١٣٢٦هـ ، ص ١٨٢. وابن خلكان أبو العباس شمس الدين أحمد ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٨م ، ج ٤ ، ص ٢٣٩. والبيهقي ، ظهير الدين أبو الحسن علي بن زيد ، تتمة صوان الحكمة ، لاهور ، ١٩٣٥م.

مترجمي الكتب المنطقية. ثم اتصل بيوحنا بن حيلان (٢٤٤— ٣١٠هـ/ ٨٦٠— ٩٢٠م)، ويذكر صاعد أن الفارابي أخذ صناعة المنطق عن يوحنا. ويدين الفارابي بتكوينه اللغوي العربي إلى أبي بكر بن السراج الذي علّمه صناعة النحو[٢].

قضى الفارابي في بغداد حوالى ثلاثين عاماً، أمضاها في الدرس والشرح والتعليم؛ وكان من تلامذته يحيى بن عدي توفي (٣٧٤هـ/ ٩٧٤م). انتقل الفارابي إلى دمشق عام (٣٣٠هـ) وعانى شظف العيش، اشتغل في الحكمة وحارساً في بستان يقرأ بالليل على ضوء القنديل ما توفر له من آراء المتقدمين، فيصنّف ويكتب. اتصل بعد ذلك بسيف الدولة الحمداني، وقيل إنه ارتحل إلى مصر (٣٣٨هـ). لكن الرواية مشكوك بها.

كان ميالاً للعزلة في شخصيته زاهداً في متاع الدنيا محبّاً للفكر والتأمل، سُمِّي بالمعلم الثاني بعد أرسطو الأول. قال صاعد عنه: إنه فيلسوف المسلمين بالحقيقة، وقال ابن خلكان: إنه أكبر فلاسفة المسلمين على الإطلاق. وأشاد ماسينيون به معتبراً إيّاه أول مفكر مسلم. وذكره ادوارد فاندك[٣] وكل من: Steinschneider, M., Carra de Vaux, Leclerc, Wüstenfeld, Sarton, Rescher, N., Brockelmann) وغيرهم.

يُستخلص من ذلك ثلاثة عناصر مهمة في تكوين شخصيته، هي:

١. تعلّمه على يد المناطقة النصارى، مما أتاح له أخذ الفكر اليوناني إلى جانب الطابع النسطوري واليعقوبي الفكري. وتجرّعه من هذا المنهل أتاح له التعرّف على الكثير من اللغات التي قيل إنه كان يعرف الكثير منها. حتى قال البعض إنه كان يعرف سبعين لساناً[٤]، وهي رواية لا تخلو من المبالغة.

---

٢. للمزيد من التوسع في سيرة الفارابي يمكن مراجعة الثبت البيليوغرافي الذي كتبه ريشير.
Rescher, Nicholas, Al-Fārābi An Annotated Bibliography, Pittsburgh, Unv. of Pitssb., 1962.

٣. قال عنه: إنه حجة وركن في المنطق. اكتفاء القنوع بما هو مطبوع. صحّحه محمد علي البلاوي. مصر. الفجالة، ١٨٩٦م، ص ١٨٤.

٤. ابن خلكان. وفيات الأعيان. ج ٤، ص ١٠١.

٢. نشأته الإسلامية ومحيطه الديني في بغداد وفي المراكز الثقافية كافة ، ممّا جعله يضطلع بالمعاني الإسلامية وينشأ عليها.

٣ . أخذه اللغة العربية عن النحويين في بغداد ، وهو في الأربعين من العمر ، وغنى فكره بتعابيرها وطرق استخدام ألفاظها وتطويعها. فلقد أخذ أبو نصر طريق تفهيم المعاني الجزلة بالألفاظ السهلة(٥) . ولقد قدّم عطاءه في المنطق واعتبره رئيس العلوم(٦) .

ترك لنا مصنفات في كافة العلوم. ولاسيما الرياضيات والموسيقى والنجوم واللغة والسياسة والكيمياء إلى جانب المنطق والفلسفة(٧) . وقيل إنه مارس عزف الموسيقى(٨) وبعض الصناعات.

واختلف الدارسون فيما إذا كان قد ألّف في التصوف ومارسه. إذ أيّد الأمر هنري كوربان وخالفه پول كراوس(٩) .

اتَّسَمَ عصره ببدء تفكّك السلطة المركزية العباسية وظهور الدويلات المختلفة في أصقاع الأمبراطورية من الوجهة السياسية ، وبازدياد حركات التشيّع ، وباستمرار الحجاج العقلي في العقائد ، وباكتمال النقل والترجمة والاحتكاك.

---

٥. المرجع والصفحة ذاتها.

٦. القنوجي ، صديق بن حسن ، أبجد العلوم ، الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٩٨٠ ، ج ٢ ، ص ٥٢١.

٧. يمكن مراجعة دائرة المعارف الإسلامية ، مادة الفارابي ، (F) للتعرف على ذلك بالتفصيل.

٨. ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ج ٤ ، ص ١٠١ وما بعد.

٩. كوربان ، هنري ، تاريخ الفلسفة الاسلامية ، ترجمة مروة وقبيسي ، بيروت ، عويدات ، ١٩٧٧ ، ص ٢٤٤ — ٢٤٥.

ثانياً: منطق الفارابي في المراجع القديمة والحديثة.

ذكرت المراجع القديمة كتب الفارابي المنطقية إلى جانب المخطوطات المعروفة حالياً، والتي سيأتي وصفها لاحقاً. وكتبت المراجع الحديثة في هذا الصدد، ولاسيما الأوروبية منها التي حفلت بمنطق الفارابي وترجمت بعض كتبه.

* فقد ذكر ابن النديم أن الفارابي ألّف في الفلسفة والفلك والموسيقى والرياضة وغيرها. و«الفارابي من المتقدمين في صناعة المنطق والعلوم القديمة، من كتبه كتاب القياس، قاطيغورياس، كتاب البرهان، كتاب الخطابة، كتاب المغالطين، وله جوامع لكتب المنطق»[١].

* وقال القفطي في الفارابي «شرح الكتب المنطقية وأظهر غامضها وكشف سرها وقرّب متناولها وجمع ما يحتاج إليه منها في كتب صحيحة العبارة لطيفة الإشارة منبّهة على ما أغفله الكندي... وأوضح القول فيها عن طرق المنطق الخمسة وأفاد الامتاع بها...»[٢] «... ولا سبيل إلى فهم معاني قاطيغورياس وكيف هي الأوائل الموضوعة لجميع العلوم إلّا منه»[٣]. ثم ذكر كتباً كثيرة أحصينا فيها هنا الكتب المنطقية وهي: كتاب شرح البرهان الأوسط، كتاب شرح الخطابة، كتاب شرح المغالطة، كتاب شرح القياس الكبير، كتاب شرح باري ارمينياس، كتاب شرح المقولات وتعليق، كتاب المختصر الكبير والصغير، الكتاب الأوسط في القياس، التوطئة في المنطق، تعليق ايساغوجي على فورفوريوس، كتاب القياس الصغير، كتاب احصاء القضايا، كتاب البرهان، كتاب الجدل، كتاب المواضع المنتزعة من الجدل، كتاب في المقدمات، كتاب شرائط البرهان، كتاب الخطابة، كتاب المستغلق من كلامه في قاطيغورياس، جوامع لكتب المنطق. كتاب شرح العبارة لأرسطو على جهة التعليق، كتاب المقاييس مختصر[٤].

---

١. ابن النديم، الفهرست، بيروت، مكتبة خياط، ١٩٦٤م، ص ٢٦٣ و٢٩٣.
٢. القفطي إخبار العلماء بأخبار الحكماء، ص ١٨٢.
٣. المرجع ذاته، ص ١٨٣.
٤. المرجع ذاته، ص ١٨١ — ١٨٥.

* وذكر ابن أبي أصيبعة أن الفارابي «قرأ ايساغوجي على إنسان نصراني، وقرأ قاطيغورياس وپارمينياس على انسان يسمّى روبيل، وقرأ كتاب القياس على أبي يحيى المروزي... وجمع ما يحتاج إليه منها في كتب صحيحة العبارة لطيفة الإشارة منبّهة على ما أغفله الكندي وغيره في صناعة التحليل وأنحاء التعاليم وأوضح القول فيها عن مواد المنطق الخمس...»[٥]، وأوردنا له إحصاء في المؤلفات المنطقية التي كتبها الفارابي وهي : شرح البرهان لأرسطو، شرح الخطابة لأرسطو، شرح المقالة الثانية والثامنة من الجدل، شرح المغالطة، الشرح الكبير للقياس، شرح العبارة باريمنياس، شرح المقولات على جهة التعليق، المختصر الكبير في المنطق، والمختصر الصغير، المختصر الأوسط في القياس، التوطئة في المنطق، شرح ايساغوجي لفورفوريوس، كتاب القياس الصغير، احصاء القضايا والقياسات، شروط القياس، كتاب البرهان، كتاب الجدل، كتاب المواضع المغلطة، اكتساب المقولات، كلام له في النقلة، كتاب شرائط البرهان، كتاب في الخطابة كبير، شرح كتاب البرهان على طريق التعليق، شرح المواضع المستغلقة من كتاب قاطيغورياس، كتاب مختصر جمع الكتب المنطقية، كتاب المدخل إلى المنطق، غرض المقولات، كلام في الشعر والقوافي، شرح كتاب العبارة على جهة التعليق، تعاليق على كتاب القياس، كتاب المقاييس، كتاب باريمنياس لأرسطو، تعليقات أنولوطيقا الأولى، شرائط اليقين[٦].

* وتكلّم البغدادي على كتب الفارابي المنطقية قائلاً : «صنّف من الكتب... كتاب إحصاء القضايا... كتاب اكتساب المقدمات... كتاب الپاريمنياس... كتاب البرهان... كتاب التوطئة في المنطق، كتاب الجدل... كتاب جوامع لكتب المنطق... كتاب السبب الى صناعة المنطق... كتاب شرائط البرهان وشرائط اليقين، كتاب شروط القياس، كتاب الشعر والقوافي... كتاب غرض المقولات، كتاب القياس الصغير... المختصر الأوسط في القياس... المختصر الصغير في المنطق، كتاب المختصر الكبير، كتاب المدخل في المنطق...

٥. ابن أبي أصيبعة. عيون الأنباء في طبقات الأطباء. ج ٢. ص ١٣٥ — ١٣٦.

٦. المرجع ذاته. ص ١٣٧ — ١٤٠.

شرح ايساغوجي لفورفوريوس ، شرح پارمينياس لأرسطوطاليس ، وشرح البرهان والخطابة والعبارة والقياس ... »[٧] .

* وحديثاً تحدّث نيقولا ريشير (Nicholas Rescher)، فأحصى كتب الفارابي المنطقية كالآتي : التوطئة في المنطق ، والمدخل إلى المنطق ، وكتاب المقولات ، القياس الصغير ، فصول يحتاج إليها في صناعة المنطق ، شرح كتاب الخطابة . وقال إن كتبه ترجمت إلى التركية واللاتينية وإلى الانكليزية والفرنسية[٨] .

* وقال بروكلمان : من كتبه المنطقية فصول يحتاج إليها في صناعة المنطق ، تعليق ايساغوجي على فورفوريوس ، قاطيغورياس ، في القياس ، القول في شرائط اليقين ، البرهان ، طوبيقا ، سوفسطيقا ، ريطوريقا[٩] .

* وقيلت الأمور عينها عند الأتراك في فهارسهم[١٠] .

* والأمر ذاته في إيران[١١] .

ثم إن بعض هذه الكتب المنطقية قد نشر وترجم ، وربما أخذ علينا القارئ أن بعضاً

---

٧. البغدادي . اسماعيل باشا . هدية العارفين اسماء المؤلفين وآثار المصنفين . اسطمبول . وكالة المعارف . ١٩٥٥ . مج ٢ . ص ٣٩ — ٤٠ .

٨. Rescher, Nicholas, Al-Fàràbi's, Short Commentary on Aristotles's, Prior Analytics, London, University of Pittsburgh Press, 1963, pp.12-19 and Rescher, The Development of Arabic Logic, Pittsburgh, Univ. of Prittsb., 1964.

٩. Brockelmann, Carl, Geschichte der Arabischen Litteratur, Leiden, Brill, 1943, t. I, pp. 232 - 233.

١٠. Ates, Ahmet, Farabi Bibliografyasi, Türk Tarih Kurumu Belleten Ankara, 1951, V. 15, pp. 175 - 192.

١١. دانش پزوه . محمد تقي . فهرست كتابخانه اهداءى آقاى سيد محمد مشكوة به كتابخانه دانشكاه ، تهران . مج ٣ . القسم الأول . ١٣٣٢ هـ . وهناك فهرست كتابخانه . مجلس شوراي ملي . تهران . ١٩٢٦ — ١٩٤٢م . وهناك وصف كامل لبعض محتويات المخطوطات المنطقية الموجودة بإيران وتركيا نجده في فهرست پاي خطي . كتابخانه دانشكدة . أدبيات . اهداءى آقاى أحمد جوادي ، مجموعة إمام جمعة كرامان ، تحقيق محمد تقي دانش پزوه . مجلة دورية . طهران . ١٣٤٤ هـ . ص ٧١ — ٧٦ . والأقدم زمنياً . طاشكبري زاده . مفتاح السعادة ومصباح السيادة حيدر أباد الدكن . دائرة المعارف العثمانية . ١٣٥٦ هـ . ج ١ . ص ٢٥٩ — ٢٦٠ .

من كتب وأقسام « الجمع » قد تحقّق سابقاً في دوريات علمية. لكننا رأينا أن الغرض من نشر هذه « الجمع » مجتمعة يهدف إلى ضم مؤلفات الفارابي المنطقية إلى بعضها في عدة كتب ووضعها في متناول القارئ، علاوة على البحث والتعليق الملحقين بالنصوص. لذا ذكرنا هنا في هذه الفقرة ما نشر منها طالما نحن نتكلم على معظم المراجع في هذا الموضوع.

وسنورد ذلك بحسب التسلسل الذي تناولناه سابقاً.

١. التوطئة أو الرسالة التي صدّر بها المنطق، نشرها كل من:

أ — مباهات توركر (Mubahat Türker) [١٢] وترجمتها إلى التركية، وتقول إن لها خمسة مصادر هي: الحميدية وأمانت خزينه سي وآيا صوفيا بفروعها الثلاثة: (4839/146b - 151a) (4839/158b - 164a) (4854/85b - 88a)
لكن آيا صوفيا ناقصة وسميت التوطئة بالمدخل ولم يكن المضمون ايساغوجي.

ب —(D.M. Dunlop) [١٣]، وترجمها إلى الانكليزية، ويقول إنه اعتمد مصدرين: الحميدية أساس وآيا صوفيا.

٢. الفصول الخمسة أو الفصول في التوطئة، كما جاء في مخطوطة الحميدية، نشرها كل من:

أ —(Mubahat Türker) [١٤]، وترجمتها الى التركية، واعتمدت مصدرين: الحميدية وأمانت خزينه سي.

ب —(D.M. Dunlop) [١٥]، وترجمها إلى الانكليزية. اعتمد مخطوطة الحميدية، والمكتبة الوطنية لكن حروفها وردت بالعبرية (M.S. Heb.1008)

---

١٢. Revue de la faculté de langues d'histoire et de géographie de l'université d'Ankara, 1958, V. 16, pp. 187 - 194.

١٣. The Islamic Quarterly, London, 1957, V. 3, pp. 225 - 230.

١٤. دورية جامعة أنقرة السابقة الذكر: (1958, V. 16, pp. 203 - 213)

١٥. المجلة الفصلية الاسلامية السابقة الذكر: (1955, V. 2, pp. 264 - 282)

علماً أن الفصول نُقِلَتْ إلى اللاتينية[١٦] وإلى الفرنسية[١٧] ، وجرت عليها دراسات[١٨] .

٣. ايساغوجي أو المدخل، نشره :
(D.M. Dunlop) [١٩] وترجمه الى الانكليزية واعتمد الحميدية مصدراً.

وقيل إن ابن باجه (توفي ٥٣٣ هـ) علّق على التوطئة والفصول وايساغوجي والمقولات والقياس والبرهان. وقد نشر الدكتور ماجد فخري تعاليقه على الإيساغوجي[٢٠] .

٤ . المقولات أي قاطيغورياس ، نشرها كل من :

أ— (D.M. Dunlop) [٢١].وترجمهاإلى الانكليزية معتمداً نسخة الحميدية.

ب— نهاد كيكليك[٢٢] ، واعتمد أمانت خزينه.

٥ . القياس ونشرته :

—(Mubahat Türker) [٢٣] وترجمته إلى التركية واعتمدت اسماعيل صايب

---

١٦. Revue des sciences philosophiques et théologiques, 1948, V. 32, pp. 222 - 225.

١٧. نقلها مع دراسة Khalil Gorr لكن البحث المقدّم للدكتوراه لم ينته ولم ينشر. وقد حصل في كلية الآداب بجامعة باريس في أيار عام ١٩٤٥ . وجمع ٢٦٥ ص.

١٨. عند كل من :

- Blumberg, Harry, Proceedings of the American Academy for Jewich Research, 1934 - 1935, V. 6, pp. 115 - 121.

- Rescher, Nicholas, The New Scholasticism, 1964, V. 38, pp. 498 - 500

١٩. نشر في المجلة الاسلامية الفصلية السابقة الذكر : (1956, V. 3, pp. 117 - 138)

٢٠. تعاليق ابن باجه ، أبو بكر محمد بن يحيى بن الصايغ ، على كتاب أبي نصر الفارابي المسمّى بايساغوجي . تحقيق ماجد فخري ، مجلة الأبحاث ، بيروت الجامعة الاميركية ، السنة ١٢٣ ، ج ١ ، ٢٤ كانون أول ١٩٧٠ .

٢١. المجلة الاسلامية الفصلية السابقة الذكر : (1958, V. 4, pp. 168 - 197; 1959, V. 5, pp. 21 - 54)

٢٢. في مجلة معهد الدراسات الاسلامية في اسطمبول :

Keklik, Nihat, Katagoriler Kitabi: Islam Tetkikleri Enstitusu Dergisi Istanbul, 1960, T. 2, Parts II, IV.

٢٣. دورية جامعة أنقرة السابقة الذكر : 1958, V. 16, pp. 179 - 286.

أفندي أساساً وأمانت خزينه مقارنة ، وقد نشرت القياس على أدلة المتكلمين فقط .

ثم إن الكتاب ترجم إلى الانكليزية ،وذلك على يد نيقولا ريشير[٢٤]. وعليه يعتبر الكتاب ذو الثمانية عشر فصلاً الذي ننشره ينشر للمرة الأولى.

وربما تساءل البعض عن بقية الكتب ، فإننا لا نعلم حتى تاريخه أن أحداً قد نشرها أو ترجمها ، وقد يقع التباس في كتاب العبارة المنشور[٢٥]، وهو الذي قارناه مع العبارة في « الجمع » فوجدنا الاختلاف بين الشرح المطوّل الذي يذكر نص أرسطو ويشرحه وبين مؤلف آخر اختصّ بالفارابي وحده .

وأخيراً يمكن القول إن النصوص التي بين أيدينا أجمعت المصادر على نسبتها إلى الفارابي واتفقت على ذلك .

ثالثاً : هوية « الجُمَع المنطقية » ضمن مجموعة الفارابي المنطقية .

منطق الفارابي أو المنطق عند الفارابي عنوان أو إشارة إلى ما حقّقناه من نصوص جاءت في المخطوطات والمراجع القديمة تحت اسم « الجُمَعُ المنطقية الثمانية » ألّفها أبو نصر الفارابي (٢٥٧ — ٣٣٩ هـ/ ٨٧٣ — ٩٥٠م) ، ودار مضمونها حول موضوعات المنطق التقليدية .

وقد عَنْوَنَ المعلم الثاني كتبها من غير أن يخرج فيها كثيراً عمّا ذكره أرسطو (٣٨٤ — ٣٢٢ ق. م .) وشراحه . والكتب المنطقية الأرسطوية هي : (قاطيغورياس) أو المقولات ، (باري أرميناس) أو العبارة ، (أنالوطيقا الأولى) أو القياس ، (أنالوطيقا

---

٢٤. ذكرنا اسم الكتاب في هامش سابق ، ص ٢٣ .

٢٥. وهو مختلف واسمه شرح كتاب العبارة ، حققه كونش ومارو ، بيروت ، المطبعة الكاثوليكيّة ١٩٦٠ .

الثانية) أو البرهان، (طوبيقا) أو الجدل، (سوفسطيقا) أو المغالطة. سمّيت هذه المجموعة تقليدياً بالأورغانون، وأضيف إليها كتابا (ريطوريقا) أو الخطابة، (بويطيقا) أو الشعر، فاكتمل الثمانية. ثم أُلحق بها أيضاً (ايساغوجي) أو المدخل لفورفوريوس الصوري.

تمّ اختيار المنطق عند الفارابي عنواناً ودلالة تمييزية هادفة، علماً أن الواضع الأساسي لهذه الموضوعات كان أرسطو الذي عقبه تلامذة وشراح نقلوا وأضافوا حتى انتقل المنطق إلى السريانية والعربية[١]. وفي نقلته هذه اتجه اتجاهاً خاصاً إذ انطبع بطابع متكلمي هذه اللغات ومعانيهم وذهنيتهم. ويظهر ذلك من خلال الترجمة بشكل محدّد وفي إطار الهضم والتأليف بوجه أعم وأكثر وضوحاً وجلاء.

ولعلّ المطّلع يجد عند الفارابي ملامح عدة في هذه الميادين. فهو ناقل طوراً وشارح تارة[٢] ومؤلف تارة أخرى. وقد ترك الكثير من المسائل ومنها هذه المجموعة المنطقية التي بين أيدينا. ولهذه العوامل كان عنوان العمل «المنطق عند الفارابي» غاية في الفصل بين ما هو شرح ونقل حرفي، وبين ما هو انطباع ببنية اللغة والذهنية المؤلّفة الهاضمة.

ويتبيّن من المصادر القديمة أن الفارابي لم يسبقه إلى التأليف في المواضيع المنطقية زمنياً سوى الكندي (١٨٩ — ٢٥٩هـ/ ٨٠٥ — ٨٧٣م) الذي كان شارحاً ومعلّقاً على كتب أرسطو المنطقية. ولا سيما البرهان والخطابة والشعر. وقد نُقِلَت بعضها إلى

---

١. للمحقق. المقدمة المنطقية من أطروحة دكتوراه. المنطق عند الغزالي في أبعاده الأرسطوية وخصوصياته الاسلامية. جامعة القديس يوسف. ١٩٨٠. وكذلك المقدمة التحليلية لابن رشد تلخيص منطق أرسطو تحقيق د. جيرار جهامي، بيروت. الجامعة اللبنانية. ١٩٨٢، ص ٦٥ — ٨٣.

٢. شرح الفارابي بعض كتب أرسطو منها: شرح كتاب العبارة حقّقه كوتش ومارو. بيروت. الكاثوليكية. ١٩٦٠. وشرح كتاب الخطابة الذي ترجم الى اللاتينية في البندقية ١٤٨٤م.

Sharh Kitāb al-Khaṭābah lī - Aristo. Translation Medieval. Latin, Venice, 1484, and Amable Jourdain, Recherches critiques sur l'âge et l'origine des traductions latines d'Aristote, Paris, 1483, Nouvelle édition par Charles Jourdain, pp. XV, 472, Photoreprinted, N.Y. 1960.

وشرح كتاب القياس لأرسطوطاليس نسخة خطية في مكتبة مجلس شوراي ملي في طهران (رقم ٩٤٩) ونسخة أخرى في مكتبة ملي طهران تحت (رقم ٢٧٠).

اللاتينية[٣] . إلّا أن شروحه وتعاليقه لم تُحقَّقْ حتى الآن لتعذّر وجود المخطوطات والنسخ العربية لها ، علماً أن المراجع القديمة ذكرت بعض كتبه المنطقية ككتاب «رسالة في المدخل المنطقي باستيفاء القول فيه» وأخرى باختصار وإيجاز ، وكتاب «رسالته في المقولات العشر» «وعن قول أرسطوطاليس في أنالوطيقا» وفي «الاحتراس من خدع السفسطائيين» و«إيجاز واختصار في البرهان المنطقي»[٤] .

وبهذا الاعتبار يكون الفارابي من أوائل من تناول المواضيع المنطقية عند المسلمين بالشرح والتأليف ، مـ هبين وأحاط بها كلها تقريباً . من هنا تأتي أهمية نشر نتاجه المنطقي الذي وصل معظمه ، فمن خلاله يستطيع المرء أن يستشفّ مفصل التحوّل بين الترجمة والتأليف ، في النقل والعقل .

ولرب قائل إن المنطق برمته لم يكن المسلمون فيه مبدعين ، فجلّه من صنيع أرسطو ووضعه . وإن صحّ ذلك فإننا جهدنا إبّان تحليلنا لمضمون النصوص في إبراز مكامن خصوصية اللغة العربية والمعاني الاسلامية وتأثيرها على الأبعاد المنطقية ، قدر ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً .

ثمة مسألة أثارها النقاد الغربيون ودارسو الفارابي ، ومفادها وجود ثلاثة مستويات في كتابات الفارابي المنطقية هي : مختصرات صغيرة للمواضيع المنطقية وجوامع وسطى وكبيرة . بحيث يوجد المنوال عينه لاحقاً عند ابن رشد (٥٢٠ — ٥٩٥ هـ/ ١١٢٦ — ١١٩٨ م) في شروحه على أرسطو.

وعلى الرغم من وجود عدة مستويات متفاوتة في شروح وكتابات الفارابي ، إلّا أنها لم تجمع حتى تاريخه وتكتمل لتنشر . وبناء على ذلك تبقى المسألة فرضاً حتى تتحقّق تحقّقاً عينياً محسوساً . ولاسيما أن البعض قد ذكر أن عدة من هذه المؤلفات فقدت أصولها وبقيت بالترجمة العبرية[٥] . وقد توافر لدينا حتى الآن مجموعة «الجمع المنطقية»

---

٣. Rescher, Nicholas, The Development of Arabic Logic, p. 101.

٤. ابن النديم . الفهرست . ص ٢٥٦ . وللمزيد من التوسع في مراجع حياة الكندي ومؤلفاته يمكن مراجعة Rescher, Nicholas, Al-Kindi, An Annotated Bibliography, Pittsburgh, Unv. of Pittsb., 1964.

٥. فانديك . ادوارد . اكتفاء القنوع بما هو مطبوع . ص ١٨٤ .

كاملة رجّح بعضهم كونها من الجوامع الوسطى أو الكبيرة[٦] ، افتتحت بالتوطئة والفصول الخمسة قبل عرض ايساغوجي والمقولات والبقية . ولم يرد الأمر هكذا في سائر المخطوطات التي تناولت الجمع المنطقية ، إذ ذُكِرَ كتاب «الألفاظ المستعملة في المنطق» مكان «التوطئة والفصول» في نسخ المخطوطات التالية : فيض الله أفندي ش ١٨٨٢ ، مكتبة ملّت في اسطمبول . وكرمان الخطية رقم ٢١١ ج : مكتبة كلية الآداب جامعة طهران. ومجلس شوراي ملي رقم ٥٩٥ ، مكتبة المجلس طهران.

أما البقية من نسخ المخطوطات التي سيأتي ذكرها فقد وردت فيها التوطئة والفصول الخمسة ،ولم تأتِ على ذكر كتاب الألفاظ الآنف الذكر. وهناك عطف ووصل ذكرته بعض النسخ بين التوطئة والفصول بينما لم يحصل العطف هذا بين هذين الموضوعين وايساغوجي أو بين ايساغوجي والمقولات في بعض النسخ[٧] . ومن ثمّ المقولات والعبارة الخ التسلسل. وهذا يرجّح لدينا أن الجَمْعَ بينها حصل على أيدي الكتّاب والنقلة والنسّاخ مما أفسح في المجال لجمعها وضمها بعضها إلى بعض من دون تقييد وربط فرضها الفارابي في كتبه . وقد أدّى هذا ربما إلى اجتماع مواضيع على مستويات مختلفة ، أي انجمع مستوى المختصر الصغير مع الجوامع الوسطى أو الكبيرة . لكن البيّن إلى الآن التمييز بين كتب هذه الجُمع التي نحققها وكتب الشروح الكبيرة التي ذكرنا شيئاً منها سابقاً . فالشروح تعتمد ذكر نص أرسطو أو فورفوريوس الأصلي وتتوسع من ثمَّ في شرحه والبحث والتعمق فيه .

أما وقد نشر الأستاذ مهدي كتاب الألفاظ فلا بأس أن تُنشر التوطئة والفصول وايساغوجي قبل المقولات ، وهي التي عالجت شيئاً من موضوعات كتاب الألفاظ . والأرجح أن ايساغوجي يأتي وروده وحجمه طبيعيين قبل المقولات. بينما التوطئة والفصول تشكّل اختصاراً لموضوعات الألفاظ وايساغوجي وبعض المقولات ، لكن لابأس من نشرها كتمهيد يسبق ايساغوجي تمشّياً مع نسخ النسّاخ في المخطوطات

٦. مهدي ، محسن . كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق للفارابي . بيروت ، دار المشرق . ١٩٦٨ . ص ٢٤ .

٧. حصل العطف في مجموعة مشكوة رقم ٢٤٠ ، ص ١٢٩ . وأمانت خزينه سي رقم ١٧٣٠ . ص ١١١ . لكن بعبارة الناسخ ، ويتلو هذا الكتاب كذا كتاب كذا لتعريف القارئ لا أكثر ، على الأرجح .

التالية : (براتيسلاڤا ، رقم ٢٣١ ، TE 41 ، مكتبة جامعة براتيسلاڤا تشيكوسلوڤاكيا). (المكتبة السليمانية الحميدية ، رقم ٨١٢ ، مكتبة جامع السليمانية اسطمبول). (وطوپقاپي سراي مجموعة أمانت خزينه سي ، ١٧٣٠ ، مكتبة طوپقاپي سراي اسطمبول)[٨] . (وملي ملكي ش ١٥٨٣).

والأستاذ مهدي يستبعد في تعليله إيراد «التوطئة والفصول وايساغوجي» قبل كتاب «الألفاظ »[٩] معتبراً أن كتاب «التنبيه على سبيل السعادة» [١٠] هو الكتاب الذي تقدّم على كتاب الألفاظ. وقد ظنّ البعض فيه أنه من الكتب السياسية والاجتماعية لكنه في الحقيقة عالج قوى النفس وقوى التمييز وعمل الذهن وانتهى إلى القول بفعالية النحو وقوة صناعة المنطق والكمال الذي يكسبه الانسان بهما. فهو إذاً يركّز على العلاقة بين صناعة النحو وصناعة المنطق وضرورة تعداد الألفاظ الدالّة. وهذا ما اكتمل في كتاب الألفاظ.

ومن ثمَّ يتبيّن للدارس أن كتاب الألفاظ ليس بديلاً عن الإيساغوجي لكونه لا يعالج موضوعات الإيساغوجي وحسب ولا يتوسع عما جاء في الإيساغوجي ، بل هو بحث يضم بعض موضوعات الإيساغوجي الى جانب شرح مستفيض في أصناف الألفاظ والكلم والحروف يبيّن خصوصية اللغة العربية ، وفي أصناف المعاني لجهة العموم والخصوص والحمل ، وفي أنحاء التعليم لجهة القياس والعكس والابدال والتخيّل الخ...

والأرجح أن الفارابي قد استوعب المنطق اليوناني واستساغه ، فشرح وعلّق على نصوصه ثم هضم ورغب أن يؤلّف من دون تقيّد بالنص فقدّم كتباً عدة ، ربما ترتبت في مجموعات لها مستوى المختصر الصغير ومستوى المختصر الأوسط وربما لم يفعل ذلك ، لأن المخطوطات غير مكتملة لدينا. لكن اليقيني أن كتاب الألفاظ يشكل مدخلاً ضرورياً لمعالجة المنطق واستساغته ، ولاسيما معالجته للخصوصيات اللغوية وللعربية

---

٨. لم يرد تسلسل الكتب في هذه المخطوطة تسلسلاً سليماً كما سنرى.

٩. مهدي. محسن. كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق. ص ٢٥.

١٠. نشر في حيدر آباد. ١٣٤٦هـ.

تحديداً. كما شكّلت التوطئة والفصول تمهيداً للدخول بمسائل المنطق مع اختلاف الحجم بين الاثنين.

فبناء على ما تقدّم يعتبر كتاب ايساغوجي أيضاً مدخلاً للمجموعة المنطقية التقليدية التي بين أيدينا والتي تضمّ الكتب التالية:

قاطيغورياس، باري أرمينياس، القياس، كتاب التحليل، كتاب الأمكنة المغلطة، كتاب البرهان، كتاب الجدل، كتاب الخطابة، كتاب الشعر.

ثم إن قاطيغورياس جاء اسمه ضمن مؤلّفات الفارابي تحت عنوانين: كتاب قاطيغورياس وكتاب شرح المقولات على جهة التعليق[١١]. وقد ورد العنوان الأول في المخطوطات كافة التي بين أيدينا ضمن «الجُمع الثمانية». وعلى افتراض وجود كتاب آخر فهو على الأرجح كتاب شرح وتعليق كما ورد في تسميته.

وورد كتاب العبارة أيضاً على تسميتين[١٢]: باري أرمينياس أي العبارة وكتاب شرح العبارة على جهة التعليق، والأخير نُشِرَ[١٣]، أما الأول فجاء ضمن الجُمع.

بينما التبس الأمر بعض الشيء في التحليلي الأول الذي كان عند أرسطو مجتمعاً على مقالتين. لكن ما نُسِبَ إلى الفارابي في هذا الموضوع فمتعدّد التسميات وكما يلي[١٤]: القياس الشرح الكبير، كتاب المختصر الأوسط في القياس، كتاب القياس الصغير، كتاب شروط القياس، تعاليق على كتاب القياس، تعليقات أنالوطيقا الأول، كتاب إحصاء القضايا. أما الشرح الكبير فهو على الأرجح شرح كتاب القياس لأرسطوطاليس السابق الذكر. وأما البقية فإننا نعرف عنها بالقدر الذي بين أيدينا، وهي التي وردت في الجُمع ضمن اسمين منفصلين الأول كتاب القياس والثاني كتاب التحليل. إلا أن نسختي أمانت خزينه سي واسماعيل صايب أفندي، رقم ١٨٣،

---

١١. ابن أبي أصيبعة. عيون الأنباء في طبقات الأطباء. ج ٢. ص ١٣٨ ١٣٩. والقفطي. جمال الدين. كتاب إخبار العلماء بأخبار الحكماء. ص ١٨٢ — ١٨٣.

١٢. المرجعان السابقان.

١٣. تحقيق كوتش ومارو وقد ذكرناه سابقاً.

١٤. عيون الأنباء، ص ١٣٨ — ١٣٩. وإخبار العلماء، ص ١٨٢ — ١٨٣.

اسطمبول عَنْوَنَتا الكتاب «المختصر الصغير في القياس على أدلّة المتكلمين وقياسات الفقهاء». واعتبر Steinscheneider[١٥] أن إحصاء القضايا هو عينه القياس الصغير. وبعد المقارنة تبيّن لنا أن نسخ : براتيسلاڤا وحميدية ومجلس شوراي ملي وكرمان، تتفق على جعل القياس يتبوّب في ثمانية عشر فصلاً بينما لم يرد في أمانت خزينه سي واسماعيل صايب أفندي سوى عشرة فصول، مع اختلاف العناوين والموضوعات والشروح عما جاء في النسخ الأخرى، واتفاق الكل لفظاً وشرحاً ابتداء من فصل النقلة في القياس، باستثناء نسختي المجلس وكرمان[١٦]. لهذه الأسباب سنذكر النصين عدا المشترك بينهما. والأرجح لدينا أن طابع النسخ ذات الفصول القليلة ليس اختصاراً للقياس بقدر ما هو كتاب ذات منحى اسلامي أمثلة وعنواناً، وهو تمهيد لفصل النقلة وقياسات الفقهاء، علماً أن كتاب القياس ورد في نسخة أمانت خزينه سي مماثلاً للنسخ ذات الفصول الثمانية عشر في مكان آخر بعنوان القياس.

فعليه أصبح لدينا ربما قياس صغير ومختصر أوسط تبعاً لمراجع القدماء، فبقي كتاب شروط القياس وتعليقات أنالوطيقا الأول. أما الأول فلسنا نعلم شيئاً عن حقيقته ووجوده حتى الآن. وأما الثاني فهو على الأرجح كتاب التحليل الذي أعقب مباشرة كتاب القياس في «الجُمَع» وهو يقابل مبحث المقالة الثانية من التحليلي الأول عند أرسطو مع فروق كثيرة وتتشابه بعض فقراته مع شيء من آراء المقالة الأولى والثانية من كتاب الجدل لأرسطو.

يتبقى كتب الأمكنة المغلطة والبرهان والجدل. ولن ننشر الخطابة والشعر لتعلقهما بالأبحاث الأدبية أكثر من علاقتهما بالمنطق.

جاء كتاب المغالطة بتسميتين[١٧] : كتاب المغالطة وشرح المغالطة. وإننا سننشر

---

١٥. مقدمة مباهات توركر في :

Revue de la faculté de langues d'histoire et de géographie de l'université d'Ankara 1958, V. 16, p. 180.

١٦. لم يرد فصلا النقلة والمقاييس الفقهية في نسختي المجلس وكرمان.

١٧. عيون الأنباء، ص ١٣٨ — ١٣٩. وإخبار العلماء، ص ١٨٢ — ١٨٣.

الأول ضمن المجموعة ولا نعلم عن التسمية الثانية شيئاً ، هل الشرح مختلف عن الذي بين أيدينا؟ وأين نسخته؟

أما كتاب البرهان فيحقّقه الدكتور ماجد فخري[١٨] .

وكتاب الجدل لا تعدّد في تسميته حسب مراجع القدماء ، ولا التباس فيه . إذ ورد بهذا الاسم . وورد عنوان المواضع المنتزعة من المقالة الثامنة في الجدل ولسنا نعرف عنها نصاً حتى الآن .

نخلص إلى القول إن منطق الفارابي يضم شروحاً وتعليقات نُشِرَ بعضها وننشر ها هنا «الجُمَع » كاملة . وترتدي هذه النصوص طابع التأليف الخاص بالفارابي ، لذا تحمل الكثير من سمات العربية والمعاني الإسلامية ، ولاسيما أنها خرجت عن التقيّد بحرفية نصوص أرسطو .

رابعاً : كتب هذه الجُمَع وعناصرها وأقسامها .

ضمّت «الجمع المنطقية» الكتب التي ذكرت . أما من ناحية تسلسلها فلم يرد كلام للفارابي كما رأينا . ولعلّ هذا التسلسل درج عليه الشراح لأنّ أرسطو نفسه لم يتبع وضعاً معيناً يبدأه بالمقولات ثم العبارة فالقياس وصولاً إلى البرهان والجدل والمغالطة[١] .

ولقد وُجِدَ في نسخ مخطوطات الكتب المنطقية للفارابي تسلسلاً واحداً ، ولاسيما الكاملة منها والمستقلة ، وتحديداً براتيسلاڤا والحميدية . وقلت المستقلة تمييزاً عن النسخ التي وردت بها هذه الكتب إلى جانب كتب أخرى — كحال أمانت خزينه سي مثلاً — ، ولم تتسلسل التسلسل عينه . أو حال الناقصة كتباً أو فصولاً — كحال فيض الله أفندي ومجلس شوراي ملي وكرمان الخطية وملي ملكي واسماعيل صايب أفندي — .

---

١٨. كما تمّ الاتفاق شخصياً معه .

١. Aristote, Organon, traduction et notes par J.Tricot,V, les topiques, Paris, Vrin, 1966, pp. VII, VIII.

وعلاوة على ما أُثِيرَ عن البدء في التوطئة والفصول أو كتاب الألفاظ جاء التسلسل في البقية كما يلي : ايساغوجي ، المقولات ، العبارة ، القياس ، التحليل ، الأمكنة المغلطة ، البرهان ، الجدل ، الخطابة ، الشعر. والإيساغوجي اعتبره المسلمون مدخلاً إلى المنطق وإلى المقولات تحديداً وهو من عمل فورفوريوس وليس بارسطوي[٢] الصنيع .

آ) انقسم مبحث الإيساغوجي عند الفارابي إلى ثلاثة أقسام :
— مقدمة .
— عرض للكليات الخمسة .
— الكليات المركبة أو ما يُسمّى التعريفات بالحد والرسم واللفظ .
وكان في ذلك قريب الشبه لفورفوريوس .

ب) انقسم كتاب المقولات إلى ثلاثة أقسام رئيسية :
— تمهيد
— عرض للمقولات وخصائصها موسّع في عشرة أقوال .
— لواحق المقولات مع توسيع في خمسة أقوال ، وقد عدّ البعض هذه من الإضافات وليست من صنيع أرسطو[٣] .

ج) لم يفصل كتاب العبارة بين أبحاثه لذا عمدنا إلى تفصيلها على فقرات ، وجمعناه كلاً واحداً على ثمانية فصول شابه أكثرها أبحاث أرسطو في العبارة .

د) فصّل كتاب القياس أبحاثه فجعلها كما يلي :
— مقدّمة تحدّد فصول الكتاب .
— الفصول الثمانية عشر وفيها كافة أبحاث طرق الاستدلال ابتداء من تركيب القضية مروراً في الأقيسة الحملية والشرطية انتهاء بالإستقراء والمثال وطرق البرهان الأخرى .

---

٢ . البستاني . دائرة المعارف . مجلد ٩ . ص ٤٣٤ .
٣ . Aristote. Organon. I. p. VIII.

— فصلان : في النقلة ، وهو الاستدلال بالشاهد على الغائب ، وفصل قياسات الفقهاء ، ويعتبر هذان المبحثان اسلاميي الطابع ، علماً أن أرسطو تكلّم على القياس الفقهي .

هـ) لم يُقَسّم كتاب التحليل إلى موضوعات على شاكلة العبارة . فوزعناه على فقرات عدة ضمن الأقسام التالية : طرق الاستدلال والبرهان ، شروط تركيب المقدمات والقياس ، مواضع الخطأ في الاستدلال وطرق البرهان . وكانت موضوعاته تشبه بعض مادة المقالة الثانية من التحليلي الأول لأرسطو وشيئاً يسيراً من المقالة الأولى إلى جانب ما ذكرناه سابقاً .

و) قسّم الفارابي كتاب الأمكنة المغلطة على ثلاثة فصول رئيسية هي :
— تصدير للكتاب .
— احصاء الأمكنة المغالطة من الألفاظ .
— احصاء الأمكنة المغالطة من المعاني .
وشابهت هذه الأبحاث أبحاث السوفسطيقا لأرسطو مع بعض الاختصار لأكثر من موضوع .

ز) لم يُوزَّع كتاب الجدل على فصول وأغراض أو مقالات . فقمنا بتوزيعه على فقرات وجمعناه على خمس مقالات : ماثلت الأولى معظم ما جاء بالمقالة الأولى عند أرسطو في كتاب الجدل . وقابلت الثانية جلّ ما ورد في المقالة الثامنة لأرسطو . أما الثالثة فكانت مزيجاً من موضوعات المقالة الأولى وبعض البقية من المقالات الواردة عند أرسطو . وجمعت الرابعة بعضاً من أبحاث المقالات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة مما تركه ارسطو . بينما ركّزت الخامسة على التصديق فكانت مزيجاً لأكثر من موضوع ورد عند أرسطو ، وأضاف الفارابي فيها الجدل في الأقيسة الشرطية .

خامساً : منهجية «الجمع المنطقية» اسلوباً وتبويباً.

يجد القارئ أن الفارابي كتب في معاني عقلية استمدّها من الفكر اليوناني وليس معظمها من بنات الفكر الإسلامي واللغة العربية. فهي معاني تولّدت في اطار ذهنية مبدعيها الأولين، فانسكبت تلقائياً وطبيعياً بلغتهم. والفارابي يشير إلى هذه المسألة في أكثر من كتاب وفي العديد من المواضع. ولعلّ إشارته إلى التمييز بين الألسنة وضرورة التعرّف على الألفاظ والمصطلحات في كل علم وكل صناعة من الصنايع تدلّ دلالة على دقته في التعبير عن المعاني، وفي الوقت عينه تلفت النظر إلى الصعوبات التي وجدها في استخدامه العربية كي يعبّر عن هذه المعاني، علماً أنّه أوّل مَن ألّف في هذه الموضوعات بشكل شامل.

وربّ قائلٍ إن معظم عرضه ومفرداته تشابهت مع عمل الناقلين الأوائل للمنطق، أمثال: إسحاق بن حنين وابنه حنين بن اسحاق ويحيى بن عدي والحسن ابن سوار وعيسى بن زرعة وتذاري وابن قرة الحراني وابن البطريق وأبو بشر متى بن يونس وأبو عثمان الدمشقي وغيرهم. وقد عاش هؤلاء في زمن يتراوح بين القرنين الثاني والرابع الهجري، الثامن والعاشر الميلادي. فهم قريبو العهد بحياة الفارابي بل ومتصل بعضهم أحياناً به وأحياناً أخرى جاء البعض عقبه. إلّا أنّ ذلك لا يمنع من تميّز الفارابي عنهم بالعناصر التالية:

— لم يكن ناقلاً في «الجُمع» بل مؤلّفاً مما يقتضي سكباً آخر للجملة وانطباعاً معيناً للمعاني في الذهنية تحصّل بعد الهضم.

— غزر كلامه على الألفاظ والمصطلحات وشرحها شرحاً واسعاً وأدخلها إلى جانب المعاني والتصورات العقلية على صعيدي الكليات والمقولات خاصة.

— أدرج جملة من المفردات والتعابير زيادة على الترجمات، سنعثر عليها بكشاف المصطلحات في الفهارس.

ثم لوحظ عدم تقيّد عرض الفارابي في «الجُمَع» بفقرات الترجمات فهو لم يسر فيها على منوال الناقلين لجهة الفقرات والتبويب وأحياناً لجهة الموضوعات. فالعبارة والتحليل الأول والسفسطة والجدل خالية نسبياً من المنهجية التسلسلية لترجمات كتب أرسطو وعرضه كما وصلتنا، لذا عمدنا نحن إلى اعطائها عناوين وفقرات.

فعليه نسجّل ملاحظتين:

— بعض الاختلاف في الأسلوب اللغوي والشرح.

— اختلاف في منهجية التسلسل والتبويب لجهة الشكل[١].

أما ناحية اللغة العربية فإننا نَستَشِفُّ جهداً ودرساً كبيرين قام بهما الفارابي لتملك العربية، لأننا وجدنا نوعين من الجمل: جمل صحيحة واضحة البيان، وجمل يتم اختيار ألفاظها اختياراً دقيقاً لكنها غير متماسكة عربياً عندما تربط ألفاظها بعضها ببعض. وربما رجع ذلك إلى طبيعة المعاني الدخيلة. فهو يقول مثلاً في مطلع المقولات: «ضرب يعرّف من موضوعات له ذواتها ومن موضوعات له أخر أشياء خارجة عن ذواتها وهي (أوهو)[٢] كلّي العرض». والقارئ هنا أمام مسألة التذكير والتأنيث تارة يكون الوضع تذكيراً يتبع الضرب وتارة تأنيثاً يتبع الكلية، التي تأتي أحياناً كلي أيضاً. والسبب أن الكلّي كتصور ذهني بمعناه، مقولة كان أو جنساً، دخيل على العربية التي عرفت الصّفة المحمولة على الموصوف أو الخبر الذي يخبر عن الموضوع. ورفضت وجود موجودات في المثل أو في التصورات العقلية خارج حقل الدين أو بنيان اللغة، كي لا يكون لهذه الاشياء والمعاني وجود وتأثير مشارك لفعل الله الواحد الأحد. وخير معبّر عن ذلك ابن تيمية في دحضه للمنطق[٣]. لذا يرى القارئ لفظ الكلي في مكانه بالجملة مضطرب يتبع حال الكلام وليس له دلالة مأخوذة من عمق الذهنية، فهو بمثابة الصفة أو الحال وليس بالوضع العام لموجود ذهني أو مثالي له عالمه المستقل عن عالم المحسوسات[٤].

مثل آخر من وضعية الأسلوب ظهور ضمير الغائب (هو أو هي) بكثرة رابطاً بين الجمل والكلمات في معظم كتب «الجمع». وهذا أمر غير مألوف في اللغة بهذا المظهر لأنه يأتي ضميراً مستتراً غالباً، فيقال الانسان أبيض وقلّما يقال الانسان هو أبيض. بينما

---

١. تركنا جهة المضمون للتحليل الخاص في إطاره الموضوع ضمن الكتاب الثالث.

٢. بحسب النسخ.

٣. للمحقق. الأصول الاسلامية منهجها وأبعادها. بيروت. دار العلم. ١٩٨٣. ص ٣٧٧ – ٣٩١.

٤. هامش شرح حقيقة المقولات في نظرة أرسطو. Organon . I. p. 5

في اللغات الأوروبية هناك فعل الكينونة (Être) و (To be) ، و(هست) في الفارسية و(استين) في اليونانيّة ، كلها رابطة ضرورية ظاهرة. وهذه الرابطة تشكّل بعداً فلسفياً يعبّر عن الهوية والوجود ، وهي مسألة تمتد معرفياً لتصل إلى مدارج الأبحاث الماورائية ونظرة كل شعب إلى قضايا الوجود. وكان أن وعى كل من الفارابي[٥] ومن بعده ابن رشد[٦] طبيعة المسألة وأثاروها ، ولم يكتفيا بعرض المنطق في أسلوب خاص متميّز كي يوفوا المعاني المنطقية حقها.

ويلاحظ أيضاً في أسلوب الفارابي عدم دقة تأنيث الأفعال وتذكيرها على الرغم من اختلاف ذلك بين النسخ. مثلاً يقال عربياً الكليات التي تعود على هذا الحمل ، ففعل العودة يرجع إلى الكليات ، فيأتي أحياناً (يعود). والسؤال المطروح هل هذا الخطأ من النسّاخ لجهلهم بالعربية؟ علماً أن التنقيط في الكتابات القديمة كان قليلاً ومعلوماً أحياناً ، فنقلوا ووضعوا النقاط على مزاجهم ، أم أن الفارابي كتب بهذه الطريقة ، وهو الذي تعلّم العربية كبيراً في السن.

نخلص من هذه الإشارات إلى تسجيل النقاط التالية :

- أضاف الفارابي مفردات ومصطلحات على النقلة وسوّغ المنطق في العربية.
- وعى المعلم الثاني طبيعة الاختلاف بين اللغات وبالتالي بين الذهنيات.
- تميز أسلوبه اللغوي بطبيعة خاصة ليحسن التعبير عن علم المنطق.
- خالطت شروحه بعض الأخطاء اللغوية والجمل غير المسبوكة.
- ظهر في مكان آخر فضله في حبك المعاني بأسلوب لغوي لا بأس به ، ولاسيما أنه يعتبر من أوائل من ألّف في هذه العلوم بالعربية بشكل موسّع.
- لم يكتنف كتبه كافة في «الجُمع» التبويب المسبوك والمحكم.

---

٥. الفارابي. كتاب الحروف. تحقيق محسن مهدي. بيروت. ١٩٧٠. ص ٩٠ – ١١٢.

٦. ابن رشد. تلخيص منطق أرسطو. ج ١. ص ٩٣.

القسم الثاني

يضمّ هذا القسم المواد التالية :

١ . تعداد المخطوطات المتعلقة بالموضوع .
٢ . وصف عام للمخطوطات المعتمدة .
٣ . طريقة تحقيق النص .
٤ . الرموز المستخدمة في التحقيق .

أولاً : تعداد المخطوطات المتعلقة بالموضوع.

واجهتنا صعوبات جمّة في الحصول على المخطوطات لتشتّت النسخ بين المكتبات والبلدان وخضوع الأمر لظروف كل بلد وطبيعة أنظمته الإدارية والثقافية. وبعد جهد وعناء استطعنا الحصول على ما حصلنا عليه في مدة تجاوزت السنوات الثلاث، كان آخرها السفر المباشر إلى تركيا وتشيكوسلوڤاكيا.

ثم إن مصادر «الجُمع» كثيرة ومنتشرة وما قدرنا على احصائه هو التالي:

- نسخة مكتبة جامعة براتيسلاڤا تشيكوسلوڤاكيا (TE 41, ٢٣١) كاملة.
- فيض الله أفندي في مكتبة ملت اسطمبول تركيا (ش ١٨٨٢) غير كاملة الكتب وناقصة في بعض الفصول.
- السليمانية الحميدية في مكتبة جامع السليمانية اسطمبول (ش ٨١٢) كاملة.
- طوپقاپي سراي أمانت خزينه سي في مكتبة متحف طوپقاپي اسطمبول (ش ١٧٣٠) غير كاملة.
- آيا صوفيا اسطمبول (٤٨٣٩/ و٤٨٥٤) غير كاملة ونقص كثير.
- غار الله أفندي (Carullah) اسطمبول (ش ١٤٤٩) غير كاملة.
- اسماعيل صايب أفندي اسطمبول (ش ١/ ١٨٣) غير كاملة.
- مخطوطة بمكتبة آل كاشف الغطاء العامة العراق (٩٩٤) لا نعرف عنها شيئاً.
- كرمان الخطية، مكتبة كلية الآداب طهران (رقم ٢١١ج) غير كاملة.

— مكتبة ملي ملكي طهران (١٥٨٣) غير كاملة.
— مكتبة مجلس شوراي ملي طهران (٥٩٥) غير كاملة.

لقد تمّ الحصول على خمس نسخ من هذه المخطوطات: الاثنتان الكاملتان (براتيسلاڤا والحميدية) وثلاث شبه كاملة (مجلس شوراي وكرمان الخطية وأمانت خزينه سي) فحققّنا في ذلك مصادر من ثلاثة بلدان إلى جانب امتلاك الكاملتين بما تمليانه من أفضلية لاطلاع نسّاخها على المخطوطات القديمة وجمع كافة الكتب.

ربما تساءل البعض عن سبب عدم الحصول على أكثر من ذلك، والجواب عليه معلوم مفاده صعوبة الإذن بتصوير الافلام من جهة وصعوبة السفر إلى بعض البلدان حالياً من جهة أخرى، علماً أن بعض كتب «الجمع» نشر في دوريات كما ذكرنا وكان النص فيه يعتمد على مخطوطات من غير التي بحوزتنا، ممّا زاد في مصادرنا فعقدنا المقارنات مع ما نشر. ومثال ذلك، اعتمدت Türker على اسماعيل صايب أفندي في نشر القياس إلى جانب ما ذكرت في الهامش من المقارنات مع نسخ أخرى.

ولعلّ المطّلع على تفاصيل كتب النسخ يرى أفضلها في تلك التي بحوزتنا[1]. ثم إن هذه النسخ كافة يعود تاريخ كتابتها إلى فترة القرنين الحادي عشر وأوائل الثاني عشر الهجري[2]. فليس بينها أفضلية قِدَم. وهذا ما ساعد على عدم وقوع النقص والشك.

ولا نعلم حتى تاريخه عن نسخ انجزت وهي أكثر قرباً لحياة الفارابي نفسه، أي أقدم نَسْخاً من تلك التي عرضناها. ولكن المرجّح وجود نسخ قديمة كادت أن تتلف فعمل النسّاخ على إعادة كتابتها وتدوينها في تلك الحقبة.

وفي ذلك شاهد يتمثّل في «كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق»، إذ وُجدَت له نسخة في ديار بكر يعود تاريخها إلى القرن الخامس أو السادس الهجري[3].

---

١. يمكن مراجعة دانش پزوه في فهرست نسخه پاي خطي كتابخانه دانشكده أدبيات. الآنفة الذكر ص ٧١ — ٧٦.

٢. باستثناء نسخة آل كاشف الغطاء التي لم نطّلع عليها.

٣. مهدي. كتاب الألفاظ. ص ٣١.

ثانياً : وصف عام للمخطوطات المعتمدة.

نسخة براتيسلافا (**٢٣١** ، (TE 41) : موجودة في مكتبة جامعة
(Knižnice /V/ Bratislava)

تبدأ المخطوطة بصفحة كتب في أعلاها بعض الأحرف العبرية غير المقروءة وإلى جهة اليمين بضعة أسطر عربية لا يمكن قراءتها وباتجاه جانبي، ثم بعض الأرقام والأسماء باللاتينية وفي الوسط عبارة : (صاحبها أحمد الصفاري غفر له في الجزء ونظره). وفي الصفحة التالية أرقام عبرية وعربية عمودياً على طول الصفحة. وجاء في الأعلى : (كتاب أبي نصر الفارابي في المنطق تأليف جليل جداً في بابه ، كتبه بإذن الإمام ، أحمد الشامي وهو رجل صالح وعالم). وفي خط آخر جاء (غفر الله لنا ومن نظر كتابه). وفي الجهة اليسرى بضعة كلمات غير مقروءة ثم (١١١٥) يعتقد أنه العام الهجري الذي بدأ فيه نسخ المخطوطة. وتحت ذلك في الخط عينه جاء (استصحبه الفقير له موسى محمد عبد الله غفر) وتحت كل هذا وبخط آخر ورد (صاحب ومالك محمد أبي أحمد تقي أمريك عن قصبة يروزور سنة ١٢٢٥). ثم نقلب إلى صفحة أخرى حيث يبدأ ترقيم النسخة. ففي الصفحة الأولى وجهين : ورد في الأيمن منهما كلام وتقديم من الناسخ أو غيره عن اللازم واللزوم ، وفي الأيسر جاء في الأعلى : (كتاب فيه الجمع المنطقية الثمانية ورسالة صدر بها الكتاب وفصول تشتمل على جميع ما يضطر إليه الكتاب الأول قاطيغورياس أي الكليات المقولات الثاني باري أرمينياس أي العبارات الثالث أنولوطيقي الأول أي القياس الرابع أنولوطيقي الثاني أي تحليل القياس[١]. الخامس سوفسطيقي أي الكلمة المموهة السادس طوبيقي أي... [٢] السابع رقطوريقي أي الجدل والخطابة[٣] الثامن توبيقي أي الخطابة والشعر[٤]). كل ذلك صنّفه الفيلسوف أبي نصر محمد بن محمد بن مسلم الفارابي. ثم كلام غير واضح بخط آخر.

---

١. وقع الناسخ في التباس.
٢. فراغ والتباس من الناسخ.
٣. خطأ والتباس من الناسخ.
٤. خطأ والتباس من الناسخ.

أعقب ذلك نصوص الكتب التي وردت في الصفحات تباعاً ويوجد ترقيمين: أولها في الأعلى بالجهة اليسرى من الوجه الأيسر بحسب القارئ، يتابع الترقيم السابق الذي بدأ بالصفحة الأولى. ويتبع الرقم العربي أي الهندي أصلاً. وثانيهما ترقيم بين وجهي الصفحة في الأسفل يبدأ بالعكس وينتهي في الصفحة الثانية (برقم ٢٧٥) وبالرقم اللاتيني العربي أصلاً. بينما ينتهي الأول عند انتهاء المخطوطة تحت رقم ٢٧٤.

لسنا في حاجة إلى وصف صفحات كل بحث وكتاب من كتب «الجمع» أين تبدأ صفحاته وأين تنتهي إذ ذكرنا ذلك في النص لاعتمادنا هذه المخطوطة أساساً وقاعدة، مع فارق في الترقيم مفاده أننا لم نحسب الصفحة الأولى التي أوردناها سابقاً، فاعتبرنا الصفحة الأولى تتمثل بابتداء كلام الفارابي في التوطئة، أي هناك فرق صفحة واحدة[٥].

انتهت المخطوطة في الصفحة ٢٧٤ بحسب ترقيم الناسخ في الوجه الأيسر حيث وردت العبارة التالية:

(كمل كتاب الشعر وبتمامه تم جميع كتاب أبي نصر رحمه الله، ولِوَاهب العقل الحمد بلا غاية والشكر بلا نهاية على يد أفقر الورى إلى عفو ربه أحمد بن علي الشامي عامله الله بلطفه آمين. وذلك صبيحة يوم السبت اليوم الثامن عشر من شهر صفر الخيّر من أشهر سنة ألف ومماية وست عشرة سنة بقسطيطينة المحروسة كلأها الله وحفظها من كل سوء والحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً).

صُوِّرَتْ المخطوطة على (ميكروفيلم) وحصل الاطلاع عليها فَوُجِدَتْ فيها الخصائص التالية:

— كُتِبَتْ بالحبر الأسود بخط متوسط الحجم نسخي، مع نقاط على الحروف ومن دون فواصل ونقاط للوقف والابتداء. وذكرت بعض التصحيحات والتكملة أو

---

٥. تمّ ذكر ذلك كي لا يقع فيه التباس إذا راجع أحد وصف المخطوطة الوارد في فهرست مخطوطات براتيسلافا.
Arabische, Türkische und Persische Handschriften der universitäts bibliothek in Bratislava. Unter der Redaktion Josef Blaškovičs bearbeiteten, 1961, pp. 181 - 188.

الشروح والعناوين في هامش الصفحات وجوانبها. أما البسملة في البداية فكتبت بحبر بلون الذهب.

— انقسمت الصفحة الواحدة الى وجهين، بحجم (٢١ × ١٤,٥) (١٥ × ٧) سم تقريباً. وضم الوجه الواحد من الصفحة معدل ١٩ سطراً، والسطر الواحد تراوحت كلماته بين العشر والإثنتي عشرة كلمة.

— الكتابة بيّنة وواضحة لا يغشاها أي شطب أو شيء من بقع الحبر عدا بعض المواضع الاستثنائية الضئيلة.

— ليّن الكاتب معظم الهمزات (الصنايع) (العوايق) (القايل) (المقاييس) الخ.

— وقع الناسخ في ارتباك بين المدّة والهمزة فأخطأ أحياناً.

— لم ينوّن إلّا قليلاً ولم يضع شدة إلّا في النادر.

— حذف الناسخ الألف من «ثلثه» و«ثلثين» و«رحمن» فكتبناها في النص كما تكتب اليوم.

— لم يترك الناسخ فراغاً بين كتاب وآخر.

نسخة السليمانية الحميدية (ش ٨١٢) : موجودة في جامع السليمانية اسطمبول.

تبدأ المخطوطة بالبسملة وبرسم وخط على الطريقة العثمانية إلى جانب بعض الكلمات في الصفحة غير مقروءة. وفي الصفحة التالية يبدأ النص والترقيم بالرقم العربي ولجهة اليسار. تضم المخطوطة ١٢٣ صفحة. وجاءت الكتب فيها على الشاكلة التالية :

العنوان	التوطئة	الفصول	ايساغوجي	المقولات	العبارة
الصفحة	١ — ٣	٣ — ٦	٦ — ٩	٩ — ٢١	٢١ — ٢٩

القياس	التحليل	الأمكنة	البرهان	الجدل
٢٩ — ٤٣	٤٣ — ٥٣	٥٣ — ٦١		٨٥ — ١١٢

ووُجِدَتْ تعليقات وتصحيحات وشروح في جوانب الصفحات بالخط نفسه.

وقد ختمت النسخة بالكلام التالي على اسم الناسخ: (محمد بن أحمد الأسكوبي في مدرسة أبي أيوب الأنصاري بالقسطنطينية وقّعها سعد بن علي بن عثمان الينيوي. تمّت في آخر جمادي الثاني في سنة ١١٣٣هـ) حوالى ١٧٢١م. والمصوّر صدر عن أرشيف (نمرة ٢٢١)[٦]. وهذه النسخة تحمل الخصائص الآتية:

— انقسمت الصفحة الواحدة إلى وجهين بحجم (٢٥× ١٦) (١٧× ١٠) سم تقريباً. واحتوى الوجه الواحد من الصفحة على ٢٨ سطراً. وينتظم السطر الواحد في معدل من الكلمات يتراوح بين اثنتي عشرة وخمس عشرة كلمة.
— وُجِد الخط نسخياً عريضاً بحبر أسود مع نقاط على الحروف وخلو من الفواصل ونقاط الوقف. لم تفصل الصفحات بين الكتب بل كان العرض متتابعاً ينتهي بتمّ كذا... ثم البسملة واسم الكتاب الجديد للفارابي...
— الكتابة واضحة وليس فيها شطب أو بقع حبر مع بعض الاستثنآت.
— ليّن الناسخ بعض الهمزات «الحايط» «الصنايع» الخ...
— كان التنوين ضئيلاً ووضعت الشدّة أحياناً.

نسخة مجلس شوراي ملي رقم ٥٩٥: في مجموعة مكتبة المجلس بطهران.

ليست هذه المجموعة مختصّة بالجمع المنطقية وحسب، إذ إن كتب الفارابي فيها ترد لاحقاً وتبدأ بكتاب الألفاظ. وقد وجدنا ترقيماً بالرقم العربي يبدأ بصفحة ٢٨١ لايساغوجي[٧]. وكتاب الألفاظ حلّ محل التوطئة والفصول ثم تتابع نص الكتب بالطريقة التالية:

---

٦. صوّرت المخطوطة على ميكروفيلم حصلنا عليه.

٧. يختلف ذلك عما ذكره الأستاذ مهدي في مقدمة كتاب الألفاظ. ولعلّ هناك ترقيماً آخر لم يظهر في الميكروفيلم الذي بحوزتنا.

العنوان	ايساغوجي	المقولات	العبارة	القياس	الأمكنة	البرهان
الصفحة	٢٨١ — ٢٨٩	٢٨٩ — ٣١٠	٣١٠ — ٣٢٤	٣٢٥ — ٣٤٠	٣٤١ — ٣٥٦	

فبناء على ذلك لم يرد كل من كتاب التحليل وكتاب الجدل والخطابة والشعر، كما لم نعثر على فصل النقلة في كتاب القياس. وترقيم الصفحات نال كل وجه من وجهي الصفحة على عكس السابقتين. ولا يوجد تعليقات وشروح كثيرة في جوانب الصفحات لكن يوجد بعض التصحيحات. كما لم تختم بتاريخ يشير إلى العام الذي تمّ فيه النسخ لكن يرجّح أن كتابتها حدثت في القرن الحادي عشر الهجري.

وتتميّز هذه النسخة بالخصائص المذكورة أدناه :

— كُتبت بخط فارسي دقيق وبحبر أسود وخط حول النص في شكل إطار بحبر أحمر وأزرق وبماء بلون الذهب ودوّنت العناوين بالأحمر. وزركش ظهر الورقة الأولى ووجه الثانية بالذهب وبالحبرين الاحمر والأزرق.

— انقسمت الصفحة إلى وجهين بحجم (٢٥ × ١٦) (١٨ × ١٠) سم. وكان حظ الوجه الواحد ٢٣ سطراً بمعدل يتراوح بين ثمان عشرة إلى عشرين كلمة في السطر الواحد. ولم يفصل أحياناً بين الكتب بل يتمّ التتابع في الصفحة الواحدة، إذ البسملة كتاب كذا ...

— الكتابة واضحة لكن الخط غريب علينا بعض الشيء.
— الأخطاء اللغوية كثيرة، ولاسيما تأنيث الأفعال وتذكيرها.
— ليّن الناسخ بعض الكلمات.
— حذف الناسخ الألف مثل «يقَل» في يقال.
— وضع الشدّة والهمزة.
— لم يضع تنويناً.

نسخة كرمان الخطية رقم ٢١١ ج : وهي جزء من مجموعة في مكتبة كلية الآداب بجامعة طهران، وسمّيت بمجموعة كرمان، وهي تتّفق في ترتيب كتب الفارابي المنطقية مع نسخة المجلس وتحتوي على ١٢١ صفحة. تبدأ بكتاب الألفاظ وتنتقل إلى الايساغوجي فالبقية، على الشكل التالي :

العنوان	ايساغوجي	المقولات	العبارة	المدخل الى القياس	الأمكنة	البرهان
الصفحة	٢١ــ ٢٥	٢٦ــ ٤١	٤٢ــ ٥٣	٥٤ــ ٦٨	٦٨ــ ٨٢	

وبهذا الوضع لم يظهر كل من كتاب : التحليل والجدل والخطابة والشعر. كما لم نجد فصل النقلة في المدخل إلى القياس. ورقم الصفحة شمل الوجهين ووردت شروح وعناوين رئيسية وثانوية في الحواشي والهوامش وأحياناً بعض التصحيحات. وقد ختمت هذه المجموعة باتمام كتاب البرهان عام (١١٠٠هـ) ص ١٢٠.

وأهم خصائص هذه النسخة هي :

— كُتِبَت بخط أسود غليظ نسخي وبدأت بالبسملة ثم نص كتاب الألفاظ.
— انقسمت الصفحة إلى وجهين بحجم (٢١× ١٥) (١٦× ١٠) سم تقريباً، ومسطرتها ٢٤ سطراً بمعدل تراوح بين اثنتي عشرة وأربع عشرة كلمة في السطر الواحد. واعتبر الايساغوجي فصلاً أولاً والمقولات ثانياً ولواحقها ثالثاً والعبارة رابعاً. أما بقية الكتب فقد فصل بينها وبدأ كل منها بالبسملة وانتهى بحمد الله ونبيه.
— الكتابة واضحة على الرغم من غلاظة الخط.
— وضع الكثير من النقط والقليل من الحركات. ولم توضع نقاط وفواصل الوقف.
— كثرت الأخطاء اللغوية وغيّب الكثير من الضمائر المتصلة والمنفصلة.
— ليّن الناسخ بعض الكلمات ووضع الشدة في أماكن أخرى.
— حذفت الألف أحياناً مثل «يقَل» في يقال.

— لم ترد الشدة.
— ختمت المجموعة بالبسملة وسطر غير مقروء في ص ١٢١.

نسخة أمانت خزينه سي ١٧٣٠ : موجودة في مكتبة متحف طوپقابي سراي باسطمبول. لم تقتصر مجموعة أمانت خزينه على كتب الفارابي المنطقية بل وردت فيها كتب أخرى للفارابي ولغيره. كما أن الكتب لم تحافظ على التتابع والتسلسل فيما بينها، بل انفصلت عن بعضها البعض وداخلتها الكتب الأخرى. لذا لا فائدة من ذكر ترقيم الصفحات. أما ما ذكرته من كتب «الجمع» فهو :
— الفصول الخمسة.
— كتاب القياس الذي خرج فيه أدلة المتكلمين...
— التوطئة.
— قاطيغورياس
— العبارة
— الأنالوطيقا الأولى وهو القياس
— البرهان
— صناعة الجدل.

واستناداً إلى ما تقدم نقص من «الجمع» كتاب ايساغوجي والتحليل والأمكنة والخطابة والشعر. ولقد وقع كل كتاب في إطاره وفُصِلَ بينه وبين غيره أي انتقل الناسخ إلى صفحة جديدة عند البدء في كتاب آخر، واعترى بَعض الكتب نقص كالمقولات والقياس على طريقة المتكلميْن والفقهاء الخ. بدأ كل كتاب بالبسملة وختم بالصلاة والسلام على الرسول الكريم. لم يذكر اسم الناسخ في هذه المجموعة لكن ورد في نهايتها أنه تمّت عام ١٠٨٩هـ.

وتميّزت هذه النسخة بالخصائص التالية :

— نُسِخَت بخط نسخي متوسط الحجم وبالحبر الأسود وقد فُصِّلت الفقرات وعُنون بعضها أو حرفها بخط كتب بالحبر الأحمر.

— انقسمت الصفحة الى وجهين بحجم (٢٧× ١٦) (١٩× ١٢) سم تقريباً. واجتمع في الوجه الواحد من الصفحة ٣١ سطراً. نال كل سطر منها نصيباً من الكلمات تراوح بين خمس عشرة وثمان عشرة كلمة.
— خط النسخة واضح تماماً وصفحاتها خالية من البقع وجيّدة.
— ليّن الكاتب بعض الألفاظ.
— وضع الهمزة والشدّة في أمكنتها.
— زُيِّنت بعض الكلمات بشيء من المدّة والتنوين وجاءت بمعظمها سليمة وصحيحة.
— شاعت في كل أرجاء النسخة الأخطاء في تأنيث الأفعال وتذكيرها.

ثالثاً: طريقة تحقيق النص:

درجت العادة عند نشر أي موضوع وتحقيقه أن تعتمد نسخة يفضّلها المحقق ويميّزها عن سواها، ثم يقارنها مع غيرها ذاكراً الاختلاف في الهامش. وقد سرنا على هذا المنوال فأوردنا في المتن نص نسخة براتيسلافا، ثم قارنا. ولم نتدخل في المتن إلّا عند الضرورة القصوى لجلاء المعنى، حيث وضعنا كل إضافة[1]، كلمة أو أكثر، ضمن اقفالين «...».

كما أن عناوين الفقرات التي اخترناها كانت ضمن إقفالين لأننا اعتبرناها زيادة على النص. أما لماذا اختيرت نسخة براتيسلافا؟ فلأنها تتمتع بالميزات التالية:
— اكتمال كتبها وأبحاثها، إذ ضمّت كافة كتب «الجمع» من دون نقص حتى في الفصل أو الفقرة.
— وضوحها كتابة وخطاً ونظافة.
— أفضليتها على نسخة الحميدية الكاملة لجهتي اكتمال الفقرات والوضوح.

ومن ثمّ كانت المراجع المخطوطات الخمسة التي وصفناها، لكن المقارنة فيما بينها

---

١. جاءت كل الإضافات مستندة على ما ورد في بقية المخطوطات.

حصلت وقد أضيف إليها ما نشر من هذه الكتب في الدوريات والنشرات إيفاءً بحق المشتغلين في ذلك. ولكون بعضهم اعتمد مخطوطات من غير التي بحوزتنا فزاد غنى المصادر.

ويلحظ القارئ أننا ذكرنا الاختلاف استناداً إلى المحقق الذي اعتمد بدوره أحد المخطوطات، ثم عملنا على مقارنة ما نصّه مع المخطوطة التي استند عليها إذا كانت بحوزتنا. فإن كان ما نشره صحيحاً أعطينا له أفضلية المصدر وإن أخطأ حتى بالنسبة إلى مصدره أشرنا إلى ذلك. ومثال الأمر اعتمد Dunlop نسخة الحميدية حيث ذكرنا عند المقارنة اختلاف نصه عن المتن في الهامش، ووضعنا رمز Dunlop، ثم راجعنا الحميدية فإن صحّ الأمر تركناه وإن وقع خطأ أشرنا إليه استناداً إلى رمز نسخة الحميدية، وقد حصل الأمر على الوجه التالي :

* ذكرنا نص التوطئة وقارناه[٢] مع نشرة Dunlop فأوردنا الاختلاف ثم ذكرنا ما اختلف فيه Dunlop عن نسخة الحميدية فقط كما قارناه مع نشرة Türker ثم تمّت المقابلة مع نسخة أمانت خزينه. بينما لم ترد التوطئة في نسختي المجلس وكرمان.

* حصل الأمر عينه في الفصول الخمسة باعتماد الطريقة والمصادر ذاتها. وخلت نسخة المجلس ونسخة كرمان من الفصول الخمسة.

* وسار ايساغوجي على هذا المنوال لكنه لم يرد في نسخة أمانت خزينه و Türker لم تحقّقه.

* وتتابع العمل في المقولات بهذا المسار حيث أضيفت نشرة كيكليك المعتمدة على نسخة أمانت خزينه، بينما لم تنشره Türker.

* ولم ينشر كتاب العبارة أحد فقارناه مع نسخ الحميدية والمجلس وكرمان وأمانت خزينه.

---

٢. كل المقارنات والمقابلات أشير إليها في الهامش.

* أما في القياس فقد حقّقنا نصين: القياس المكتمل وقارناه مع نسخ الحميدية والمجلس وكرمان، والقياس على أدلة المتكلمين فاستندنا فيه إلى نسخة أمانت خزينه أساساً للمتن ونشرة Türker للمقارنة بعد أن اعتمدت الأخيرة نسخة اسماعيل صايب أفندي.

* بينما لم يرد كتاب التحليل إلّا في نسختي براتيسلاڤا والحميدية فقارناه مع الأخيرة، علماً أنه لم ينشر.

* وكتاب الأمكنة المغالطة لم ينشر وقد قورن مع نسخ الحميدية والمجلس وكرمان فقط. لأن أمانت خزينه لم تورده في نسختها.

* وكان حظ كتاب البرهان أن حقّقه الدكتور ماجد فخري.

* وأخيراً كتاب الجدل وقد قابلناه مع نسخة الحميدية فقط لعدم وروده في نسختي المجلس وكرمان، وعدم حصولنا على نصه من أمانت خزينه[٣].

وبناء على ما تقدّم تكون نسختا براتيسلاڤا والحميدية الركيزتين الأساسيتين لكافة الكتب، ونسخ امانت خزينه والمجلس وكرمان لعبت دور المساعد في التحقيق بغرض الدقة وشمولية المصادر.

ثم إنه اعتُمِدَت الرموز دلالة فوُضِعَ رمز لكل نسخة ولكل نشرة أيضاً استناداً إلى اسم محقّقها وسيرد كشاف بذلك لاحقاً.

وتمّ وضع النقاط والفواصل في المتن وتقسيم النصوص إلى فقرات من دون أن ترقّم، إذ اكتفي بإضافة عناوين فقط. ورُسِمَت بعض الكلمات كما تكتب اليوم مثلما ذُكِرَ. وقد أشير إلى معظم ما كتب في هامش براتيسلاڤا وعلى جوانب نصها، ولَقد لفتنا الإنتباه نادراً إلى ما ورد في هوامش النسخ الباقية.

٣. هناك صعوبة في الأنظمة الإدارية في تركيا. لكنني اطّلعت على الجدل في نسخة أمانت خزينه سريعاً فوجدت بعض النقص فيها عما جاء في براتيسلاڤا والحميدية. ولم أحصل على (ميكروفيلم) له.

وتجدر الملاحظة إلى أننا أعطينا الاختلافات حقها في الذكر، أما ما اتفق في نصوص النسخ فقد سكتنا عنه. وما زاد أو نقص أشير إليه برمز كما ذُكرت الزيادة في الهامش.

ولم تعطَ الاختلافات البسيطة أهمية تذكر مثل «يفعل تفعل، ويصنع وتصنع ويركب وتركب» ونقص الضمائر الخ... لأن جلّ اهتمامنا انصبّ على المضمون والمعنى من غير إغفال عن اختلاف الأسلوب، ولاسيما ذلك المؤثر بالمعنى وغير الحاصل عن جهل النسّاخ بطبيعة العربية وخصوصيتها. علماً أننا لم نتدخل في نص المتن الذي احتوى على بعض الأخطاء في الأسلوب واللغة أحياناً.

رابعاً: كشاف بالرموز المستخدمة.

﴿ ﴾ الهلالان المتوجان: خاص بالآيات القرآنية.

{ } المعقوفان المتوجان: خاص بسور التوراة والإنجيل.

[ب] مخطوطة براتيسلافا.

[ح] مخطوطة الحميدية.

[م] مخطوطة مجلس شوراي ملي.

[ن] مخطوطة كرمان الخطية.

[ا] مخطوطة أمانت خزينه سي.

[D] نشرة Dunlop

[T] نشرة Türker

[K] نشرة نهاد كيكليك.

(+) رمز يسبق لفظة أو عبارة زائدة بحسب المخطوطة.

(−) رمز يسبق لفظة أو عبارة ناقصة بحسب المخطوطة.

(هـ) رمز الهامش.

(A) الوجه الأيسر لمخطوطة براتيسلافا في أثناء قراءتنا لها.

(B) الوجه الأيمن لمخطوطة براتيسلافا في أثناء قراءتنا لها.

" " الحواصر : خاص بكل كلام منقول عن مؤلف.

( ) الهلالان : خاص بكل كلام محدّد وبالمصطلحات والتواريخ.

— — المعترضان : خاص بكل عبارة تعترض الكلام للتوضيح.

النقطتان : خاص بالإفصاح عما يأتي بعدهما.

عدة نقاط أفقية : خاص بالإشارة إلى كل كلام منقول لسنا بحاجة إلى ذكره.

«» الإقفالان : خاص بكل كلام أضفناه اضطراراً على نص المتن.

هي التي إذا التأمت واستكملت أجزاؤها كان فعلها وغايتها
أن تعمل عملاً ما من الأعمال كالطب والفلاحة والنجارة والبناء
وسائر الصنائع التي هي معدّة ليحصل عنها عمل ما وفعل ما
والقياسية خمسة الفلسفة وصناعة الجدل والصناعة
السوفسطائية وصناعة الخطابة وصناعة الشعر وليس
يمتنع أن يكون في العملية ما قد يستعمل القياس في استنباط
بعض أجزائها حتى إذا استوفيت تلك الأجزاء واستنبطت كلها
وفرغ منها والتأمت كان فعلها بعد التئامها أن تعمل عملاً ما
وذلك مثل الطب والفلاحة والملاحة وهذه ليست تصير
قياسية لأجل أن بعض أجزائها يحتاج في استنباطه إلى قياس
بل إنما تكون الصناعة قياسية متى كان فعلها بعد التئامها
استعمال القياس والقياس يستعمل إما في أن يخاطب به
الغير وإما أن يستعمله الإنسان فيما بينه وبين نفسه في استنباط شيء ما
فالفلسفة قد تستعمل القياس في الأمرين جميعاً وأما
الباقي من الخمسة فإن كل واحدة منها تستعمل القياس بأن يخاطب
به الغير فالمخاطبة الفلسفية تسمى البرهانية وهي يلتمس بها
تعليم الحق وبيانه بالأشياء التي شأنها أن توقع العلم اليقين
بالشيء والمخاطبة الجدلية يلتمس بها غلبة المخاطب بالأشياء
المشهورة والمخاطبة السوفسطائية يلتمس بها

مخطوطة براتيسلافا ٢٣١/ الصفحة الأولى من النص المسماة التوطئة.

التوطئة

او
الرسالة التي صدّر بها المنطق

1B

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله
على محمد وآله وسلم[١]

قال أبو نصر محمد بن محمد الفارابي، رحمه الله تعالَى:

قصدنا النظر في صناعة المنطق وهي الصناعة التي تشتمل على الأشياء التي تسدّد القوة الناطقة نحو الصواب، في كل ما يمكن أن يغلط فيه. وتعرف كل ما يتحرّز به من الغلط في كل ما شأنه أن يستنبط بالعقل. ومنزلتها من العقل منزلة صناعة النحو من اللسان. فكما[٢] أن علم النحو يقوّم اللسان عند الأمة التي جعل النحو للسانها، كذلك علم المنطق يقوّم العقل حتى لا يعقل إلّا الصواب، فيما يمكن أن يغلط فيه. فنسبة علم النحو إلى اللسان والألفاظ كنسبة علم المنطق إلى العقل والمعقولات. وكما أن النحو

---

١. (الرحيم وبه أثق) [ا و D و T].
٢. (وكما) [D و T].

عبارة اللسان[١] فيما يمكن أن يغلط فيه اللسان من العبارة[٢]، كذلك علم المنطق عيار للعقل[٣]، فيما[٤] يمكن أن يغلط فيه من المعقولات.

والصنايع منها قياسية ومنها غير قياسية: فالقياسية هي التي إذا التأمت واستكملت أجزاؤها كان فعلها بعد ذلك استعمال القياس. وغير القياسية هي التي إذا التأمت واستكملت أجزاؤها كان فعلها وغايتها أن تعمل[٥] عملاً ما من الأعمال، كالطب والفلاحة والنجارة والبناء[٦] وسائر الصنايع التي هي معدّة[٧] ليحصل عنها عمل ما وفعل ما. 1A

والقياسية خمسة: الفلسفة وصناعة الجدل والصناعة السوفسطائية وصناعة الخطابة وصناعة الشعر. وليس يمتنع أن يكون في العملية ما قد تستعمل[٨] القياس في استنباط بعض أجزائها[٩] حتى إذا صودفت تلك الأجزاء واستنبطت كلها وفرغ منها والتأمت[١٠] كان فعلها بعد[١١] التيامها أن تعمل[١٢] عملاً ما، وذلك مثل الطب والفلاحة والملاحة. وهذه ليست تصير[١٣] قياسية لأجل أن بعض أجزائها[١٤] يحتاج في استنباطه[١٥] إلى قياس، بل إنما تكون[١٦] الصناعة قياسية بعد أن يكون فعلها بعد التيامها استعمال القياس. والقياس يستعمل إمّا في أن يخاطب به آخر وإما أن يستنبط[١٧] به الإنسان فيما بينه وبين نفسه شيئاً ما. فالفلسفة شأنها أن تستعمل[١٨]

---

١. (للسان) [T].

٢. [هـ ا] (إشارة إلى انقسام الصنايع الى القياسية وغيرها ووجه تسمية الصناعة بالقياسية وليس على ذلك تسميتها بالنظرية).

٣. (للعقل) [-T].

٤. (مما) [ا].

٥. (أن تعمل) [— ا].

٦. (والتجارة والنيابة) [ا] (والنجارة والبنائية) [T].

٧. (معدّة) [— ا].

٨. (يستعمل) [ا و D و T].

٩. (أجزائه) [ا] و(أجزاؤها) [D].

١٠. (التأمة) [ا] و(التئمت) [T].

١١. (فعل التئامها) [T].

١٢. (يعمل) [ا].

١٣. (يصير) [ا و T].

١٤. (أجزاؤها) [D].

١٥. (استنباط) [D و T].

١٦. (يكون) [ا و T].

١٧. (يستنبطه) [ا].

١٨. (يستعمل) [ا و T].

القياس في الأمرين جميعاً. وأما باقي الخمسة فإن كل واحدة [١] منها تستعمل [٢] كثيراً القياس بأن يخاطب به آخر. فالمخاطبة الفلسفية تسمى [٣] البرهانية وهي يلتمس بها تعليم الحق و بيانه بالأشياء [٤] التي شأنها أن توقع [٥] العلم اليقين بالشيء. والمخاطبة الجدلية يلتمس بها غلبة المخاطب بالأشياء المعروفة المشهورة. والمخاطبة السوفسطائية يلتمس بها أن يغلب المخاطب غلبة مظنونة [٦] بالأشياء التي يظن بها في الظاهر أنها مشهورة من غير أن تكون [٧] كذلك، ويقصد بها مغالطة المخاطب والسامعين، ويقصد بها التمويه والمخرقة [٨] وأن يوهم المتكلم [٩] في نفسه أنه ذو حكمة وذو علم من غير أن يكون كذلك. فلذلك اشتق اسم الصناعة من الحكمة المموّهة المظنون بها أنها حكمة من غير أن تكون كذلك. وذلك سوفيا وهو [١٠] الحكمة واسطس وهو التمويه. والمخاطبة الخطابية [١١] يلتمس بها إقناع السامع بما تسكن [١٢] نفسه إليه سكوناً ما [١٣] من غير أن يبلغ اليقين. والمخاطبة الشعرية يلتمس بها محاكاة الشيء وتخييله بالقول. كما أن صناعة عمل التماثيل تحاكي [١٤] أنواع الحيوانات وسائر الأجسام بالأعمال البدنية. ونسبة صناعة الشعر إلى سائر الصنائع القياسية كنسبة عمل التماثيل إلى سائر الصنائع العملية، وكنسبة لعب الشطرنج إلى قَوْدِ الجيوش في [١٥] الحس. وكذلك المحاكون بأبدانهم وأعضائهم [١٦] وأصواتهم يحكون [١٧] أشياء كثيرة بما يعملونه [١٨]. فما يخيّله الشاعر بالأقاويل في الأمور مثل ما يخيّله صانع تمثال الإنسان في الإنسان، والمحاكي لسائر

2B

---

١. (واحد) [١].
٢. (يستعمل) [١].
٣. (يسمى) [١].
٤. (في الأشياء) [D] و(الأشياء) [T].
٥. (يوقع) [١ و T].
٦. (أن يغلب بها المخاطب غلبة مظنونة) [١].
٧. (يكون) [١].
٨. (مخرقة) [T].
٩. (المسلّم) [١] و[هـ ١] (أميّل) و(... مغالطة في المتكلم).
١٠. (وهي) [D و T].
١١. الخطبية [١].
١٢. (يسكن) [١]. (سكن) [T].
١٣. (ما) [— T].
١٤. (يحاكي) [١].
١٥. (بالأعمال البدنية... الجيوش في) [— ١].
١٦. (واعظايهم) [T].
١٧. (يحاكون) [D].
١٨. (يعملون) [T].

الحيوانات من[١] تلك الحيوانات التي يحاكيها[٢]، ومثل ما يخيّله[٣] اللاعب بالشطرنج في أعمال الحرب.

فصناعة المنطق تعطى[٤] في كل واحدة[٥] من الصنائع القياسية القوانين الخاصة التي بها تلتئم[٦] كل واحدة منها، وقوانين بها يمتحن ويميّز ما وضع أنه على مذهب صناعة ما منها، فيعلم هل ذلك على مذهبها أم لا، وذلك في خمسة كتب. وتعطى قوانين أُخر تشترك[٧] فيها هذه الصنائع الخمس كلها، والمشتركة في ثلاثة كتب. فيحصل جميع أجزاء المنطق في ثمانية كتب: أولها كتاب[٨] المقولات، ويشتمل على المعقولات[٩] المفردة المدلول عليها بالألفاظ المفردة[١٠]، وعلى الألفاظ المفردة الدالة على المعقولات المفردة، وهي أقل[١١] الأجزاء التي منها تلتئم[١٢] القياسات والأقاويل التي منها تكون[١٣] المخاطبة. والثاني كتاب العبارة ويشتمل على المعقولات[١٤] المركبة والألفاظ المركبة وذلك من[١٥] معقولين معقولين ولفظتين لفظتين[١٦]. وبهذا الترتيب عدد[١٧] المقدمات التي منها يلتئم القياس. والثالث كتاب القياس ويشتمل على الأشياء التي تركب عن المقدمات المذكورة في كتاب العبارة. فهذه الثلاثة تشتمل[١٨] على ما يعمّ الصنائع الخمسة. والكتاب الرابع كتاب البرهان ويشتمل على القوانين الخاصة التي بها تلتئم[١٩] صناعة الفلسفة خاصة، ثم الكتب[٢٠] الأربعة الباقية تشتمل[٢١] على كل واحدة من الصنايع الباقية[٢٢]. والفلسفة أربعة أقسام: علم التعاليم والعلم الطبيعي

2A

١. (في) [T].
٢. (تحاكيها) [T].
٣. (تخيله) [ا].
٤. (يعطي) [ا].
٥. (واحد) [ا].
٦. (يلتئم) [ا و D].
٧. (ويعطي قوانين أخر يشترك) [ا].
٨. (كتاب) [T].
٩. (المقولات) [T].
١٠. (أو) [ا].
١١. (أول) [ا].
١٢. (يلتئم) [ا].
١٣. (يكون) [ا].
١٤. (المقولات) [T].
١٥. (في) [ا].
١٦. (لفظين لفظين) [D و T].
١٧. (التركيب تحدث) [D و T].
١٨. (يشتمل) [ا].
١٩. (يلتئم) (ا و T].
٢٠. (الكتاب) [T].
٢١. (يشتمل) [ا].
٢٢. (واحد من الصنايع الباقية) [ا].

والعلم الإلهي والعلم المدني. والتعاليم[١] أربعة: علم العدد وعلم الهندسة وعلم النجوم وعلم الموسيقى. والعلم الطبيعي يشتمل على النظر في الأجسام وكل ما هو في جسم بالطبع، أي لا بإرادة الإنسان[٢]. والعلم الإلاهي يشتمل على النظر فيما ليس بجسم ولا هو في جسم. وعلى النظر في الأسباب القصوى لكل ما يشتمل عليه سائر العلوم 3B الآخر. والعلم المدني يشتمل على النظر في السعادة التي هي بالحقيقة سعادة، وفيما هو سعادة بالظن لا بالحقيقة، وفي الأشياء التي إذا استعملت[٣] في المدن[٤] عدلت بأهلها عن السعادة[٥]. وهذا العلم يُسمّى الفلسفة الإنسانية ويُسمّى العملية، لأنها إنما تفحص عن الأشياء[٦] التي شأنها أن تعمل[٧] بالإرادة وتنال بالإرادة. وصناعة المنطق آلة إذا استعملت في أجزاء الفلسفة حصل بها العلم اليقين لجميع ما تشتمل عليه الصنائع العلمية والعملية[٨]، ولا سبيل إلى اليقين[٩] الحق في شيء مما يلتمس علمه[١٠] دون صناعة المنطق واسمها مشتق من النطق[١١]. وهذه اللفظة تدلّ عند القدماء على ثلاثة أشياء على القوة التي يعقل بها الإنسان المعقولات، وهي التي تحاز[١٢] العلوم. والصناعات[١٣] بها، وبها يميّز بين الجميل والقبيح من الأفعال. والثانية المعقولات الحاصلة في نفس الإنسان بالفهم، ويسمّونها النطق الداخل. والثالثة العبارة باللسان عن ما في الضمير ويسمّونها النطق الخارج. وهذه الصناعة لما كانت تُعطي القوة الناطقة قوانين في النطق الداخل الذي هو المعقولات، وقوانين مشتركة لجميع الألسنة في النطق الخارج الذي هو الألفاظ، وتسدّد بها[١٤] القوة الناطقة في الأمرين جميعاً نحو

---

١. (التعليم) [T].
٢. (إنسان) [ا] و(فيما يشتمل على الطبيعي والالهي) [هـ ا].
٣. (استكلت) [ا] و(استعملت) [هـ ا].
٤. (في المدن) [ا].
٥. (المدن نال بها أهلها السعادة وتعرف الأشياء التي إذا استعملت في المدن) [ا و D و T].
٦. (الأسباب) [ا].
٧. (يعمل) [ا].
٨. (العملية) [ا].
٩. (التعين) [ا].
١٠. (عليه) [ا].
١١. (المنطق)[ا]. و(إشارة الى معاني النطق ووجه تسمية الميزان بالمنطق ومشاركته للنحو ومفارقته إيّاه) [هـ ا].
١٢. (يحاز) [ا و T].
١٣. (الصناعة) [T].
١٤. (به) [ا].

3A الصواب، وتحرزها[١] من الغلط فيهما جميعاً سميت بالمنطق. ويشاركها النحو بعض المشاركة، ويفارقها أيضاً[٢]. لأن النحو إنما يُعطي قوانين في الألفاظ التي تخص أمة ما، وأهل ذلك[٣] اللسان. وصناعة المنطق تعطي قوانين في الألفاظ مشتركة لجميع الألسنة.

وأهل صناعة المنطق يسمّون الصفات محمولات والموصوفات موضوعات والصفات وهي المحمولات منها بسيط ومنها مركب، والبسيط[٤] ما دُلّ عليه بلفظة مفردة مثل الإنسان والحيوان والناطق والأبيض والأسود، والمركب ما دُلّ عليه بلفظ مركب مثل قولنا الحيوان الناطق والإنسان الأبيض. وكل محمول بسيط فإما أن[٥] يشابه به شيء شيئاً أو[٦] يباين به شيء شيئاً، والذي يشبه[٧] به شيء شيئاً إما أن يشبه به[٨] في جوهره وإما في حال من أحواله، لا في جوهره[٩]. فالمحمول[١٠] الذي يتشابه به[١١] شيئان أو أكثر يسمّى المحمول الكلي، مثل الإنسان والحيوان. وما لا يتشابه به اثنان[١٢] أصلاً يسمّى الشخص، مثل زيد وعمرو. والذي يتشابه[١٣] به شيئان في جوهريهما هو المحمول من طريق ما هو، من قبل إنه يستعمل في جواب ما هو هذا المرئي أو المحسوس في الجملة، مثل الإنسان والحيوان. وأعم المحمولين البسيطين الذين يتشابه به شيئان في جوهريهما[١٤] يسمّى الجنس، وأخصهما هو النوع مثل الإنسان والحيوان اللذين يتشابه بهما زيد وعمرو في جوهريهما، والحيوان جنس لهما والإنسان نوع لهما. وذلك أنّا إذا رأينا شخصاً من بعيد فقلنا ما هو هذا المرئي؟ فللمجيب أن يجيب إنه 4B حيوان، وله أن يجيب إنه إنسان إذا اتفق أن يكون المرئي زيداً مثلاً، فالحيوان[١٥]

---

١. (يحرزها) [ا].
٢. (أيضاً) [ا].
٣. (ذلك) [— ا].
٤. (بسيطة مركبة والبسيطة) [D و T].
٥. (أن) [— T].
٦. (وإما أن) [ا].
٧. (فالذي تشابه) [ا].
٨. (تشابهه) [ا].
٩. (جوهر) [T].
١٠. (والمحمول) [ا].
١١. (به) [ا].
١٢. (إنسان) [T].
١٣. (يتشابه) [T].
١٤. (جوهره) [ا].
١٥. (والحيوان) [ا].

جنسه والإنسان نوعه. والذي يتشابه به اثنان أو أكثر لا في جواهرهما [١] يسمّى العرض، والذي يباين به الشيء [٢] شيئاً آخر في جوهره هو الفصل، والذي يباين به شيء شيئاً آخر لا في جوهره فهو الخاصة. والمحمولات [٣] الكلية البسيطة هي هذه الخمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض. وقد يرسم الجنس انه أعم محمولين بسيطين يصلح أن يُجاب بهما في جواب ما هو هذا الذي نراه أو نحسّه في الجملة، والنوع أخصّهما. وأيضاً فإن الفصل هو المحمول الذي يتميّز به النوع في جوهره عن [٤] نوع آخر مشارك له في الجنس، مثل الناطق الذي يتميّز به الإنسان عن سائر الحيوانات المشاركة له في أنه حيوان. والخاصة هي المحمول الذي لا يوجد إلّا في نوع واحد فقط، مثل الضحاك في الإنسان وحده ومثل قولنا منتصب القامة وقولنا القابل للعلم [٥] وقولنا الذي يمكنه [٦] أن يبيع ويشتري، فهذه كلها توجد للإنسان [٧] وحده. والعرض هو الذي يحمل على أنواع كثيرة لا من طريق ما هو مثل [٨] الأسود والأبيض فإنا نقول الإنسان أبيض والفرس أبيض والثور أبيض وكذلك في الأسود [٩]. والمحمولات المركبة فإنها تركّب [١٠] عن هذه الخمسة، مثل قولنا زيد حيوان ناطق فإنّه مركب من جنس وفصل، وقولنا زيد حيوان ضحّاك أو حيوان يمكنه أن يبيع ويشتري مركب من جنس وخاصة [١١]، وقولنا زيد حيوان أبيض مركب من جنس وعرض، وقولنا زيد طبيب حاذق فإن محموله وهو قولنا طبيب حاذق مركب من عرضين. كذلك [١٢] سائر المحمولات المركبة فإنها من هذه تركب [١٣]، وكل محمول مركب من جنس وفصل أو جنس وفصلين [١٤] أو أكثر متى كان مساوياً في الحمل لنوع ما فإنه حد لذلك النوع،

4A

١. (جوهرهما)[ا] و(جوهريهما) [D و T].
٢. شيء [ا].
٣. (فالمحمولات) [ا].
٤. (من) [ا و T].
٥. (العلم) [T].
٦. (يمكنه) [— ا]
٧. (يوجد الإنسان) [ا و T].
٨. (مثل) [— ا]
٩. (في الأسود) [— ا]
١٠. (تركيب) [ا].
١١. (خاصته) [T].
١٢. (فكذلك) [ا].
١٣. (تركيب) [ا].
١٤. (كل محمول مركب متى كان مساوياً في الحمل لنوع ما فإنه حدّ لذلك النوع أو رسم له) [هـ A ب].

مثل قولنا الحيوان الناطق أو الحيوان الناطق المايت[١] . يستعملان فصلين عند من يحدّ الإنسان بهذا الحد ، وكذلك سائر الحدود . وما كان مركباً من جنس وخاصة أو جنس وعرض أو عرضين أو أكثر متى كان مساوياً في الحمل لنوع ما فإنه يسمّى رسماً لذلك النوع ، كقولنا الإنسان حيوان قابل للبيع[٢] والشراء أو قولنا حيوان ضحّاك . فإن هذين وما أشبههما[٣] رسم للإنسان . فالحد[٤] والرسم يشتركان في أنهما مركبان وأنهما يشرحان معنى الاسم وأنهما ينعكسان في الحمل على النوع الذي هما رسمه أو حدّه ، لأنهما بهما يتميّز[٥] ذلك النوع عن كل ما سواه إلا أن الرسم لا يدل على جوهر الشيء ولا على الذي به قوام الشيء[٦] . والحد مع جميع تلك الأشياء يدل على جوهر الشيء وعلى كل ما به قوام الشيء . وأما المحمولات المركبة من أعراض وحدها فإنها ليست تسمّى[٧] بأسماء مفردة ، ولكن متى اتفق أن كان فيها[٨] ما هو مساوٍ لنوعٍ ما قيل إنها خاصة[٩] أيضاً لذلك النوع ، مثل قولنا المثلث فإن[١٠] كل ضلعين من أضلاعه إذا جمعا كان مجموعهما أطول من الثالث . فإن هذا المحمول مركب من أعراض ويساوي المثلث في الحمل وينعكس عليه وهو خاصة من خواص المثلث[١١] . والنوع الواحد قد يكون له رسوم كثيرة . ولا يمكن أن يكون له حدود كثيرة ، بل لكل نوع[١٢] حد واحد فقط وكذلك قد تكون[١٣] له خواص كثيرة .

5B

« تمت المقدمة التي قبل الفصول الخمسة من كتاب
أبي نصر الفارابي . والحمد لله على أفضاله وصلى الله على
سيدنا ونبينا محمد وآله »[١٤]

---

١. (أو يستعملان) [ا و D و T] .
٢. (البيع) [ا] .
٣. (يشبهها) [D] .
٤. (الحد) [ا] .
٥. (وانهما يتميز بهما) [ا] و (بهما يتميز) [D و T] .
٦. (الحد يدل على جوهر الشيء وكل ما هو قوام الشيء بخلاف الرسم) [هـ A ب] .
٧. (يسمى) [ا و T] .
٨. (لها) [ا] .
٩. (قيل فيها و بها) [ا] و (قيل إنها خاصته) [T] .
١٠. (وإن) [ا] .
١١. (قد يكون لشيء واحد رسوم كثيرة بخلاف الحد فإنه لا يكون إلا واحد) [هـ B ب] .
١٢. (بل يكون النوع) [ا] .
١٣. (يكون) [ا] .
١٤. «...» [— ب] .

الفصول الخمسة

بسم الله الرحمن الرحيم

5B فصول تشتمل[١] على جميع ما يضطر إلى معرفته من أراد الشروع في صناعة المنطق، وهي خمسة فصول:

(١) **الفصل الأول**: الألفاظ المستعملة في كل صناعة منها ما ليست[٢] مشهورة عند جمهور أهل اللسان بل إنما يستعملها أهل صناعة ما فقط، مثل الأنذيذج والأوارج[٣] في صناعة الكتابة، ومنها ما تكون مشهورة عند الجمهور غير أن أهل تلك الصناعة يوقعونها على معنى والجمهور على معنى آخر، مثل الزمام في صناعة الكتابة. فإن الكتاب[٤] يوقعونه على معنى والجمهور على معنى آخر[٥]، ومن هذه الألفاظ ما تكون منقولة إلى الصنايع عن المعاني التي تدلّ عليها عند الجمهور إما لمشابهة المعاني التي

---

١. (يشتمل) [ا و D و T].

٢. (هي غير) [ا].

٣. (الانجيذج) [ا و D و T] و(الأرواج) [ا و T]، وقد شرح Dunlop اللفظين: فالأوارج بمعنى التفصيل في الكتابة المستخدمة بالديوان. والانذيذج بمعنى الجمع وضم الأشياء بعضها الى بعض. وقيل الكلمة فارسية بمعنى تعليقة حساب المساحة لأرض الخراج تدفع فتورج أي تثبّت في الكتاب والديوان الجامع للحساب.

٤. (فأهل الكتابة) [D].

٥. (على معنى آخر) [— ا].

في الصنائع للمعاني التي يدلّ عليها عند الجمهور بتلك الألفاظ، وإما لتعلقها بها بوجه آخر؛ ومنها ما هي مشهورة عند الجمهور ويوقعها أهل تلك الصناعة على المعاني التي يدلّ عليها الجمهور بتلك الألفاظ[١]. فإذا[٢] كانت المخاطبة في صناعة ما بألفاظ 5A مشهورة عند الجمهور وكان الذي[٣] يفهمه أهل تلك الصناعة غير ما يفهمه الجمهور منها فليس[٤] ينبغي أن يلتفت إلى ما يعنيه الجمهور منها[٥]، بل تستعمل[٦] على التي تدلّ[٧] عليها عند أهل تلك الصناعة. كما أن الكاتب إذا[٨] خوطب أو خاطب في صناعته[٩] بلفظ الزمام، لم يعن به ما يُفهم من زمام البعير. وكذلك نحويّو العرب متى خوطبوا أو خاطبوا بالرفع والنصب[١٠] والخفض لم يلتمس منهم أن يوقعوا[١١] هذه الأسماء على المعاني التي يوقعها[١٢] عليه من ليس بنحويّ. ولا[١٣] إذا أوقع النحويّ هذه الألفاظ على غير المعاني التي يوقعها[١٤] عليه الجمهور كان ذلك خطأً من النحوي ولا خروجاً[١٥] عن الواجب، وكذلك في سائر الصنائع.

(٢) الفصل الثاني: الأشياء التي تُعْلَم[١٦] منها ما يعلم لا باستدلال ولا بفكر ولا برويّة ولا باستنباط، ومنها ما يُعلم بفكر وروية[١٧] واستنباط. والتي تعلم[١٨] أو توجد لا بفكر ولا باستدلال أصلاً أربعة أصناف: مقبولات ومشهورات ومحسوسات ومعقولات أول. فالمقبولات هي التي تُقبل[١٩] عن واحد مرتضًى أو نفر مرتضًى[٢٠].

---

١. (ومن هذه الألفاظ ما يكون منقولة في الصنايع الى غير المعاني التي يدلّ عليها عند الجمهور بتلك الألفاظ) [١].
٢. (وإن) [١].
٣. (ما) [١].
٤. (فليس ما) [١].
٥. (بها) [١].
٦. (يستعمل) [١ و T].
٧. (يدل) [١ و T].
٨. (إن) [١ و T].
٩. (صناعة ما) [١ و T].
١٠. (نحوي... متى خوطب) [١].
١١. (أوقعوا) [١].
١٢. (توقعها) [١].
١٣. (وإلا) [١].
١٤. (توقعها) [١].
١٥. (وخروجا) [١].
١٦. (يعلم) [١].
١٧. (رؤية) [١].
١٨. (فالتي يعلم) [١].
١٩. (يقبل) [١].
٢٠. (نفر مرتضى) [١].

والمشهورات هي الآراء الذائعة عند جميع الناس أو عند أكثرهم أو عند علمائهم وعقلائهم [١] أو عند أكثر هؤلاء، من غير أن يخالفهم فيها غيرهم ولا واحد [٢] منهم، مثل إن برّ الوالدين [٣] واجب وشكر المنعم حسن وكفره قبيح، أو المشهور عند أهل كل صناعة أو عند المشهورين بالحذق منهم، مثل المشهور عند [٤] الأطباء أو الحذّاق منهم. والمحسوسات هي المدركة باحدى الحواس الخمس، مثل إن زيداً 6B هذا [٥] جالس وإن هذا الوقت نهار. والمعقولات [٦] الأول هي التي نجد أنفسنا كأنها فطرت على معرفتها منذ أول الأمر وجبلت على اليقين بها [٧]، وعلى العلم بأنها لا يجوز ولا يمكن غيرها أصلاً، من غير أن ندري [٨] من أول الأمر كيف حصلت لنا هذه ولا من أين حصلت. وذلك مثل إن كل ثلاثة فهو عدد فرد، وكل أربعة فهو عدد زوج. وكل ما هو جزء لشيء فهو أصغر من ذلك الشيء، وكل جملة فهي [٩] أعظم من جزئها، وكل مقدارين مساويَيْن لمقدار آخر فذانك المقداران متساويان وأشباه ذلك [١٠]. وما عدا هذه الأصناف من المعلومات فإنما [١١] نعلمه بقياس واستنباط.

(٣) **الفصل الثالث**: الشيء قد يوجد في أمر ما أو به أو عنده أو له أو معه أو عنه إما بالذات وإما بالعرض [١٢]، فكونه بالذات هو أن يكون في جوهر الشيء وطباعه أن يوجد في أمر ما أو عنده أو له أو به أو معه أو عنه [١٣]، أو يكون ذلك في جوهر الأمر الذي فيه يوجد الشيء أو عنده أو به أو له أو معه أو عنه [١٤]، أو أن يكون ذلك في جوهريهما جميعاً [١٥]. وكونه بالعرض أن لا يكون ذلك ولا في جوهر واحد منهما ولا في

---

١. (أو عند عقلائهم) [ا].
٢. (أحد) [D].
٣. (إن...) [— ا].
٤. (عند جميع) [ا].
٥. (هذا) [— ا].
٦. (المعقول) [ا].
٧. (جبلت على معرفتها... ونظرت على اليقين بها) [ا].
٨. (يدري) [ا].
٩. (فهو) [ا].
١٠. (هذه) [ا].
١١. (فإنها) [D].
١٢. (العرض أو معه) [+ D] و(معنى كون الشيء بالذات أو بالعرض) [هـ B ب].
١٣. (أوله أو به...) [D].
١٤. (أو يكون... أو عنه) [ا].
١٥. (جوهريتهما) [ا].

طباعه. فالذي بالذات مثل الموت التابع للذبح فإنه يوجد عند الذبح بالذات [١]، ومثل تضعيف الخمسة بالاثنين فإنه يتبعه بالذات وجود العشرة. والذي بالعرض هو مثل أن يبرق برق في موضع ما ويموت ها هنا حيوان عند ذلك، فإن موافقة الموت لبرق البرق هو [٢] بالعرض لا بالذات. فإنه ليس في طبع الموت أن يوجد عند البرق ولا ذلك في طباع البرق. وهذه هي حالة جميع ما يوجد اتفاقاً. والذي بالذات يوجد 6 A إما [٣] دائماً وإما في أكثر الأمر، فالدائم مثل تضعيف الخمسة بالعشرة الذي يتبعه دائماً وجود الخمسين، والذي في الأكثر [٤] مثل وجود الشيب للإنسان عند الشيخوخة وكون البرد في الشتاء وأشباه ذلك.

(٤) **الفصل الرابع** : يقال إن شيئاً يتقدم شيئاً آخر على خمسة أنحاء: إما بالزمان وإما بالطبع وإما بالمرتبة وإما بالفضل والشرف والكمال وإما بأنه سبب وجود الشيء. فالمتقدم بالزمان، إما في الماضي فما كان زمانه أبعد من الآن والمتأخر ما كان زمانه أقرب إلى الآن. وإما في المستقبل فإن المتقدم ما كان زمانه أقرب إلى الآن، والمتأخر ما كان زمانه أبعد من الآن. والمتقدم بالطبع يوجد اضطراراً اذا وجد الشيء الآخر ولا يرتفع بارتفاع ذلك الشيء. وإذا ارتفع هو ارتفع ذلك الشيء [٥] الآخر ضرورة، وإذا وجد لم يلزم ضرورة أن يوجد ذلك الشيء الآخر. مثل الواحد والاثنين فإن الواحد متقدم بالطبع للاثنين ويوجد ضرورة بوجود الاثنين ولا يرتفع بارتفاع الاثنين. وإذا ارتفع الواحد ارتفع الاثنان ضرورة، وإذا وجد الواحد لم يلزم ضرورة وجود الاثنين. وكذلك الحيوان والإنسان، فالإنسان إذا وجد وجد الحيوان ضرورة وإذا ارتفع لم يرتفع الحيوان، والحيوان إذا ارتفع ارتفع الانسان وإذا وجد [٦] لم يلزم ضرورة وجود الإنسان، فالحيوان متقدم بالطبع للإنسان [٧]. والمتقدم في المرتبة هو الأقرب [٨] الى

---

١. (بالذات) [— ا].
٢. (إن برق برق في موضع فيموت رجل عند ذلك فإن موافقة الموت لبرق البرق ووجوده عندما برق البرق بالعرض...) [ا].
٣. (إما) [— ا].
٤. (في أكثر الأمر) [ا].
٥. (الشيء) [+ ا]
٦. (وجد) [+ ا]
٧. (متقدم على الإنسان بالطبع) [ا].
٨. (والمتقدم بالمرتبة ما هو الأقرب) [ا].

7B مبدأ ما محدود ، إما في مكان وإما في غيره مما له ترتيب ، مثل ما يقال إن صدر القول والكتاب متقدم[١] للاقتصاص في المرتبة ، وزيد متقدم عند الملك في المجلس . والمتقدم في الفضل والكمال مثل ما يقال في طبيبين ، أحدهما أكمل من الآخر في الطب ، إن[٢] الأكمل منهما هو المتقدم في الطب[٣] . وكذلك فيما نوعاهما مختلفان إذا[٤] كان أحدهما أشرف من الآخر ، مثل الحكمة وصناعة الرقص . فإن الحكيم متقدم في الشرف على الرقاص ، والمتقدم بأنه سبب هو السبب[٥] من الشيئين اللذين يتكافآن[٦] في لزوم الوجود ، مثل طلوع الشمس ووجود النهار . فإنه إذا وجد النهار لزم ضرورة أن تكون الشمس قد طلعت ، وإن طلعت الشمس لزم ضرورة أن يوجد النهار[٧] . فهما يتكافآن[٨] في لزوم الوجود ، غير أن طلوع[٩] الشمس هو السبب في وجود النهار ، وليس وجود النهار سبباً لطلوع الشمس . فطلوع الشمس يُقال إنه متقدم لوجود[١٠] النهار بما أنه سبب لا غير[١١] . ولا يمتنع أن تكون ها هنا أسباب تتقدّم بالزمان الشيء الكائن عنها ، مثل البناء والحائط ، فإنه يجمع التقدم بوجهين : بأنه سبب وبالزمان . وقد[١٢] لا يمتنع في الشيء الواحد أن يكون متقدماً بجميع[١٣] هذه الوجوه أو بأكثرها ، وقد لا يمتنع أيضاً أن يكون الشيء الواحد متقدماً لشيء ما بوجه[١٤] ومتأخراً عنه بوجهٍ آخر ، مثل أن يكون طبيبان أحدهما مُسِنٌّ والآخر حدث ، وأحذقهما أحدثهما سنًّا . فإن الحدث هو متأخر في الزمان ومتقدم[١٥] على الآخر في الفضل .

7A (٥) **الفصل الخامس** : الألفاظ الدالة منها المفردة ومنها المركبة[١٦] غير المفردة[١٧] .

---

١. (يتقدم) [ا].
٢. (إلّا أن) [ا].
٣. (... في الطب على الأنقص) [ا].
٤. (إنهما) [D].
٥. (هو السبب) [ا].
٦. (مكافيان) [ا].
٧. (وإن طلعت... يوجد النهار) [— ا].
٨. (متكافيان) [ا].
٩. (وجود) [ا].
١٠. (على وجود) [ا].
١١. (الآخر) [ا].
١٢. (بأنه سبب... وقد) [— ا].
١٣. (لجميع) [ا].
١٤. (ما بوجه) [ا] ، و(جواز اجتماع أقسام التقدم) [هـ B ب].
١٥. (متقدم) [— T].
١٦. (مركبة) [T].
١٧. (عن) [ا].

فالمفردة ثلاثة أصناف : اسم وكلمة وآداة . فالكلمة[١] هي التي يعرفها أهل صناعة النحو من العرب بالفعل والاداة يسمونها الحرف الذي جاء لمعنى . فالاسم[٢] لفظة مفردة[٣] دالة على معنى يمكن أن يُفهم وحده وبنفسه[٤] ، من غير أن يدلّ بذاته وبُنْيَتِهِ[٥] وشكله على زمان ذلك المعنى ، وذلك مثل قولك حيوان وإنسان وزيد وعمرو وبياض وسواد[٦] . فإن كل واحدة من هذه الألفاظ لفظة مفردة دالة على معنى يمكن أن يفهم[٧] ويتصور وحده وبنفسه . وليس واحد من هذه يدلّ بذاته وشكله على زمان المعنى[٨] الذي يدلّ عليه . والكلمة لفظة مفردة دالة على معنى ، يمكن أن يفهم وحده وبنفسه ، وتدلّ مع ذلك ببنيتها وبذاتها على زمان ذلك المعنى الذي فيه وجوده[٩] ، وذلك مثل قولك مشى ويمشي وسيمشي . فإن هذه كلها[١٠] تدلّ على معنى وتدلّ مع[١١] ذلك بأشكالها وبذواتها على الأزمنة التي فيها وجود ذلك المعنى ، وذلك بالذات لا بالعرض . والأداة لفظة مفردة تدلّ على معنى لا يمكن أن يفهم وحده وبذاته ، بل إنما يفهم إذا قُرِنَ باسم أو بكلمة أو بهما جميعاً[١٢] ، مثل قولنا ، من[١٣] وعلى ، وأشباه هذه الألفاظ . فالاسم والكلمة يتميزان من[١٤] الأداة بما استثني في تحديدهما من أنهما يدلان على معنى يمكن أن يعقل وحده من غير الحاجة إلى أن يقرن[١٥] بشيء آخر . والاسم يتميز عن الكلمة بأن الاسم يدلّ على المعنى[١٦] من غير أن يدلّ على الزمان الذي فيه وجوده بذاته وبنيته . والكلمة تدلّ على المعنى وعلى الزمان الذي فيه وجود المعنى ببنيتها وبذاتها ، فإنها تدلّ على شيئين على المعنى وعلى زمانه . 8B

---

١. (والكلمة) [ا].
٢. (والاسم) [D و T].
٣. (مفردة) [— ا].
٤. واو العطف [— ا].
٥. (بنيته) [— ا].
٦. (زمان ومكان) [— ا].
٧. (يفهم) [— ا].
٨. (ذلك المعنى) [D و T].
٩. (ويكون مع ذلك تشكله وذاته يدل على ذلك المعنى ... وجوده) [ا].
١٠. (كلمة) [T].
١١. (على) [ا] و(معنى) [T].
١٢. (معاً) [ا].
١٣. (في) [ا].
١٤. (عن) [ا].
١٥. (يقترن) [ا].
١٦. (الاسم معنى من غير...) [ا].

ولهذا السبب لم يكن قولنا أمس وغداً واليوم كَلِماً ، من قبل أن كل واحدة من هذه تدلّ من أول أمرها على زمان ، من غير أن تدلّ على معنى في ذلك الزمان[١] . فإن المعنى الذي يدلّ عليه كل واحدة من هذه الألفاظ هو زمان ما[٢] . وهي دلالته الأولى ، مثل دلالة قولنا حيوان على المعنى الذي يدلّ عليه[٣] أولاً وهو الجسم الحسّاس. وكذلك السنة والشهر والساعة ، فإن هذه كلها أسماء وليست بكلم[٤] . إذ كانت لا تدلّ على أزمنة المعاني التي «تدلّ» [٥] عليها أولاً لأنها لو كانت كذلك لدلّت على أزمنة الزمان ، وذلك محال وغير موجود في هذه الألفاظ[٦] . وإنما استثنى في تحديد الاسم أن لا يدلّ بذاته على زمان من قبل أن قولنا المشي والحركة . وبالجملة الأفعال كلّها لمّا كانت توجد في زمان ظنّ بالألفاظ التي تدلّ عليها أنها تدلّ على أزمنتها أيضاً وليست كذلك . بل إنما تدلّ عليها وهي مقترنة بزمان ، واللفظة منها إنما تدلّ بلفظها[٧] على المعنى ، من غير أن تدلّ بشكلها على الزمان المقترن به[٨] ، وذلك بالذات. فأمّا بالعرض فإنها تدلّ على زمانه ، كما أن لفظة البياض تدلّ على معنى مقترن بجسم لا ينفك منه ، وليست تدل بنفس بنيتها[٩] على الجسم الذي لا ينفك منه[١٠] البياض. وكذلك المشي والحركة ، وإن كانت تدلّ على معانٍ شأنها الانتفاء[١١] من زمان فليست بذواتها تدلّ على الزمان. والكلمة مع دلالتها على زمان المعنى قد تدلّ أيضاً على الموضوع الذي فيه المعنى دلالةً مجملة. فكأنها تدلّ على الموضوع الذي شأنه أن يقترن به المعنى ، وذلك مثل قولنا يمشي. فإنه يدلّ على مشي وزمان فيه المشي وعلى الشيء الذي منه المشي ، من غير أن يصرّح باسمه الذي يخصّه. وتشارك الكلمة في هذا الأمر الأسماء التي تدلّ أشكالها على موضوعات معانيها ، مثل قولنا الأبيض والأسود والضارب والمتحرك والشجاع

---

١. (من قبل أن كل واحد منها يدل على الزمان) [١] .
٢. (ما) [١].
٣. (عليها) [T] .
٤. (فإنها بأسرها أسماء وليست بكلمة) [١] .
٥. «تدل» [١ و D و T] . وأضفناها على المتن تكملة للمعنى.
٦. (في هذه الألفاظ) [— ١].
٧. (ببنيتها) [D] .
٨. (المعنى بها) [١].
٩. (هيأتها) [١].
١٠. (عنه) [١].
١١. (شأنها لا تنفك عن الزمان) [١] و (لا ينفك من الزمان) [T] و (لا تنفك من زمان) [D] .

والفصيح. فإن كل واحد من هذه يدلّ دلالة مجملة على موضوعاتها[١] . فإن البياض إنما قد[٢] يدلّ على المعنى الذي يدلّ عليه مجرداً دون الموضوع، وكذلك الشجاعة والفصاحة. وأما الأبيض والشجاع والفصيح فإنها تدل على البياض وعلى الشجاعة وعلى الفصاحة وعلى الموضوعات التي فيها توجد هذه. فلذلك لا[٣] يمتنع أن يظن بهذه أنها داخلة في الكلم، وخاصة ما كان من هذه الأسماء مشتقاً من الأفعال والحركات التي شأنها أن تقترن بالأزمان. وهي التي إذا فهمت انجرت الازمان معها في الذهن، مثل قولنا ماش وضارب وآكل وشارب وأشباه هذا. فلذلك ظنّ كثير من القدماء بهذه الألفاظ أنها كلم لا أسماء، من قبل أنها تدلّ بذواتها على الموضوعات التي فيها توجد هذه، وتدلّ بالعرض على زمان المعنى. فإنها لمّا كانت معانيها إذا عقلت وفهمت إنجرّ معها الزمان في فهمنا ظنّ بها أنها تدلّ على زمان وليست كذلك، بل إن كان ولا بد فبالعرض. والكلم منها الكلم الوجودية ومنها ما ليست بوجودية، والوجودية هي مثل ما كان ويكون ووجد ويوجد وصار ويصير وما جرى مجرى هذه واستعمل مكان هذه. فإنه ربما استعمل[٤] مكان هذه أصبح وأمسى وظلّ وأشباه هذه. وما قام مقامها تسمّى الكلم الوجودية من قبل أنها تستعمل في الدلالة على وجود شيء لشيء[٥] آخر وعلى ارتباط الخبر بالمخبر عنه، مثل قولنا زيد يوجد ذاهباً إذا كان ذاهباً وزيد صار عالماً. وهذه ربما استعملت دلالات على ارتباط الخبر بالمخبر عنه وربما استعمل كل واحد منها خبراً بنفسه، مثل قولنا زيد كان وزيد وجد[٦] ، إذا أردنا به أنه حصل موجوداً أو حصل مخلوقاً. وإنما تستعمل[٧] هذه الكلمات الوجودية روابط متى كان الخبر والمخبر عنه جميعاً اسمين، وأردنا أن ندلّ على الأزمنة الثلاثة، مثل قولنا زيد كان فصيحاً، زيد يكون فصيحاً، زيد فصيح[٨] . وقد جرت عادة أن لا تستعمل الكلمة

9B

---

١. (فإن كل... موضوعاتها) [— ا].
٢. (قد) [— ا].
٣. (لا) [— ا].
٤. (استعملت) [ا].
٥. (بشيء) [ا].
٦. (يوجد) [ا].
٧. (استعمل) [D و T] و(يستعمل) [ا].
٨. (زيد كان فصيحاً وقد يكون فصيحاً... هو فصيح) [ا].

الوجودية في الزمان الحاضر مصرّحاً بها لكن يضمرونها ، مثل قولنا زيد فصيح . فإنهم يضمرون بينهما ما يدلّ عندهم على لفظ هو فصيح . فتكون الكلمة الوجودية أو التي تقوم مقام الكلمة الوجودية المستعملة في الزمان الحاضر هذه اللفظة . وخاصة الاسم إنه قد يكون مخبراً عنه وقد يكون خبراً [١] بنفسه من غير حاجة إلى أن يُقْرَنْ بشيء آخر ، مثل قولنا زيد انسان [٢] . فإن الخبر والمخبر عنه اسم . وأما الكلمة فإنها تكون خبراً بنفسها ووحدها ، من غير حاجة بها إلى أن تقرن بشيء آخر . ولا يمكن أن تكون مخبراً عنها أو تقرن بصلة [٣] . فإنه لا يمكن أن تقول يمشي هو كذا وكذا ، دون أن تقول الذي يمشي هو الانسان ، فتقرن يمشي بقولك الذي [٤] ، وتقول زيد يمشي من غير أن تقرن يمشي [٥] وهي خبر بصلة ولا غيرها . على أن كثيراً من القدماء يرون أن الاسم خاصته أن يكون مخبراً عنه بذاته ، ولا يكون خبراً أو يقرن بكلمة وجودية إمّا بتصريح وإمّا بإضمار . وخاصة الكلمة ، إنها تكون خبراً بذاتها ونفسها ولا تكون مخبراً عنها إلا بصلة تقرن بها . وذلك أنهم يرون أن قولنا [٦] زيد إنسان ليس يكون الإنسان فيه خبراً ما لم يصرّح فيه بضمير أو تضمر لفظة هو [٧] أو ما يقوم مقامها . فيكون الإنسان إنما صار خبراً عندهم حين قرن بهو ، فقيل هو إنسان ، أو كان إنساناً ، أو وجد إنساناً . وخاصة الأداة إنها لا تكون خبراً ولا [٨] مخبراً عنها ، مثل قولنا هل ولم ومن ، لكن ربما كان كثير منها جزءاً لخبر أو مخبر عنه ، مثل قولنا زيد كان في البيت . فإن زيداً هو المخبر عنه والخبر قولنا في البيت . وقولنا كان كلمة وجودية ربطت الخبر بالمخبر عنه ودلّت على زمان وجود [٩] الخبر . ومن [١٠] خواص الكلمة أنها إذا كانت خبراً لم يحتج إلى شيء آخر يربطها بالمخبر عنه ، بل هي رابطة ذاتها بالمخبر عنه ، مثل قولنا زيد يمشي . وأصحاب المنطق يسمّون المخبر عنه الموضوع ويسمّون الخبر المحمول . والألفاظ المركبة تتركب عن هذه الأجناس

9A

---

١. (قد يكون خبراً) [— ا].
٢. (قولنا إنسان أبيض) [ا].
٣. (متصلة) [ا].
٤. (فيقترن بقوله الذي) [ا].
٥. (يقترنها) فقط [ا].
٦. (أن قولنا) [— ا].
٧. (هو وما) [ا] و(بضمير أو لفظة هو) [T].
٨. (ولا) [— ا].
٩. (وجود) [— ا].
١٠. (ومن) [— ا].

الثلاثة إما عن جميعها وإما عن اثنين منها. وأصناف الألفاظ المركبة الأول صنفان:
10B أحدهما ما تركبه[١] تركب إخبار، والآخر ما تركيبه تركيب اشتراط واستثناء وتقييد. فالذي تركيبه تركيب إخبار كقولنا زيد انسان وعمرو ذاهب والإنسان حيوان، والذي في تركيبه تركيب اشتراط مثل قولنا زيد الكاتب والإنسان الأبيض وصديق زيد وأمثال هذه. والمركب منه[٢] ما يدلّ كل جزء منه على جزء من المعنى وجملته على جملة المعنى، ومنه ما تدلّ جملته على جملة المعنى ولا يدلّ جزؤه على جزء المعنى[٣]، مثل قولنا قيس عيلان وعبد شمس وأمثال هذه؛ فإنها تدلّ على شخص ما وجزؤه وهو عبد أو شمس ليس يدلّ على جزء من جملة الشخص. والذي تدلّ جملته على جملة معنى وجزؤه على جزء ذلك المعنى فهو[٤] مثل قولنا مؤثر الحكمة وصديق زيد والإنسان الأبيض. فما كان من المركبات لا يدل جزؤه على جزء الجملة[٥]، فإنه يجري مجرى الألفاظ المفردة. وما كان جزؤه يدل على جزء من الجملة فإن أصحاب المنطق يسمّونه القول، كان تركيبه تركيب تقييد أو تركيب إخبار. وما كان تركيبه تركيب إخبار فإن أصحاب المنطق يسمّونه القول، كان تركيبه تركيب تقييد أو تركيب إخبار. وما كان تركيبه تركيب إخبار فإن أصحاب المنطق يسمّونه القول الجازم ويسمّونه القضية ويسمّونه الحكم[٦]، وذلك مثل قولنا زيد يمشي الإنسان حيوان. والحد قول تركيبه تركيب تقييد يشرح المعنى المدلول عليه باسم ما، بالأشياء التي بها[٧] قوام ذلك المعنى. والرسم إنما هو قول تركيبه تركيب تقييد[٨] يشرح المعنى المدلول عليه باسم ما، بالأشياء التي ليس[٩] بها قوام ذلك المعنى، بل بأحواله أو بالأشياء التي قوامها بذلك المعنى. مثال ذلك الحائط، فإنه اسم يدلّ على معنى قد يمكن أن يشرح بقولين أحدهما إنه[١٠]
10A جسم منتصب معمول من حجارة أو لبن أو طين ليحمل السقف، والقول الثاني إنه

---

١. (تركيبته) [ا].
٢. (منه) [— ا].
٣. (ومنه ما تدل جملته... جزء المعنى) [- ا].
٤. (فهو) [— T].
٥. (الكلمة) [ا].
٦. (ويسمونه القضية... الحكم) [— ا].
٧. (بها) [— ا].
٨. (أو تركيب إخبار وما كان تركيبه) [+ ا].
٩. (لا بالأشياء) [ا].
١٠. (إنه) [— ا].

جسم تُعلَّق عليه الأبواب وتوتد فيه الأوتاد [١] ويجصّص، وتعمل له شرفات ويستند إليه الجالس. فالقول الأول شرح معنى اسم الحائط بالأشياء التي بها قوامه، والثاني شرحه بالأشياء التي ليس بها قوامه. فإن الحائط ليس تنقص ذاته بألّا تعلق عليه باب أو ألّا يجصّص [٢] أو ألّا يكون له شرفات أو ألّا يستند إليه. وإذا لم يكن لبن ولا حجارة ولا طين فإنه لا يكون لحائط وجود. فالقول الأول هو حد الحائط والثاني رسمه. وكذلك يجري [٣] الأمر في سائر الأشياء.

تمّت الفصول في التوطئة والحمدلله حق حمده [٤].

---

١. غير واضحة [ا].
٢. (أو أن لا توتد فيه الأوتاد [ا].
٣. (يجري) [- ا و D و T].
٤. (تمت المقالة والحمد لله على أفضاله والصلاة على سيدنا محمد وآله) [ا].

من الجنس منها واصناف الالفاظ المركبة الدالة فان صنفان احدهما ما تركيبه تركيب اخبار
والاخر ما تركيبه تركيب اشتراط واستثناء وتقييد فالذي تركيبه تركيب اخبار كقولنا زيد انسان
وعمرو منتصب والانسان حيوان والذي تركيبه تركيب اشتراط مثل قولنا زيد الكاتب والانسان
الابيض وصديق زيد وما شاكل هذه والمركب منه ما يدل كل جزء منه على جزء من المعنى وجملته على جملة
المعنى ومنها ما تدل جملته على جملة المعنى ولا يدل جزؤه على جزء المعنى مثل قولنا قيس عيلان وعبد شمس
وما شاكل هذه فانما تدل على شخص وجزؤه هو عبد او شمس ليس يدل على جزء من جملة الشخص
والذي تدل جملته على جملة المعنى وجزؤه على جزء ذلك المعنى فهو مثل قولنا [illegible] وصديق زيد و[illegible]
[illegible] الابيض فما كان من المركبات لا يدل على جزء من الجملة فان اصحاب المنطق يسمونه القول
كان تركيبه تركيب تقييد او تركيب اخبار وما كان تركيبه تركيب اخبار فان اصحاب المنطق
يسمونه القول الجازم ويسمونه القضية ويسمونه الحكم وذلك مثل قولنا زيد يمشي الانسان حيوان
والحد انما هو قول تركيبه تركيب تقييد يشرح المعنى الدال عليه باسم ما بالاشياء التي بها قوام ذلك المعنى
والرسم انما هو قول تركيبه تركيب تقييد يشرح المعنى المدلول عليه باسم ما بالاشياء التي ليس بها
قوام ذلك المعنى بل باعراض او بالاشياء التي قوامها بذلك المعنى مثال ذلك الحائط فانه اسم
يدل على معنى قد يمكن ان يشرح بقولين احدهما انه جسم منتصب معمول من حجارة او لبن
او طين يحمل السقف والقول الثاني انه جسم تعلق عليه الابواب وتوتد فيه الاوتاد
ويحتمل ان يعمل له شرفات ويستند اليه الجالس فالقول الاول يشرح معنى اسم الحائط بالاشياء
التي بها قوامه والثاني يشرحه بالاشياء التي ليس بها قوامه فان الحائط ليس قوامه بان
توتد فيه الاوتاد او ان يحمل او ان يكون له شرفات او ان يستند اليه واذا لم يكن لبن او حجارة
او طين فانه لا يكون حائطا اصلا فالقول الاول هو حد الحائط والثاني رسمه وكذلك الامر
في سائر الاشياء. تمت الفصول في التوطئة والحمد لله حق حمده بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب ايساغوجي اي المدخل مقصدنا في هذا الكتاب احصاء الالفاظ التي منها
تأتلف القضايا والتي منها تنقسم على اجزاء اجزاء المقاييس المستعملة على العموم في جميع الصنائع
القياسية فنقول كل قضية فهي اما حملية واما شرطية وكل شرطية فانها من قضيتين حمليتين
يقرن بينهما حرف الشرط وكل قضية حملية فانها تأتلف من محمول وموضوع والمحمول والموضوع
وكل محمول وكل موضوع فهو اما لفظ يدل على معنى واما معنى يدل عليه لفظ وكل معنى
يدل عليه لفظ فهو اما كلي واما شخص والكلي ما شأنه ان يشابه به اثنان او اكثر والشخص
ما لا يمكن ان يكون [illegible] اثنين اصلا [illegible]

مخطوطة الحميدية السليمانية ٨١٢/ ص ٦ والعلامة ⟵ تشير إلى بداية ايساغوجي.

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب ايساغوجي أي المدخل

10A قصدنا في هذا الكتاب إحصاء الأشياء التي عنها تأتلف[١] القضايا، وإليها تنقسم. وهي أجزاء أجزاء المقاييس المستعملة في جميع الصنايع[٢] القياسية. فنقول كل قضية فهي إمّا حملية وإما شرطيّة، وكل شرطية فإنها من قضيتين جمليتين يُقرن بهما حرف الشريطة، وكل قضية حملية فإنها تأتلف من محمول وموضوع[٣] وإليها تنقسم. وكل محمول وكل موضوع فهو إما لفظ يدلّ على معنى وإما معنى يدلّ عليه لفظ ما. وكل معنى يدلّ عليه لفظ فهو إمّا كلي وإمّا شخصي، والكلي ما شأنه أن يتشابه[٤] به اثنان أو أكثر؛ والشخص ما لا يمكن أن يكون به تشابه[٥] بين اثنين أصلاً. وأيضاً فإن الكلي هو ما شأنه أن يُحمل على أكثر من واحد، والشخص هو ما ليس من شأنه أن يُحمل على أكثر من واحد. والقضية قد يكون جزآها جميعاً كليين كقولنا الإنسان حيوان، 11B وأمثال هذه هي التي تستعمل في العلوم والجدل وفي الصناعة السوفسطائية[٦] وفي كثير

---

١. (يأتلف) [م و ن].

٢. (على العموم في جميع الصناعة) [م و ن] و(جميع الصنائع) [D].

٣. (موضع) [م] وتأتي معظم الأفعال المبتدأة بالتاء مبتدأة بالياء في مخطوطة [م].

٤. (يتشبه) [D].

٥. (متشابه) [م و ن] و(مشابهة) [D].

٦. (كون جزئي القضية شخصية) [هـ B ب].

من الصنائع الأخر. وقد يكون جزآها جميعاً شخصين كقولنا زيد هو هذا القائم، أو هذا القائم هو زيد، وهذه فَقَلَّ[١] ما تستعمل. وقد يكون موضوعها شخصاً ومحمولها كلياً كقولنا زيد انسان، وهذه تستعمل كثيراً في الخطابة والشعر وفي الصنائع العملية[٢]. وقد يكون موضوعها كلياً ومحمولها شخصاً أو أشخاصاً، كقولنا الإنسان هو زيد والإنسان هو زيد وعمرو وخالد؛ وهذان يستعملان في التمثيل وفي الاستقراء عندما يُرَدَّان إلى القياس. فأمّا التي محمولها شخص واحد ففي التمثيل، وأما التي محمولها أشخاص كثيرة ففي الاستقراء. والمعاني الكلية التي تؤخذ أجزاء القضايا الحملية، منها ما هي مفردة تدلّ عليها ألفاظ مفردة، ومنها ما هي مركبة تدلّ عليها ألفاظ مركبة تركيب تقييد واشتراط لا تركيب إخبار[٣]، كقولنا الإنسان الأبيض والحيوان الناطق. فإن الحيوان قُيِّدَ بالناطق واشترط فيه، وكذلك الانسان قُيِّدَ بالأبيض واشترط فيه. فالمعاني[٤] الكلية المركبة هذا التركيب بيّن أيضاً أنها[٥] تنقسم إلى المفردة.

« الكليات الخمسة »

القول في أصناف المعاني الكلية المفردة: والمعاني الكلية المفردة على ما أحصاها كثير من القدماء خمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض.

11A **(١،٢) القول في الجنس والنوع**: والكليات المحمولة على شخص واحد فقد تتفاضل في العموم والخصوص كالإنسان والحيوان المحمولين على زيد، فإن الإنسان أخصّ من الحيوان. فمتى كانت كليات مفردة متفاضلة في العموم والخصوص يليق أن يجاب بكل واحد منها في جواب ما هو هذا الشخص. وكان فيها عام لا أعم منه وخاص لا أخص

---

١. (قلّ) [D].

٢. (كون موضوع القضية كلياً ومحمولها شخصياً) [هـ A ب).

٣. (لا تركيب إخبار) [— ن].

٤. (والمعاني) [D].

٥. (انها) [م].

منه ومتوسطات بينهما ترتقي على ترتيب من الأخص إلى الأعم فالأعم[١] إلى أن تنتهي إلى أعمها. فإن الأعم من كل اثنين منهما[٢] جنس والأخص نوع، وأعمها الذي لا أعم منه هو[٣] الجنس العالي وأخصّها الذي لا أخصّ منه هو النوع الأخير، والمتوسطات التي بينهما كل واحد منها جنس ونوع، جنس بالقياس إلى الأخصّ الذي دونه، ونوع بالقياس إلى الأعم الذي فوقه. وجميعها يقال إنها أجناس بعضها تحت بعض، مثل أن يكون الشخص المرئي نخلة، ولم نعلم أنه نخلة، فنسأل عنه ما هذا الذي نراه، فالذي يليق أن يُجاب به أن يقال: إنه نخلة[٤]، وإنه شجرة، وإنه نبات، وإنه جسم. وهذه تتفاضل في العموم والخصوص، فأي اثنين أخذتهما من هذه فإن الأعم منهما جنس والأخصّ نوع، مثل النبات والجسم. فإن النبات نوع والجسم جنس، وكذلك الشجرة والنبات فإن[٥] الشجرة نوع والنبات جنس، وكذلك الشجرة والنخلة. فإن النخلة نوع والشجرة جنس وأعمها كلها الجسم[٦]، وليكن الجسم هو الجنس العالي، وأخصّها كلها النخلة[٧]، ولتكن النخلة هو النوع الأخير، والشجرة والنبات متوسطان بين النخلة وبين الجسم، وكل واحد منهما نوع وجنس. فالشجرة جنس للنخلة ونوع للنبات، والنبات جنس للشجرة ونوع للجسم، والشجرة والنبات والجسم هي أجناس مرتبة بعضها تحت بعض، تنحدر من الجنس العالي على ترتيب من الأعم إلى الأخص فالأخص. فالجنس العالي جنس ليس بنوع وهو[٨] جنس للأجناس التي تحته، والنوع الأخير ليس بجنس وهو نوع للأنواع التي فوقه. فالجنس بالجملة هو أعمّ كليين يليق أن يُجاب بهما في جواب ما هو هذا الشخص، والنوع أخصّهما. وكلّ محمول كلّي يليق أن يُجاب به في جواب ما هو، فإنه هو[٩] المحمول من طريق ما هو. وإذ كل جنس فهو أعمّ من النوع التي[١٠] تحته، فإنه يحمل على أكثر من نوع واحد،

121

---

١. (فالأعم) [م].
٢. (منها) [م وD].
٣. (آخر هو) [م].
٤. (ولم نعلم أنه نخلة... يقال: إنه نخلة) (هـ A ح) (لم نعلم أنه نخله فسئل عنه) [— م] (قيل عنه ما هذا...) [+ م].
٥. (و) [ن].
٦. (الجسم) [— م و ن].
٧. (النخلة) [— م و ن].
٨. (هو) [— م و ن].
٩. (هو) [— م].
١٠. (الذي) [ن و م وح وD].

وكذلك كل نوع أخير فإنه يحمل على أكثر من شخص واحد. والأشخاص التي نوعها الأخير واحد بعينه هي المختلفة بالعدد مثل زيد وعمرو وخالد، والأشخاص التي أنواعها الأخيرة مختلفة هي المختلفة بالنوع مثل زيد وشخص «فرس وشخص»[١] ثور. وكل جنس إذ كان يحمل على أكثر من نوع[٢] واحد وعلى أشخاص كل واحد منها فإنه يحمل على أشخاص مختلفة بالنوع من طريق ما هو. والنوع الأخير إنما يحمل أبداً على أشخاص مختلفة بالعدد من طريق ما هو. وليس يمتنع أن تكون أشخاص كثيرة، كل شخص منها تحت نوع أخير غير الذي تحته الآخر، وكل نوع أخير[٣] منها تحت جنس غير الجنس الذي تحته الآخر، وكل جنس منها تحت جنس آخر أعمّ منه غير الذي تحته الآخر، إلى أن ينتهي كل جنس منها على هذا الترتيب إلى جنس عال غير العالي الذي يرتقي إليه الآخر. فتكون هذه أجناساً عاليةكثيرة، وإذا كانت أنواع تحت جنس ولم يكن بينها و بينه جنس آخر[٤] متوسط فإن ذلك الجنس جنس قريب من تلك الأنواع، وتلك الأنواع أنواع قسيمة. وكل جنسٍ فوق ذلك القريب فهو جنس بعيد عن تلك الأنواع. والأنواع التي تحت أجناس مختلفة هي الأنواع[٥] غير القسيمة. والأجناس التي ليس بعضها تحت بعض أربعة: منها الأجناس العالية، ومنها الأجناس المتوسطة التي كل واحد منها تحت جنس عال غير العالي الذي تحته الآخر[٦]، والثالث الأجناس التي هي أنواع قسيمة، والرابع الأجناس المتوسطة التي كل واحد منها نوع تحت جنس متوسط غير المتوسط الذي تحته الآخر. وترتقي كلها إلى جنس واحد عال. والمسألة بما هو ليس[٧] إنما تكون عن الشخص فقط، بل قد تكون عن[٨] نوع أخير وعن نوع متوسط، فيجاب فيه بجنسه إما القريب وإما البعيد، كقولنا النخلة ما هي فيقال إنها شجرة وإنها نبات، أو يقال الشجرة ما هي فيقال هي نبات، أو هي جسم[٩]، وكذلك في سائر الأنواع.

12A

١. «فرس وشخص» [ن وم وح وD وT].
٢. (من كل) [م].
٣. (أخير) [— ن].
٤. (بينها وبين جنس الجنس متوسط) [م ون].
٥. (هي الأنواع) [— م ون] (من) [+ م].
٦. (الآخر) [— م ون].
٧. (ليس يكون) [م].
٨. (من) [م].
٩. (أو هي جسم) [— م ون].

(٣) **القول في الفصل**: والفصل هو الكلي المفرد به[١] يتميز كل واحد من الأنواع
13 القسيمة في جوهره عن النوع المشارك له في جنسه. فإن الشيء قد يتميّز عن الشيء لا في جوهره بل ببعض أحواله، كتميّز الثوب عن الثوب بأن[٢] أحدهما أبيض والآخر أحمر، وقد يتميّز الشيء عن الشيء في جوهره كتميّز اللبد عن السيف وتميز الثوب عن الثوب، بأن يكون أحدهما من كتان والآخر من قطن أو صوف. فالكلي المفرد الذي يتميز به نوع في جوهره عن نوع آخر مشارك له في جنسه القريب هو الفصل. وبيّن أنه إذا تميّز في جوهره عن قسيمه تميّز عن كل ما سواه من الأنواع. وأما الذي يتميز بها نوع عن نوع لا في جوهره، فينبغي أن تسمى بأسماء أُخَر.

والجنس والفصل يشتركان في أن كل واحد منهما يُعَرِّف من النوع ذاته وجوهره، غير أن الجنس يُعَرِّف من النوع جوهره الذي يشارك فيه غيره أو يُعرِّف جوهره بما يشارك فيه غيره. والفصل يُعرّف منه جوهره الذي ينحاز به عن غيره أو يُعرّف جوهره بما ينحاز به وينفرد عن غيره، إذكان الجنس يُعرّف ما هوكل واحد من الأنواع التي تحته لا بما يخصّه، والفصل يُعرّف جوهر كل واحد منها بما يخصّه. فلذلك إذا سألنا عن نوع ما ما هو، فعرّفناه بجنسه، لم نقنع بذلك دون أن نستعلم ما يتميز به في جوهره عن سائر ما يشاركه في ذلك الجنس بأن نفرق[٣] حرف السؤال عن التمييز وهو حرف أي[٤] بجنس ذلك النوع. لأنّا لا نرى أنّا عرّفنا النوع على الكفاية بعد متى عرفنا ما هو بما يعمّه هو[٥] وغيره، بل وأن نعرّفه مع ذلك أيضاً بما يخصّه وحده، مثل أن نسأل ما هي النخلة
134 فيقال لنا هي شجرة، فإنّا لا نقنع بذلك دون أن نقول أي شجرة هي فنستعلم ما تتميز به النخلة في جوهرها وذاتها عن سائر المشاركات لها في الجنس الذي يعمّها وغيرها. وبالجملة فإن حرف أي إنما نقرنه أبداً بأمر كلي عرّفنا به ما هو النوع بوجه لا يخصّه. فربما كان ذلك الكلي أعمّ كلي[٦] يوصف به ذلك النوع، كقولنا النخلة أي شيء هي

---

١. (الذي به) [ن وم وح وD].
٢. (بأن يكون) [م ون].
٣. (يقرن) [ن].
٤. (أ هو) [ح وD] و(أي جنس ذلك) [م].
٥. (هو) [— م].
٦. (النوع) [م].

أو أي موجود هي ، فإن الشيء والموجود هما أعمّ ما يمكن أن يوصف بها شخص أو نوع. وربما كان جنساً أقرب ، وربما كان جنساً قريباً جداً ، كقولنا النخلة أي جسم هي ، أو أي نبات هي ، أو أي شجرة هي. فالذي يليق أن يجاب به عند ذلك هو الفصل. فإذا كان الجنس المقرون بأي قريباً من النوع الذي قصدنا معرفته فالذي يليق أن يُجاب به حينئذ فصل لذلك النوع يميّزه في جوهره عن قسيمه[١] . والعادة قد جرت أن يكون الجواب اللائق بهذا السؤال في أكثر الأمر لا بالفصل وحده بل بجنس ذلك النوع مقيداً بفصله ، مثل أن نكون سألنا[٢] عن النخلة ما هي ، فأجبنا إنها شجرة ، فسألنا بعد ذلك أي شجرة هي فيقال إنها شجرة تثمر الرطب أو التمر ، أو نقول العباءة أي ثوب هي ، فيقال لنا ثوب من صوف ، فالثوب جنسه ، وقولنا من صوف هو فصله. وقد قيّد به جنسه فنجعل الجواب عن السؤال بأي جنس ذلك النوع مقيّداً بفصله. فعند ذلك نرى أنّا قد عرّفنا ذات[٣] ذلك النوع على الكفاية والتمام. والجنس المقيّد بالفصل هو حد النوع الذي عنه سألنا أولاً بحرف ما هو وثانياً بحرف أي. فالجزء الأول من حد كل نوع هو جنسه والجزء الثاني منه هو فصله ، وهو المتمّم لحده ، وهو المقوم له ، إذ كان يعرّفه بما يخصّه في جوهره. والفصل ينسب إلى النوع ، فيقال إنه فصل للنوع[٤] فإنه المقوّم لحده ، وينسب أيضاً إلى جنس ذلك النوع ، فيقال إنه فصل لذلك الجنس لأنه يقيّد به ويردف. والجنس يردف[٥] بالفصول على أحد وجهين : إما أن يقيّد بفصول متضادة أو متقابلة في الجملة يقرن بها حرف الانفصال ، كقولنا الثوب إما من صوف وإما من كتان وإما من قطن ، والجسم إما متغذ وإما غير متغذ ، وهذه قسمة الجنس بالفصول. وإما أن يُردف بفصل فصل دون مقابلة ودون حرف الانفصال ، كقولنا ثوب من صوف وثوب من قطن وثوب من كتان ، وكقولنا جسم متغذ وجسم غير متغذ. وبهذا الضرب من الإرداف يكون الجواب عن السؤال بأي ، وبه تحصل حدود الأنواع التي تحت ذلك الجنس. والجنس المردف[٦] بالفصل يوجد معه في أكثر

14B

١. (قسمه) [م ون].
٢. (يكون مثالنا) [م].
٣. (بذاته) [D] و[— م ون].
٤. (إنه فصل للنوع) [— م] (أنه المقوم) [م].
٥. (إنه مردف) [م ون].
٦. (المردوف) (ح و D).

الأمر اسم يساويه في الدلالة فيدلان[١] جميعاً على شيء واحد ومعنى واحد. فيكون ذلك الشيء نوعاً، له حد واسم. ولا يمتنع أن يوجد جنس مردف[٢] بفصل ولا يوجد له اسم أصلاً في ذلك اللسان يساويه في الدلالة، فيكون ذلك حداً لنوع لا اسم له مثل قولنا الجسم المتغذي، فإنه لا يوجد له اسم يساويه في الدلالة، فيقام حد ذلك النوع 14A مقام اسمه في جميع الأمكنة التي سبيل الاسم أن يستعمل فيها. فالفصول التي بها ينقسم الجنس هي بأعيانها تتمّم حدود الأنواع التي تحته. فلذلك صارت قسمة الجنس بالفصول تنتهي إلى الأنواع التي هي[٣] تحته إذ كانت إذا حذفت حروف الانفصال حصلت حدودها. وكل جنس متوسط فله[٤] فصل يتقوّم به وفصل آخر ينقسم به. مثل الحيوان، فإنه جنس متوسط يتقوّم بالحساس إذ كان الجزء الأخير من حدّه، لأن حد الحيوان جسم متغذ حساس، وينقسم بالناطق وغير الناطق متى قرن بهما حرف الانفصال. وكل فصل قوّم نوعاً ما فإنه يقسم جنس ذلك النوع، وكل ما قُسِّم جنساً ما فإنه يقوّم نوعاً تحت ذلك الجنس. وبيّن أن الجنس العالي لا يمكن أن يكون له فصل يقوّمه بل فصول تقسّمه، وأن[٥] النوع الأخير لا يمكن أن يكون له فصول تقسّمه بل فصول تقوّمه. والمتوسطات كل واحد منها له فصل يقوّمه وفصول أخر تقسّمه[٦]. وإذا كان الجنس المقرون بحرف أي جنساً بعيداً عن النوع المطلوب معرفته فإن الذي يليق أن يُجاب به ينبغي أن يكون فصلاً مقوّماً لأقرب نوع إلى ذلك الجنس، فيردف به فيحصل منه حد جنس متوسط دون الجنس الأول الذي كنّا قرنّا به حرف أي. ويقرن حرف أي أيضاً بهذا الثاني فيكون الجواب عنه بفصل مقوّم لأقرب نوع إلى هذا الثاني فيحصل منه[٧] حد أيضاً. فإن كان ذلك الحد[٨] مساوياً للنوع المطلوب معرفته فقد انتهينا إلى ما كنّا قصدنا له. وإن كان ذلك الحدّ أعمّ من النوع المطلوب كان ذلك أيضاً جنساً 15B متوسطاً أقرب إلى النوع المطلوب، فنقرن به أيضاً حرف أي فيجاب عنه بفصل يردف

١. (فيؤولان) [ح وD].
٢. (مردوف) [ح وD].
٣. (هي) [— م ون].
٤. (فيه) [ح وD].
٥. (أن) [— م ون].
٦. (والمتوسطات... تقسمه) [— م].
٧. (فيحصل منه) [— م ون].
٨. (الجنس) [ح وD].

هذا[١] الجنس الثالث. ولا نزال نجري على هذا الترتيب إلى أن يكون المجتمع من الفصل الذي يُجاب به[٢] الآن ومن جميع ما تقدم مساوياً للنوع المقصود معرفته ومطابقاً له. مثل أن نسأل فنقول، الإنسان ما هو، فيقال هو جسم ما، فنقول أي جسم هو، فالذي يليق أن يجاب به هو إنه جسم متغذّ. فيحصل من ذلك جسم متغذ[٣]، فيكون ذلك حد أقرب نوع الى الجسم، لكنه أعم من الإنسان. فنقول أي جسم متغذ هو، فيجاب إنه حساس. فيحصل من الجواب أنه جسم متغذ حساس. وهذا هو حدّ الحيوان إذ كان مساوياً له، ولو كان مطلوبنا معنى الحيوان لكنا قد انتهينا إلى مقصودنا وكفقنا[٤] عن السؤال. لكنه لمّا كان أعمّ من الإنسان الذي هو مقصودنا احتجنا إلى أن نقرن به أيضاً حرف أي، فنقول أي جسم متغذ حساس هو فيجاب إنه ناطق. فيحصل معنا إنه جسم متغذ حساس ناطق، فنجده مطابقاً للإنسان ومساوياً له. فننتهي إلى المطلوب على هذا النظام والترتيب، وهو الترتيب الذي ينبغي أن يجري عليه السائل بحرف أي والمجيب له. وإذا انتهينا في الجواب عن السؤال بحرف أي إلى نوع متوسط لا اسم له، بأن نجد جنساً أردف بفصل، ولا نجد للمجتمع منهما اسماً يساويه في الدلالة، فينبغي أن يأخذ السائل ذلك الحد ويقيمه مقام اسم ذلك النوع ويقرن به حرف أي ويسأل. مثال ذلك أن يكون الجواب عن ما هو الإنسان، بأنه جسم ما فيقول[٥] السائل أي جسم هو، فيجاب إنه جسم متغذ. وهذا جنس أردف بفصل ولا يوجد في اللسان العربي اسم يساويه في الدلالة فيكون ذلك حد النوع لا اسم له. فينبغي أن يقام هذا الحد مقام الاسم، فيقال أي جسم متغذ هو. وإن كان المجيب انتهى إلى حد نوع له اسم، فإن شاء السائل أخذ اسم ذلك[٦] فقرن به حرف أي فسأل، وإن شاء أخذ الحد بعينه، مثل أن يسأل عن الإنسان أي جسم متغذٍ هو، فيجاب إنه جسم متغذ حساس، وذلك هو حد الحيوان. فإن شاء السائل بعد ذلك قال أي حيوان هو، وإن شاء قال أي جسمٍ متغذٍ حساس هو. وكثيراً ما يقصد السائل

15A

١. (بهذا) [ن وم وح وD].
٢. (عنه) [م ون].
٣. (فيحصل من ذلك جسم متغذّ) [— م ون].
٤. (كفينا) [ح وD].
٥. (فنقول) [م ون].
٦. (ذلك النوع) [ن وم وح وD].

الإيجاز، ويقرن حرف أي بالفصل الأخير، فيقول أي حساس هو، فتكون[١] قوته قوة الحد بأسره. فالذي ينبغي أن يحتفظ[٢] به المجيب عن سؤال أي من الترتيب والنظام هو الذي ينبغي أن يحتفظ[٣] به القاسم في قسمته الجنس بالفصول المقسمة[٤]، إلى أن ينتهي إلى النوع المطلوب حده، فإنه[٥] إذا عرف جنسه العالي فينبغي أن يقسّمه بالفصول المقوّمة لأقرب الأنواع إليه. ثم يعمد[٦] من تلك الأنواع التي أخذ فصولها إلى الذي تحته النوع المطلوب فيقسمه بالفصول المقوّمة لأقرب الأنواع إليه أيضاً. ولا يزال يفعل ذلك على هذا الترتيب، إلى أن ينتهي إلى هذا النوع المطلوب معرفته. وإذا انتهى في طريقه إلى نوعٍ لا اسم له أقام حده مقام اسمه فقسّمه، وإذا انتهى إلى متوسط له اسم فإن شاء قسّم اسمه وإن شاء قسّم حده، حتى لا يترك جنساً متوسطاً بين النوع المطلوب معرفته وبين جنسه العالي إلّا سلك عليه وأخذ الفصل المقوّم له، إلى أن ينتهي إلى النوع المطلوب. 16B

(٤) القول في الخاصة: والخاصة هو الكلي المفرد[٧] الذي يوجد لنوع ما وحده ولجميعه، ودائماً من غير أن يعرّف ذاته وجوهره، مثل الصّهال للفرس والنابح للكلب. وهي إنما تستعمل في تمييز نوع عن نوع لا في جوهره. وتشارك الفصل في تمييز نوع عن نوع وتخالفه في أنها لا تميّزه في جوهره. وبيّنٌ أن الخاصة تساوي النوع الذي هي له خاصة وتنعكس عليه في الحمل، كقولنا[٨] كل فرس صهّال وكل صهّال فرس.

(٥) القول في العرض: والعرض هو الكلي المفرد الذي يوجد لجنس أو نوع، إمّا أعم منه وإمّا أخصّ، من غير أن يعرّف في شيء منها ذاته وجوهره[٩]، مثل الأبيض والأسود والقائم والقاعد والمتحرك والساكن والحار والبارد. وهو ضربان: عرض دائم،

---

١. (هو، وكثيراً ما يقصد السائل فيكون) [م].
٢. (يحفظ) [ح وD].
٣. كما رقم (٢).
٤. (المقسمة) [— م ون].
٥. (بأنه) [ح وD].
٦. (يعمل) [م وح].
٧. (المفردة) [ح].
٨. (كقول) [م ون].
٩. (أو جوهره) [ح وD].

غير مفارق للشيء الذي فيه يوجد أو لبعض الأشياء التي فيها يوجد مثل الأسود الذي لا يفارق القار والحار الذي لا يفارق النار. وعرض مفارق، يوجد حيناً ويفقد[١] حيناً وموضوعه باقٍ، مثل القائم والقاعد اللذين هما للإنسان. والعرض منه ما شأنه ألّا يوجد 16A إلّا في نوع واحد لكن لبعضه، مثل الفطوسة في الأنف فإنها لا توجد إلّا فيه لكن ليس في كل أنف، وكذلك الزرقة في العين؛ ومنه ما شأنه[٢] أن يوجد في أكثر من نوع واحد مثل الأبيض والأسود والمتحرك والساكن. والعرض أيضاً قد يستعمل في تمييز جنس عن جنس ونوع عن نوع وشخص عن شخص، ولكن لا يميّز شيئاً بما هو له[٣] عرض في ذاته وجوهره، فهو يشارك الفصل في تمييز نوع عن نوع ويخالفه في أنه يميّزه لا في جوهره[٤]. فلذلك قد تسمّى الأعراض فصولاً لا على الإطلاق لكن فصولاً عرضية. وقد يشارك الخاصة في أنه يميّز[٥] نوعاً عن نوع لا في جوهره، ويخالفها في أن الخاصة تميّز النوع كلّه عن جميع ما سواه دائماً، والعرض يميّز النوع لا عن جميع ما سواه بل عن بعض الأشياء وفي بعض الأوقات. فلذلك قد تسمى خاصة بالإضافة، وذلك أن تمييز العرض للشيء إنما هو بالإضافة إلى شيء محدود بعينه وفي[٦] وقت محدود بعينه. فإنّا إذا سألنا عن زيد أيّما[٧] هو من بين الجماعة، فقيل لنا هو ذاك الذي يتكلم إذا اتّفق أن يكون وحده في ذلك الوقت من بين أولئك هو المتكلم، فإنما ميّزه عن الباقين من تلك الجماعة وفي ذلك الوقت فقط، إذ كان قد يجوز في ذلك الوقت أن يكون في غير أولئك من يتكلّم، أو أن يكون في أولئك الجماعة من يتكلم في غير ذلك الوقت. فلذلك صار قولنا المتكلم خاصة لزيد بالإضافة إلى باقي من في الجماعة وفي ذلك 17B الوقت فقط. وغير المفارق منه أكمل تمييزاً. ثم من المفارقة ما كان شأنه ألا[٨] يوجد إلّا في نوع واحد لا في جميعه. والمفارقة الباقية يسيرة[٩] التمييز جداً، وإنما تمييزه كما قلنا بالإضافة إلى شيء بعينه وفي وقت بعينه. وفورفوريوس الصوري في كتابه في المدخل

---

١. (ويفعل في) [ح].
٢. (هو شأنه) [م ون].
٣. (بما له) [م ون].
٤. (لا يتميز في جوهره) [ح] و(يتميز لا في جوهره) [م].
٥. (في تميز) [ح] و(إنه تميز) [م].
٦. (إلى) [م ون].
٧. (إنما) [م ون].
٨. (أن) [م].
٩. (ميّزه) [م ون].

يسمّي الأعراض المفارقة التي تستعمل في التمييز فصولاً عامة وغير المفارقة فصولاً خاصة[١] ، ويسمّي الفصول على الإطلاق وهي التي تميز بين الأنواع في جواهرها خواص الخواص. وقد تسمّى أيضاً فصولاً جوهرية وفصولاً ذاتية[٢] .

والجنس يقسّم بالفصول ، وقد يقسّم أيضاً بخواص أنواعه ، كقولنا[٣] الحيوان منه صهّال ومنه نابح[٤] وقد يقسّم بالأعراض أيضاً ، كقولنا الحيوان منه أبيض ومنه أسود[٥] . فالمستعمل في العلوم والنافع في الحدود هو قسمة الجنس بالفصول ، فإنها تنتهي إلى حدود الأنواع وإلى الأنواع باضطرار. وقد ينتفع أيضاً بقسمة الجنس بالخواص ، فإنها تنتهي إلى الأنواع باضطرار ، ولكن لا يعطى[٦] حدودها. وأما قسمة الجنس بالأعراض فإنها ليست بالضرورة تنتهي إلى الأنواع المطلوبة ، كقولنا الحيوان منه أبيض ومنه غير أبيض ، ومنه[٧] كاتب ومنه غير كاتب ، فلذلك لا ينتفع بها في العلوم.

« الكليات المركبة »

القول في الكليات المركبة : والمعاني المركبة التي تستعمل محمولة أو موضوعة في القضايا فهي تؤلف عن كليات ما مفردة من التي احصيناها ، وتركيبها كلّها تركيب اشتراط وتقييد لا تركيب إخبار ، وهو الحد والرسم وقول ليس بحد ولا رسم. والحد 17A يؤلف[٨] من جنس وفصل ، كقولنا في الإنسان إنه حيوان ناطق. وإذا اتفق في حد ما أن يكون فيه جنس وفصول أكثر من واحد كما في[٩] حد الحيوان ، إنه جسم متغذٍ حسّاس[١٠]. فينبغي أن نعلم أن الفصل[١١] المقوّم لذلك النوع هو الفصل الأخير ، وما

---

١. (فورفوريوس يسمّى الأعراض المفارقة فصولاً عامة وغير المفارقة فصولاً خاصة) [هـ B ب].
٢. (الجنس يقسّم بالفصول وبالخواص وبالأعراض) [هـ B ب].
٣. (وقد يقسم بالأعراض كقولنا) [+ م ون].
٤. (منه أبيض ومنه أسود) [م ون].
٥. (كقولنا... اسود) [— م ون).
٦. (تعطي) [ح وD].
٧. (والحيوان منه) [م ون].
٨. (والحد كلي مركب يؤلف) [D].
٩. (واحد مثل ما في) [م ون].
١٠. (إذا اجتمع في الحد فصول مع المقوّم فهو الفصل الأخير) [هـ A ب].
١١. (يعلم أن المتصل فصل) [م].

قبل ذلك من الفصول المقرونة بالجنس حد لجنس ذلك النوع أخذ حدّه مكان اسمه. وذلك الجنس إما أن لا يكون له اسم فيكون حده ذلك، يُجعَل أيضاً مكان اسمه، أو يكون له اسم فأُخِذَ حدّه وتُرِكَ اسمه. وذلك غير مستنكر فإن قولنا جسم متغذ هو جنس الحيوان. وكذلك لو اتفق أن تكون[١] فيه فصول ثلاثة أو أربعة أو أكثر[٢] لكانت تكون الأجناس المتوسطة التي أخذت حدودها بدل اسمائها على عدد الفصول. مثل قولنا في حد الانسان إنه جسم متغذ حسّاس ناطق، فإن الجسم المتغذى هو جنس والجسم المتغذى الحسّاس جنس آخر دونه. فكلّما زيد على ذلك فصل آخر بعد أن يكون المجتمع منها[٣] أعم من النوع الأخير كان جنساً دون الأول، إلى أن ينتهي إلى النوع الأخير. فيكون كل جنس متوسط زائداً على الذي فوقه بفصل، وكذلك كل نوع فإنه زائد على الجنس الذي فوقه بفصل. وإنما يتبين ذلك متى أخذ حد الجنس الذي فوق النوع مكان اسمه فأردف بالفصل[٤] المقوّم للنوع. فلهذا قال قوم إن الفصل هو الذي به يفضّل النوع على الجنس. والرسم يؤلف من جنس وخاصة، كقولنا في الإنسان إنه حيوان ضحّاك، ومن جنس وعرض أو أعراض، كقولنا إنه حيوان كاتب أو حيوان يبيع ويشتري. والقول الذي ليس بحد ولا رسم قد يؤلف من نوع وعرض، كقولنا في زيد إنه إنسان أبيض، وقد يؤلف من أعراض كقولنا في زيد إنه[٥] كاتب مُجيد. وما يؤلف من أعراض قد لا يمتنع أن يكون مساوياً في الحمل للنوع الذي يوجد له، فيسمّى أيضاً خاصة له، كقولنا في المثلث إن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين. فإنه يُقال إنه خاصة للمثلث، وكذلك قولنا في الإنسان إنه قابل للعلم وأشباه ذلك. على أن أرسطاطاليس[٦] في كتاب طوبيقى يسمّى الرسوم خواص[٧]. والحد مساوٍ للمحدود في الحمل، كقولنا كل إنسان حيوان ناطق وكل حيوان ناطق انسان، وكذلك الرسم في

18B

---

١. (كان) [م ون].
٢. (أو أكثر) [— م ون].
٣. (منها) [م].
٤. (واردف الفصل) [م ون].
٥. (كقولنا زيد إنسان) [م].
٦. (أرسطاطاليس يسمّي الرسوم خواص) [هـ B ب].
٧. (الحد مساوٍ للمحدود في الحمل وكذا الرسم للمرسوم) [هـ B ب].

المرسوم. وكل معنى له اسم وحد فإن حدّه مساوٍ في الدلالة لاسمه، وكلاهما يعرّف[١] ماهية الشيء. غير أن الاسم يعرّف معنى الشيء وماهيته مجملاً غير مفصّل ملخّص. والحد يعرّف معناه وماهيته ملخصاً ومفصّلاً بالأشياء التي بها قوامه. وكذلك ما له رسم واسم، فإنهما يتساويان في الدلالة، غير أن الرسم يعرّف ما يتميّز به الأمر من غيره بأشياء، ليس بها قوامه، وما لم يوجد له اسم[٢] أستعمل حده أو رسمه مكان اسمه[٣].

تَمَّ كتابْ إيساغوجي والحمد لله حق حمده

---

١. (يفرقان) [م ون]. (من المهمّات الفرق بين الاسم والحد) [هـ B ب].

٢. (اسم) [— م ون].

٣. (ما لم يوجد له اسم استعمل حدّه أو رسمه مكان اسمه) [هـ B ب].

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب قاطاغورياس أي المقولات

18A

الكليات ضربان : ضرب يعرّف من موضوعاته[١] كلّها ذواتها ، ولا يعرّف من موضوع أصلاً شيئاً خارجاً عن ذاته ، وهو كلّي الجوهر ، وضرب يعرّف من موضوعات له ذواتها ومن موضوعات له أُخَرَ أشياء[٢] خارجة عن ذواتها ، وهي[٣] كلي العرض. والأشخاص ضربان : ضرب له موضوع يعرّف من موضوعه ما هو خارج عن ذاته ، ولا يعرّف من موضوع[٤] أصلاً : وذلك شخص العرض ، وضرب لا يعرّف من موضوع أصلاً ذاته ولا شيئاً خارجاً عن ذاته ، وهو شخص الجوهر ، فالجوهر بالجملة هو الشيء الذي لا يعرّف من موضوع أصلاً شيئاً خارجاً عن ذاته. والذي هو بهذه الصفة ضربان : ضرب يعرّف مع ذلك من جميع موضوعاته ذواتها ، وهو كلّي الجوهر ، وضرب لا يعرّف من موضوع[٥] أصلاً ذاته[٦] ، وذلك شخص الجوهر. والعرض بالجملة هو الذي يعرّف من موضوع ما شيئاً خارجاً عن ذاته ، وذلك ضربان :

---

١. (موضوعات) [م ون] (وموضوعاتها) [D].

٢. (موضوعات أخرى أشياء أخر) [م ون].

٣. (وهو) [ن م و] (كلي الجوهر كلي العرض) [هـ A ب].

٤. (من موضوعه أصلاً ذاته) [ن وم وD].

٥. (موضوعاته) [م ون].

٦. (ولا شيئاً خارجاً عن ذاته) [D و— ب و— م] ثم (هو) مكان (ذلك) [م].

ضرب يعرّف مع ذلك من موضوع آخر ذاته، وهو كلّيه، وضرب لا يعرّف من موضوع أصلاً ذاته، وهو شخصه[١]. والعرض المذكور في هذا الموضع أعمّ من المذكور فيما تقدم، وذلك أن هذا يشمل الخاصة والعرضين المذكورين فيما تقدم، فكأنه جنس لهما وهما كالنوعين له، وسمي أحد نوعيه باسم جنسه. وأرسطوطاليس يسمّى المحمول الكلي الذي يعرّف ذات الموضوع المقول على موضوع[٢]، والذي يعرّف من موضوع ما شيئاً خارجاً عن ذاته المقول في موضوع. فيكون، الأشياء منها ما هو على موضوع لا في موضوع أصلاً، وهو كلي الجوهر، ومنها ما هو على موضوع وهو في موضوع ما، وهو كلي العرض، ومنها ما هو في موضوع لا على موضوع أصلاً، وهو شخص العرض، ومنها ما ليس هو[٣] في موضوع ولا على موضوع أصلاً، وهو شخص الجوهر. والجوهر هو جنس واحد عال، وتحته أنواع متوسطة، وتحت كل واحد منها أنواع[٤] إلى أن ينتهي إلى أنواع لها أخيرة، تحت[٥] كل واحد[٦] منها أشخاصه[٧]. ولكل نوع أخير منها فصل يقوّمه[٨]، ولكلّ جنس متوسط فصل مقوّم وفصول مقسّمة. والعرض تسعة أجناس عالية؛ تحت كل واحد منها أيضاً أنواع متوسطة، ينحدر كل نوع[٩] منها على ترتيب إلى أن ينتهي جميعها[١٠] إلى أنواع أخيرة[١١]. ولكلّ نوع منها فصل مقوّم، ولكل جنس متوسط منها فصل مقوّم وفصول مقسّمة[١٢]. فالأجناس العالية كلها عشرة: الجوهر والكمية والكيفية والإضافية ومتى وأين والوضع وله أن يفعل وأن ينفعل.

19B

---

١. (شخصية) [K. ون].

٢. (موضوعه) [D] (من المهات) [هـ A ب].

٣. (هو) [— م ون].

٤. (أيضاً) [+ م وك ون].

٥. (تحت) [— D].

٦. (نوع) [ك].

٧. (ولكل جنس عال فصل مقسّم وليس له فصل مقوّم) [+ م وك ون].

٨. (وليس له فصل تقسيم) [+ م ون].

٩. (واحد) [D ون].

١٠. (جميعاً) [ن وم و D وك].

١١. (ولكل جنس عال منها فصل مقسّم) [+ م وك ون].

١٢. (وفصل مقسّم) [م]. (الأجناس العالية القول في الجوهر) [هـ B ب].

(١) القول في الجوهر

فالجوهر هو الذي تقدم رسمه ؛ وذلك مثل السماء والكواكب والأرض وأجزائها والماء والحجارة وأصناف النبات وأصناف الحيوان وأعضاء كل حيوان منها. ولننزل [١] الجنس العالي الذي يعمّ هذه وما أشبهها ، الجسم أو المتجسم أو المجسم. فالجسم منه متغذٍ ومنه غير متغذ والجسم المتغذى منه حسّاس ومنه غير حسّاس. فالجسم المتغذي الحساس هو الحيوان. والحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق ، فالحيوان الناطق هو الانسان [٢] ، والحيوان غير الناطق تحته باقي أنواع الحيوان ، مثل الفرس والثور والحمار وغيرها. والجسم المتغذي غير الحسّاس تحته أنواع النبات ، والجسم غير المتغذي يدخل تحته السماء والكواكب [٣] والماء والنار والحجارة وسائر ما أشبهها. وأشخاص هذه هي أشخاص الجوهر ، وأجناسها وأنواعها كليات الجوهر.

19A

وأشخاص الجوهر هي التي يقال إنها جواهر أُول وكلياتها جواهر ثوان [٤] ، لأن أشخاصها أولى أن تكون جواهر ، إذ كانت أكمل وجوداً من كلياتها ، من قبل أنها أحرى أن تكون مكتفية بأنفسها في أن تكون موجودة ، وأحرى أن تكون غير مفتقرة [٥] في وجودها إلى شيء آخر ، إذ كانت غير محتاجة في قوامها إلى موضوع أصلاً ، لأنها ليست في موضوع ولا على موضوع. وأما كلياتها فإنها بما هي كليات تحتاج في قوامها إلى أشخاص الجوهر ، إذ كانت تقال على الموضوعات ، وكانت موضوعاتها أشخاص الجوهر ، إلّا أن حاجتها إلى موضوعاتها لا تخرجها عن أن تكون جواهر ، إذ كانت إنما تقال على موضوعاتها ، لا إنها في موضوعاتها ، والتي تقال على موضوعات تعرّف ماهيات تلك الموضوعات ، وبمعرفتها يحصل معرفة ماهيات تلك الموضوعات [٦]. والشيء إنما يصير معقولاً بأن تعرف ماهيته ، وأشخاص [٧] الجوهر إنما تصير معقولة

---

١. (ليشترك الحيوان) [م] و (لتشترك) [ك ون].
٢. (فالحيوان الناطق هو الإنسان) [— م ون].
٣. (والأرض) [+ ك ون].
٤. (جواهر أُول جواهر ثوان) [هـ A ب].
٥. (تكون متقوّمة) [م]. (غير متقومة) [ن].
٦. (معقولة) [+ ك] (وبمعرفتها تحصل... الموضوعات) [— م ون)].
٧. (فأشخاص) [م وك ون].

بعقل[١] كلّياتها. والمعقولات منها إنما صارت موجودة بوجود أشخاصها، فأشخاص الجوهر إذاً تحتاج في أن تكون معقولات[٢] إلى كلياتها، وكلياتها تحتاج في أن تكون موجودة إلى أشخاصها، إذ لو لم توجد أشخاصها لكان ما يتوهم منها في النفس مخترعاً كاذباً، وما هو كاذب فغير موجود. فالكليات إذاً[٣] إنما صارت موجودة بأشخاصها وأشخاصها معقولة بكلياتها. فلذلك صارت كلياتها أيضاً جواهر[٤]، إذ كانت معقولات الجواهر التي هي بيّنة أنها جواهر، وصارت في الرتبة ثواني، إذ كان وجودها بوجود أشخاصها. وأمّا ما عدا كليات الجواهر من المحمولات على الجواهر الأُول، فإنها تحتاج في أن تكون موجودة إلى الجواهر، إذ كانت في موضوع، إلّا أنها وإن كانت في موضوع[٥]، وموضوعاتها هي الجواهر الأول. فإنها لا تعرّف ماهيات الجواهر فلذلك لم تكن المعقولات منها معقولات الجواهر، ولم تكن الجواهر محتاجة في أن تصير معقولة إليها، بل هي أحرى أن تكون محتاجة في أن تصير معقولة إلى الجواهر. فهي مفتقرة في كلا الأمرين إلى الجواهر، والجواهر مستغنية عنها في كلا هذين[٦]، فلذلك ليست هي جواهر أصلاً. وأنواع الجواهر الأول احرى[٧] أيضاً على ذلك المثال أن تكون جواهر من أجناسها، وذلك أن تعريف الأنواع لماهيات الجواهر الأول أخصّ وأكمل من تعريف أجناسها لها. فلذلك تكون معقولات أنواعها[٨] أحرى أن تكون معقولات الجواهر من معقولات أجناسها. وأيضاً فإن أجناسها تحتاج في أن تكون موجودة إلى أنواعها وأشخاصها. وأنواعها تحتاج في أن تكون موجودة إلى أشخاصها فقط[٩]، فحاجة أنواعها في أن تكون موجودة إلى موضوعات أقل من جهة ما هي موضوعات، وحاجة أجناسها إلى موضوعات أكثر، من جهة[١٠] ما هي موضوعات، فأنواعها إذاً

20B (في الهامش عند السطر الثالث) — 20A (في الهامش عند السطر الثامن عشر)

---

١. (بأن يعقل) [م وك ون].

٢. (معقولة) [D].

٣. تأتي (إذن) [م] هنا وما قبل وما بعد.

٤. (كون كليات الجواهر جواهر) [هـ B ب].

٥. (إلا أنها وإن كانت في موضوع) [— م وك ون].

٦. (الأمرين) [+ ك].

٧. (أحرى) [— م].

٨. (مقولاتها أنواع) [م].

٩. (إلى أنواعها... فقط) [— D].

١٠. (حاجة) [م ون].

أحرى أن تكون مكتفية في وجودها من أجناسها. وهما جوهران، فأنواعها إذاً أحرى أن تكون جواهر من أجناسها.

(٢) القول في الكم

والكم هو كل شيء أمكن أن يقدر جميعه بجزء منه مثل العدد والخط والبسيط والمُصْمَت ومثل[١] الزمان[٢] ومثل الألفاظ والأقاويل. فإنه إن أخذ أي عدد اتفق وجد له جزء يقدره أو ما هو مساوٍ لجزء منه، مثل الخمسة فإن الواحد يقدره[٣] خمس مرات ومثل العشرة، فإن الاثنين تقدره[٤] خمس مرات وكل عدد إما أن يقدره الواحد فقط، مثل الخمسة والسبعة وما أشبهها، وإما أن يقدره الواحد وعدد آخر، مثل الستة فإن الواحد يقدره ست مرات وتقدره الاثنان ثلاث مرات والثلاثة مرتين. وكذلك الخط فإن الذراع يقدره، وذلك إما جزء منه وإما مساوٍ لجزء منه. وكذلك يمكن في كل بسيط أن تأخذ بسيطاً أصغر منه[٥]، فتقدر به الأكبر، وكذلك المُصْمَت، وكذلك الزمان، فإنك تأخذ الساعة الواحدة فتقدر بها النهار والليل[٦] وتأخذ اليوم فتقدر به الشهر والشهر فتقدر به السنة.

والألفاظ أيضاً من الكم، لأنه يمكن في كل واحد منها أن يقدر جميعه بجزء منه. وذلك أن في الألفاظ أشياء منزلتها منها منزلة الأذرع من الأطوال، فإن الألفاظ تأتلف من الحروف، والحروف منها مُصَوَّتٌ ومنها غير مُصَوّت، فالمُصَوَّت مثل الألف والواو والياء، ومثل الفتحة والضمة والكسرة، وغير المُصَوَّت الحروف الباقية، مثل النون والميم واللام وغيرها. فالمُصَوَّت منه ممدود مثل الألف والواو والياء، ومنه مقصور كالفتحة والضمة والكسرة والمركب من حرف مُصَوَّت وغير مُصَوَّت فَلْيُسَمَّ المَقْطَع، والمقطع منه ممدود ومنه مقصور. فالمقطع الممدودهو الذي مصوّته ممدود، مثل لا[٧] أو

21E

---

١. (مثل) [— م وك ون].
٢. (والمكان) [+ م ون].
٣. (يقدرون) [D].
٤. (يقدرون) [D].
٥. (وكذلك يمكن... منه) [— م ون].
٦. (النهار والليل) [— م ون] (اليوم) [+ م ون].
٧. (لا) [— ك].

لو أو لي ، والمقصور هو الذي مصوّته مقصور ، مثل لَ أو لُ أو لِ ، والمقاطع المقصورة متى ردفتها حروف غير مصوّتة ، مثل لَن ولُن ولِن ، أجريت مجرى المقاطع الممدودة اذا كان زمان النطق بها سواء . وإذا ركب[١] صنفا المقاطع بعضها إلى بعض ، مثل أن تؤخذ المقاطع المقصورة فتردف بالممدودة وما جرى مجراها ،مثل ملا أو«ملو أو ملى»[٢] وأشباه ذلك ، أو يؤخذ الممدود فيردف بالمقصور مثل مان أو مين[٣] ، أو ركب[٤] تركيبات غير هذه مما يمكن في لسان لسان[٥] ، فليست هي مقاطع ولا تجري مجراها ، بل ينبغي أن تسمّى بأسماء أخر[٦] ، وقد يمكن أن تركب هذه المقاطع ضروباً من التركيبات ، وتركب هذه بعضها إلى بعض فتحدث أشياء أخرى أعظم ممّا تقدّم . وأصغر ما تقدّر به الألفاظ هي المقاطع ، ثم من بعدها ما ركب[٧] من صنفي المقاطع ، وأكمل المقاطع تقديراً للألفاظ هي المقاطع[٨] الممدودة وما جرى مجراها ، والمقصورة تقدّر بها الألفاظ إلّا أن التقدير بها تقدير مخروم ناقص . ومن تركيبات المقاطع ما قدّم فيه المقطع المقصور وأردف بالممدود ، كقولنا ملا أو مَلَنْ[٩] وهو أكمل تقديراً مما[١٠] 21A أردف بالمقاطع المقصورة . وكثير من الأقاويل يقدر بواحد من هذه فيستغرق جميعه ، وكثير منها لا يستغرق الواحد من هذه جميعه ، بل يحتاج إلى أن يقدر باثنين من هذه أو أكثر ، على مثال ما توجد عليه الأطوال . فإن منها ما يقدره ذراع واحد فيستغرقه ، ومنها ما لا يستغرقه ذراع واحد بل يحتاج في تقديره إلى ذراعين مختلفين . وهذا الذي ذكرناه يوجد في جميع الألسنة وقد يمكنك[١١] أن تأخذ مثال ذلك في ما يوجد من اللسان العربي ، فإن أهل العلم به يسمّون المقاطع المقصورة الحروف المتحركة والمقاطع الممدودة وما تجري[١٢] مجراها الأسباب ، وما يمكن أن يتركب في لسانهم من صنفي المقاطع

---

١. (تركب) [ك].
٢. «ملو أو ملى»[+ م ون].
٣. (بان أو بيْن) [ك].
٤. (تركب) [م].
٥. (لسان ٢) [— م و D وك].
٦. (ينتهي بأشياء أخر) [D].
٧. (تركب) [ك].
٨. (وأكمل المقاطع ... هي المقاطع) [— م وك ون].
٩. (ملو) [م ون].
١٠. (مما) [— D].
١١. (يمكن) [م و D ون].
١٢. (والتي يجري) [م ون].

يسمّونه الأوتاد. ثم يركبون بعض هذه إلى بعض، فيجعلون منها مقادير أعظم من هذه، يقدرون بها ألفاظهم وأقاويلهم الموزونة، مثل فعولن ومفاعيلن ومستفعلن. فإن كان كذلك، وكل لفظ فإنه يمكن أن يقدر بمقطع ممدود أو مقصور أو بالمركب منهما. فالمقاطع هي أصغر الأجزاء التي يمكن أن تقدّر بها الألفاظ، والمركب منها أعظم منها، فهذه الأشياء في الألفاظ مثل الأذرع في الأطوال.

والكم منه متصل ومنه منفصل، فالمتصل هو كل ما أمكن أن يفرض في وسطه حدّ ونهاية يلتئم عندها جزءاه اللذان عن جنبي[١] الحد المفروض. فتكون تلك النهاية نهاية مشتركة للجزئين، مثل الخط فإنه قد يمكن أن يفرض في وسطه نقطة يلتئم عندها جزءا 22B الخط اللذان عن جنبيّ النقطة[٢]، وتكون تلك النقطة نهاية مشتركة لهما، وكذلك البسيط[٣] يمكن أن يفرض في وسطه خط يجعل نهاية مشتركة لجزئيه اللذين عن جنبتي ذلك الخط. وكذلك المجسّم مثل المكعّب، فإنه يمكن أن يفرض في وسطه بسيط يقطعه يكون نهاية مشتركة يلتقي عندها جزءا المكعّب اللذان عن جنبَتيْ ذلك البسيط. وكذلك الزمان، فإنه يمكن أن يوجد فيه أيضاً شيء ما قياسه[٤] إلى الزمان كقياس النقطة إلى الخط، وهو الآن فيكون حداً مشتركاً بين زمانين ماض ومستقبل. والمنفصل هو الذي لا يمكن أن يوجد في وسط[٥] شيء منه حدّ يجعل نهاية مشتركة لجزئيه اللذين يكتنفانه[٦] مثل العشرة، فإن الخمسة والخمسة اللتين هما جزآها[٧] ليس يمكن أن يوجد بينهما شيء خارج عن آحادهما يجعل نهاية مشتركة تلتقي[٨] عندها آحادهما، كما يمكن ذلك في الخط، ولا أيضاً يمكن أن يجعل شيء من آحادهما أو آحاد آحادهما نهاية مشتركة لهما، فيحفظان تساويهما، فإنك إن أخذت أحد آحاد[٩] أي خمسة منهما[١٠] شئت، فأردت أن تجعله نهاية مشتركة، بقي الباقي منها أربعة، فلا تبقى الخمسة

---

١. (جانبي) [م وD وك ون].
٢. (جنبيه) [م ون].
٣. (فإنه) [+ ك].
٤. (قياس) [ك].
٥. (وسطه) [ك].
٦. (يكتفيانه) [م وD] (يتكافيانه) [ك ون].
٧. (أجزاؤها) [D وم وك].
٨. (يلقيان) [م ون].
٩. (أجزاء أحد) [م ون].
١٠. (منها) [ك].

محفوظة الآحاد، وكذلك غيرها من العدد كان زوجاً أو فرداً. والألفاظ أيضاً كذلك، فإن الحروف لا يمكن أن يوجد بينهما [١] حد يُجعل نهاية مشتركة[٢] لحرفين، ولا أن يجعل[٣] حرف واحد نهاية مشتركة لجزئي لفظة[٤] أو قول فإنك إن فعلت ذلك نقص من أحد الجزئين حرف، فتغير وصار شيئاً آخر. 22A

والكم منه أيضاً ما قوامه من أجزاء فيه لها وضع بعضها عند بعض ومنه ما قوامه من أجزاء ليس[٥] لها وضع بعضها عند بعض. وما قوامه من أجزاء فيه لها وضع بعضها من[٦] بعض هو الذي تكون أجزاؤه كلها موجودة معاً، وتجد كل جزء منه في جهة من جهات ذلك الكم، وتكون تلك الجهة محدودة، يمكن أن يرشد إليها إما بالإشارة وإما بالقول، ويكون الجزء الذي يجاوره ويلتئم به من[٧] باقي أجزاء ذلك الكم محدوداً أيضاً، فيعلم بأي جزء من سائر أجزائه يلتئم ويتّصل. فما وجد في أجزائه هذه الشرائط الأربع فهو الذي قوامه من أجزاء فيه لها وضع بعضها عند بعض. وأبيَنُ ما يكون ذلك في الأجسام المختلفة الأجزاء، مثل الانسان، فإن أجزاءه توجد معاً، وأي جزء أخذت منه مثل رأسه مثلاً، فإنّك[٨] تجده في جهة ما منه، وتلك الجهة محدودة يمكن أن يرشد إليها، وهي الجانب الأعلى منه. ويعلم مع ذلك أي جزء يجاور وبأي جزء يتصل، فإنه يتصل[٩] بالرقبة. وكذلك الجسم المتشابه الأجزاء، مثل الذهب، فإن الجزء الذي تفرضه أنت[١٠] وتحدّه هو مثل الرأس الذي هو محدود بالطبع. فإنك تجد أيضاً ذلك الجزء من الذهب في جانب منه، ويمكنك أن ترشد إليه أنه من فوقه أو أسفله أو غير ذلك من الجوانب، ويعلم مع ذلك إنه يتصل من أجزائه الباقية بالجزء الذي هو من يمنته أو يسرته[١١]. وكذلك الخط والبسيط والمجسم، فإن في كل واحد[١٢] منها تلك الشرائط الأربع. ولا تقدر أن تجد ذلك في الزمان، فإن أجزاء الزمان لا توجد معاً. إذ 23B

١. (بينها) [م و D وك ون].
٢ (الجزء آخر كلفظة أو قول) [+ م ون].
٣. (ولا يمكن أن يوجد حرف) [ك].
٤. (الجزء لفظة) [ك]. (لحرفين ولا أن يجعل حرف واحد نهاية مشتركة لجزء لفظ) [+ م].
٥. (فيه ليس) [ك ون].
٦. (عند) [ك].
٧. (في) [ك].
٨. (فإنها) [D].
٩. (به) [+ ك].
١٠. (منه) [+ ك].
١١. (يمينه أو يساره) [م و D وك].
١٢ (ذلك) [م ون].

لا يمكن أن يلبث أصلاً ، ولا أجزاء اللفظ ، فإن حروفه كلّما نطق[١] بشيء منها مضى ، فلا يمكن أن يوجد منها اثنان معاً . وأما العدد فليس لشيء منه جوانب ، إذ ليس يمكن أن يكون في مكان أصلاً ، ولا أيضاً أجزاؤه تلتئم بعضها ببعض لا باتصال ولا بمماسة . فهذه الثلاثة لا وضع لأجزائها ، إذ كانت تنقصها من[٢] شرائط الوضع ، إما كلّها وإما بعضها . فهذه الفصول العظم التي للكم ، والكم منه متصل ومنه منفصل[٣] . فالكمّ المتصل منه ما قوامه من أجزاء فيه ، لها وضع بعضها عند بعض وهو العظم ومنه ما أجزاؤه لا وضع لها . فالكم المتصل الذي قوامه[٤] من أجزاء فيه لها وضع[٥] منه ما لأجزائه وضع بعضها عند بعض في جهة واحدة وهو الخط ، ومنه ما لأجزائه وضع بعضها عند بعض في جهتين وهو البسيط ، ومنه ما لأجزائه وضع بعضها عند بعض من ثلاث جهات وهو المُصْمَت ، وليس توجد جهات أكثر من الثلاث . والذي قوامه من أجزاء فيه لها وضع يسمّيه أصحاب التعاليم الطول ، ويقسّمونه بأن الطول منه ما هو طول بلا عرض أصلاً وهو الخط ، ومنه ما هو طول بعرض فقط وهو البسيط ، ومنه ما هو طول بعرض وعمق أو سمك وهو المُصْمَت . والكم المتصل الذي لا وضع لأجزائه هو الزمان ، والبسيط منه ما يخص الجسم[٦] وهو نهايته ، ومنه ما هو غريب منه[٧] ، منطبق على بسيطه الخاص ، مطيف به من حوله ، وهذا هو المكان على رأي أرسطوطاليس . والبسيط الخاص[٨] بالجسم تختلف أشكاله ، وعلى حسب اختلاف أشكاله تختلف أشكال البسيط الغريب المنطبق عليه[٩] المطيف به ، وإنما يكون البسيط الغريب مقعّر جسم آخر محيط به فقط .

وقوم آخرون يرون أن مكان الماء الذي في الإناء ليس[١٠] مقعّر الإناء ، بل الفضاء والبعد الذي يحيط به المقعّر ، وذلك الفضاء والبعد[١١] حَجْمٌ خلو من موضوع ، وخلو

١. (أنطق) [م و D وك ون] .
٢. (تنقصر عن) [D] (تنقصر بعضها من) [م] .
٣. (والكم منه... منفصل) [— م وك ون] .
٤. (لها وضع بعضها... فالكم المتصل الذي قوامه من أجزاء) [— D] .
٥. (أما أجزاء فيه لها وضع) [D] .
٦. (بالجسم) [D] .
٧. (قريب منه) [ك] (غريب فيه) [م ون] .
٨. (مطيف بالجسم) [+ م وك ون] .
٩. (عليه) [— D] .
١٠. (هو) [+ ك] .
١١ (وهو) [+ ك] .

من جميع الكيفيات. وحجم الماء مقترن بكيفيّات، مثل الرطوبة والبرودة وغيرها، وكذلك إن كان فيه بدل الماء هواء أو غيره. ويرون أن حجم الماء إذا حصل في الإناء شاع في حجم الفضاء كليته في كلّيته[١] وتطابقا، فانطبق سطح الماء وعمقه على سطح الماء وعمقه. ويرون ذلك في كل جسم محسوس، وأن مكان[٢] كل جسم محسوس بهذه الصفة، حتى العالم بأسره. فبيّن[٣] أن حجم الفضاء يمكن أيضاً أن يقدر جميعه بجزء منه، فالمكان إذاً بحسب الرأيين هو من الكم المتصل[٤]، وذلك إما أن يكون بسيطاً غريباً[٥] منطبقاً على بسيطه الذي يخصّه، أو حجماً غريباً ينطبق[٦] على حجمه الذي يخصّه، وأمّا أي الرأيين هو الحق ففي العلم الطبيعي[٧].

24B والكم المنفصل منه ما هو مؤلف من آحاد[٨] وهو العدد، ومنه ما هو مؤلف من حروف وهو اللفظ. فهذه الأنواع هي كم بأنفسها وذواتها، وأما[٩] سائر ما يجعل كماً فإنه إنما يجعل في الكم لا بذواتها بل لأجل هذه، وهي مثل الألوان والحركة ولاسيما النقلة والثقل والخفة وما اشبهها. فإن كل لون إذ كان مادّاً بامتداد البسيط أو شائعاً في الجسم بأسره كان امتداده بامتداد البسيط والجسم، فيقدّر بتقدير البسيط أو المُصْمت. والنقلة أيضاً ممتدّة بامتداد البعد الذي عليه ينتقل المنتقل وبامتداد الزمان الذي فيه تكون النقلة. فلذلك تقدر النقلة بالبعد وبالزمان[١٠]. والثقل أيضاً شائع بأسره في كليّة الجسم، وتتفاضل بتفاضل الأجسام التي من نوع واحد، وكذلك الخفّة، ولأجل هذا يستعمل الثقل في التقدير فيقدر به كثير من الأجسام. وأمّا المكاييل فكلّها[١١] أوانٍ نقدر بها الأشياء[١٢] المكيلة، إما على رأي أرسطوطاليس فببسائطها[١٣] المقعّرة التي تنطبق على

---

١. (في كليته) [— ك].
٢. (كان) [م ون].
٣. (فيقين) [D وك].
٤. (المكان على المقدمتين من الكم المتصل) [هـ A ب].
٥. (قريباً) [ك].
٦. (منطبق) [م].
٧. (بيّن) [+ ك].
٨. (أجزاء) [D وك].
٩. (أما) [— ك].
١٠. (والزمان) [D وك وم ون].
١١. (فإنها) [م وك ون].
١٢. (الأشياء) [— D].
١٣. (فبسائطها) [D وم وك ون].

محدبات[١] الأجسام المكيلة ، وإما على رأي غيره فبحجم الفضاء الذي ينطبق منه على حجم الجسم المكيل ويشيع فيه ، فكأنها أمكنة لها . والأجسام تتفاضل بتفاضل أمكنتها وتتساوى بتساويها بحسب الرأيين جميعاً .

(٣) القول في الكيفية

الكيفيّة هي بالجملة الهيئات التي بها يقال في الأشخاص كيف هي ، وهي التي بها يُجاب في المسألة عن شخص شخص كيف هو . واشترط في رسمها قولنا في الأشخاص ليفرق بينها وبين الفصول ، لأن الفصول كيفيات أيضاً إذ كانت هيئات بها يقال في 24A الأنواع كيف هي . وتنقسم الكيفيّة التي هي الجنس العالي إلى أربعة أجناس متوسطة : أوّلها الملكة والحال ، والثاني ما يُقال بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية ، والثالث الكيفية الانفعالية والانفعالات ، والرابع الكيفية التي[٢] هي في الكمية بما هي كمية . فالملكة والحال كل هيئة في النفس وكل هيئة في[٣] المتنفس بما هو متنفس . والهيئات التي في النفس منها ما يحصل عن إرادة واعتياد[٤] ، وهي العلوم والصناعات والأخلاق وما جرى مجراها ، ومنها طبيعية ، وهي العلوم الطبيعية التي يفطر الإنسان عليها ، مثل علم المقدمات الأُوَل وكالأخلاق التي تحصل بالفطرة للإنسان ولكثير من الحيوانات ، وكذلك الصناعات الطبيعية التي قد توجد في كثير من سائر الحيوان ، مثل النساجة في بعض أنواع العنكبوت . وأما الهيئات التي للمتنفّس بما هو متنفّس ، فمثل الصحة والمرض ، وهذه كلها إذا تمكنت حتى يعسر زوالها قيل لها ملكة ، وإذا كانت غير متمكنة وكانت وشيكة الزوال قيل لها حالٍ ، ولم تسمّ ملكة[٥] . واسم الحال أيضاً قد يستعمله أرسطوطاليس على العلوم في ما قد تقدم منها وفيما لم يتمكن ، وكأنه جنس يعمّها يسمّى أحد نوعيه بالملكة والنوع الآخر باسم جنسه .

---

١. (محويات) [D] .

٢. (التي توجد في أنواع الكمية التي...) [+ ك] .

٣. (كل هيئة... في) [— م ون] . (تعريف الملكة والحال) [هـ A ب] .

٤. (واختيار) [م وك ون] .

٥. (فرق بين الملكة والحال) [هـ A ب] .

والتي يقال[١] بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية فإن أنواعها متضادة ؛ يدخل أحد الضدين منهما في ما يقال بقوة[٢] والآخر في ما يقال بلا قوة[٣] . وذلك مثل الصلابة واللين ، فإن الصلابة تحت القوة الطبيعية واللين تحت ما هو لا قوة طبيعية . فما يقال بقوة طبيعية هو الاستعدادات الطبيعية التي بها تفعل الأجسام بسهولة وتنفعل بعسرٍ ، وما يقال بلا قوة طبيعية هو الاستعدادات الطبيعية التي بها تفعل الاجسام بعسر وتنفعل بسهولة[٤] ، وذلك مثل الشدة والضعف ، فإن الشدة استعداد طبيعي لأن يفعل بسهولة وينفعل بعسر ، والضعف استعداد طبيعي لأن يفعل بعسر وينفعل بسهولة . وكذلك الاستعداد الطبيعي الذي يوجد في بدن الإنسان لأن يفعل به[٥] فعلاً ما ، مثل المصارعة والملاكزة والمخاصرة هو قوة طبيعية . وأما ما يحصل له بالاعتياد من الحذق بالمصارعة وجودة الاحتيال للغلبة في الملاكزة والمخاصرة ، فليس بداخل في هذا الجنس ، لكن في الحال والملكة[٦] ، وكذلك قولنا مصحّح[٧] بأنه قوة طبيعية ، إذ كان استعداداً لأن ينفعل بعسر ، وممْراض لا قوة طبيعية إذ كان استعداداً لأن ينفعل بسهولة[٨] .

25B

والكيفيات[٩] الانفعالية ضربان : ضرب في الجسم وهو المحسوسات ، مثل الألوان والطعوم والروائح والملموسات كالحرارة والبرودة ، وضرب في النفس ، وهو عوارض النفس الطبيعية ، مثل الغضب والرحمة والخوف وأشباه ذلك . فما كان من هذه جميعاً سريع الزوال سُمّي انفعالاً ، وما كان منها متمكناً بطيء الزوال أو غير زائل أصلاً سُمّي باسم جنسه ، وهو الكيفية الانفعالية . على أن أرسطوطاليس في كثير من المواضع يسمّي هذه كلها انفعالات ، كانت سريعة الزوال أو بطيئة . والكيفيات الانفعالية التي في

25A

---

١. (والثاني من الكيفية يقال) [+ ك].
٢. (طبيعية) [+ ك].
٣. (طبيعية) [+ ك].
٤. (الكيفيات الانفعالية ضربان) [هـ B ب].
٥. (به) [— D وم].
٦. (لأنه صناعة وهيئة حصلت عن اعتياد . وكذلك استعداد البدن لأن يجود به فعل صناعة ما إذا كان بالطبع والفطرة ، فهو في هذا الجنس ، وأما الصناعة فهي في الحال والملكة) . [+ D وم وك ون].
٧. (مصحاح) [ك ون].
٨. (يفعل بعسرة ... وينفعل بسهولة) [ك] (يفعل بسهولة ... وينفعل بعسرة) [م ون].
٩. (الكيفية) [D] (والثالث الكيفيات) [ك].

الجسم وهي المحسوسات ، بعضها يقال فيها[١] انفعالية لأجل أنها تؤثر في الأعضاء التي بها تحسّ انفعالاً وأثراً عند إحساسنا لها وإدراكنا إيّاها ، مثل الطعوم فإنها تحدث في اللسان وفي اللَهوات انفعالات وآثاراً ، مثل ما تحدثه الطعوم العَفِصة من القبض في اللسان ، والطعوم الحِرِّيفة من الحرافة فيه[٢] ، وكالروائح التي تحدث يبساً أو رطوبة في الدماغ وفي الخياشيم ، وعلى مثال ما تفعله الروائح الحريفة[٣] من اللذْعِ والحرقة[٤] . وكذلك الحرارة والبرودة ، فإن كل واحد منهما يؤثر عند إدراكنا له بحاسة اللمس حرارة أو برودة في الأعضاء التي بها يحس[٥] . وبعضها يقال فيها إنها كيفية انفعالية لا لأنها تحدث في الحواس انفعالاً ، بل لأجل أن حدوثها في الأجسام تابع لوجود انفعالات يتقدم[٦] وجودها في تلك الأجسام . وذلك مثل ما يحمر الإنسان عند الخجل ، فإن الخجل عارض حَدَثَ[٧] في النفس فتبعه لون حدث[٨] في الجسم ، وكذلك الصفرة الحادثة عند الفزع . وعلى هذا المثال لا يمتنع أن يكون حَدَثَ في الجسم المتكوّن[٩] عند أول تكوّنه[١٠] انفعال ما بالطبع من حرارة أو برودة أو غير ذلك من الانفعالات الجسمية[١١] ، فتبع ذلك الانفعال لون ما في الجسم. وأما عوارض النفس فإنها إنما حصلت في هذا الجنس ولم تحصل تحت الملكة والحال ، لأنها ليست أخلاقاً ، وإنما تصير أخلاقاً إذا صارت بحال من الأحوال أو على مقدار ما من المقادير ، فعند ذلك تحصل[١٢] في الملكة في الحال . ويشبه أن يكون إنما قيل فيها كيفيات انفعالية لأنها إذا حدثت في النفس أحدثت معها في أجسام الحيوان انفعالات جسمية[١٣] ، مثل الفزع 26B

---

١. (فيه كيفية) [م ون].
٢. (الحريقة من الحراقة فيه) [م]. (من الحرقة) [ن].
٣. (الحريقة) [م].
٤. (الحرقة) [D وم] و(الحرافة) [ك]. (والحراكة) [ن].
٥. (نحس) [ك].
٦. (مقدم) [م ون].
٧. (يحدث) [ك].
٨. (فيتبعه لون يحدث) [م ون].
٩. (المكوّن) [D وم] (المتلوّن) [ك].
١٠. (تلوّنه) [ك].
١١. (الحسيّة) [D وك وم].
١٢. (فعندما يجعل) [م ون].
١٣. (حسية) [D وم].

الذي يحدث الصفرة والخجل الذي يحدث الحمرة والغضب الذي يحدث في جسم الغضبان حرارة أو صفرة.

والجنس الرابع[١] الكيفيات التي توجد في أنواع الكمية بما هي كمية، مثل الاستقامة والانحناء في الخط، والتحديب والتقعير في الخطوط المنحنية وفي التي تلتقي على غير[٢] استقامة. والشكل وأنواعه، مثل الدائرة والمثلث والمربع وغيرها التي هي في البسائط، والخلقة، وهي شكل ما وهي التي توجد في بسيط جسم المتنفس. وكذلك الزوج والفرد في العدد، فإنهما أيضاً تحت هذا الجنس وقد يتشكّل في الخشونة والملاسة هل هما تحت هذا الجنس من الكيفية أو تحت الوضع، فإن الخشن توجد أجزاؤه التي على سطحه بعضها وضْعُهُ أرفع وبعضها أخفض، إذ كان بعضها أطول وبعضها أقصر، فيكون وضعها في سطوح مختلفة، والأملس توجد أجزاؤه التي على سطحه كلها متساوية، فيكون وضع جميعها في سطح واحد بعينه، فيظنّ أن معنى الخشونة والملاسة هذا، فيجعلان لذلك في الوضع. وقد يلحق الأملس متى كان كرة أو حلقة أن تكون الخطوط[٣] التي تخرج[٤] من مركزه إلى جميع أجزاء سطحه متساوية، فيكون شكل الأملس كرياً[٥] أو دائرة، والخشن إذا كان كرة أو حلقة فإن الخطوط التي تخرج من مركزه، إلى أجزاء سطحه التي هي أطول أعظم من التي تخرج، إلى التي هي أقصر، وإلى التي هي غائرة، فيحدث من ذلك شكل كثير الزوايا. فقد يجعل الجاعل معنى الخشونة والملاسة أشكالها هذه فيجعلان حينئذ في هذا الجنس من الكيفية، وكأنهما اسمان مشتركان. وكذلك يتشكك[٦] في التكاثف والتخلخل، لكن إذا كان التخلخل مثل تنفّش الصوف والتكاثف مثل تلبّده، فإنهما تحت الوضع. وذلك أن التخلخل إنما يكون تباعد أجزاء الجسم[٧] بعضها عن بعض، بأن يدخل فيما بينها أجزاء أجسام غريبة، والتكاثف تقارب أجزائه، بأن ينعصر ما فيها من الأجسام الغريبة، فتخرج

26A

---

١. (رابع الكيفيات) [هـ B ب].
٢. (غير) [— ن].
٣. (الخطوط) [- ك].
٤. (تخرج) [— م ون].
٥. (كرية) [D وم وك].
٦. (وقد يتشكل) [م ون].
٧. (الجسم) [— م ون].

وتتقارب الباقية أو تتماسّ. وإن كان يُعنى بالتكاثف مثل جمود الماء، فإنه في الكيفية. إذ كان ليس يعرض فيه أن ينعصر منه الأجسام الغريبة عند ذلك، فتتقارب أجزاؤه وتتلبد، إذ كان الماء ليس يصير جرمه عند جموده أصغر مما كان أصلاً، بل يحدث فيه شيء ما لم يكن فيما[1] قبل. وكذلك التخلخل، إن كان مثل ذوبان الجمد، فإنه كيفية، لأنه ليس يعرض فيه عند ذلك أن تتباعد أجزاؤه بمداخلة هواء أو جسم آخر غريب له، إذ كان لا يزيد في كميته، بل هذان حادثان فيه على مثال حدوث الحرارة فيما لم يكن حاراً، أو البرودة فيما لم يكن بارداً. فيكون التكاثف والتخلخل تحت الكيفية، لكن ليس تحت الجنس الرابع، بل هو أشبه أن يكون تحت الجنس الثاني منها، فإن التكاثف كالاستعداد لأن يعسر انفعاله، والتخلخل لأن يسهل انفعاله، إذ كان المتخلخل كالمواتي[2] والمتكاثف أقلّ مواتاة[3]، هذا إن لم يكن فيهما صلابة، فإن الحجر هو كثيف وصلب، والبلّور والزجاج متخلخل صلب، والبُخارات[4] المتكاثفة هي كثيفة ليست بصلبة، والهواء[5] متخلخل غير صلب. 27B

(٤) القول في الإضافة والمضاف

والإضافة هي نسبة بين شيئين بها بعينها يقال كل واحد منهما بالقياس إلى الآخر. وهذه النسبة تؤخذ للأول منهما[6] فيقال بها بالقياس إلى الثاني، وتؤخذ بعينها للثاني فيقال بها بالقياس إلى الأول. والشيئان اللذان يقال كل واحد منهما بالقياس إلى الآخر لأجل هذه النسبة، وهما الموضوعان لها يسمّيان المضافين والمتضايفين. ويستعمل عند قياس كل واحد منهما إلى الآخر أحد حروف النسب، مثل مِن وإلى ومع وما أشبهها، وينبغي أن يكون لكل واحد منهما اسم يدلّ عليه، من جهة ما هو مضاف إلى قرينه بنوع ما من أنواع الإضافة، مثل[7] الأب والابن، فإن بينهما نسبة واحدة يقال بها كل واحد

---

١. (فيما) [ن].
٢. (كالمؤاتي) [D وم] (كالهواء) [ك ون].
٣. (مؤاتاة) [D وم] (هواء) [ك ون].
٤. (البخارات) [ك].
٥. (والماء) [+ م ون].
٦. (منها) [ك].
٧. (وذلك مثال) [م وك ون].

منهما بالقياس إلى الآخر، فإن الأب أب للإبن والإبن ابن للأب[١]. وتلك النسبة بعينها إذا أُخذت صفة لأحدهما سمّيت أُبوة، وإذا أُخذت صفة للآخر سمّيت بُنُوة، واسم أحدهما من حيث يوصف بها[٢] أب، واسم الآخر من حيث يوصف بها بعينها ابن، وهما اسمان متباينان، وكذلك العبد والمولى. والأشياء الموضوعة لأصناف
27A
الإضافة[٣] أمور داخلة تحت سائر الأجناس العالية، فقد تكون تحت الكمية، مثل الستة والثلاثة، فإن الستة ضعف الثلاثة والثلاثة نصف الستة. وقد تكون تحت الجوهر، مثل زيد وعمرو الموضوعين للأبوة والبُنُوّة. وكذلك الموضوعان اللذان أحدهما مولى والآخر عبد، فإنهما تحت الجوهر أيضاً، لكن ليس يكونان مضافين، إذا أُخذا باسمَيْها الدّالين عليهما من حيث هما في جنس آخر، وقيس كل واحد منهما بقرينه، دون أن يؤخذ نوع من أنواع الإضافة صفة لكل واحد منهما، كما ليس يكون الموضوع للّون ملوّناً من حيث هو جسم، أو من حيث هو حيوان، أو من حيث هو إنسان، أو من حيث هو زيد، دون أن يكون البياض أو نوع آخر من أنواع اللون صفة له، فحينئذ يقال إنه[٤] أبيض وإنه ملوّن. وقد يلحق المضافين أن تكون ماهية كل واحد منهما تقال بالقياس إلى الآخر، بأن يستعمل فيه بعض حروف النسب، لكن ليس يُكتفى في تحديدهما أن يقتصر على هذا الرسم. وذلك أن لكل واحد منهما أيضاً ماهية من حيث هو تحت جنس آخر، فقد يمكن أن تكون ماهية كل واحد منهما التي له من حيث هو تحت جنس آخر تقال له بالقياس إلى ماهية قرينه، فلا يكونان من حيث أُخِذَا بماهيتهما تلك
28B
من المضاف. فلذلك ينبغي أن يقال فيهما ان المضافين هما اللذان ماهية كل واحد منهما من حيث له[٥] نوع من أنواع الإضافة تقال بالقياس إلى[٦] الآخر. فحينئذ يكون كما قال أرسطوطاليس قد وفي[٧] تحديد الأشياء التي[٨] من المضاف على الكفاية. وذلك

---

١. (أب الابن... ابن الأب) [D وم وك].
٢. (بعينها) [+ ك].
٣. (للإضافة) فقط [D].
٤. (له) [D].
٥. (إنه) [م وك ون].
٦. (إلى) [— م ون].
٧. (قد و...) [— ك].
٨. (هي) [+ ك].

بأن يقال أنها التي الوجود[١] لها أن تكون مضافة بنحو ما من الأنحاء، يعني أن تكون ماهيتها ووجودها أن يكون لها نوع من أنواع الإضافة. فمتى لم يكونا بهذه الحال[٢] لم يكونا مضافين ولذلك ينبغي أن يكون اسماهما يدلان عليهما من حيث يوصفان بنوع ما من أنواع الإضافة. فمن المضاف ما يكون اسم الأول منهما من حيث له[٣] نوع من أنواع الإضافة مبايناً لاسم الثاني، مثل الأب والابن والعبد والمولى. وربما كان اسماهما واحداً بعينه، مثل الشريك والصديق والأخ، وربما كان اسم الثاني مشتقاً من اسم الأول، مثل المعلوم المشتقّ من اسم العلم، وربما كانت النسبة وحدها اسماً واحداً لأيّها جعلت صفة، ويكون إسما الموضوعين[٤] من حيث كل واحد منهما مضاف إلى الآخر لأجل تلك النسبة مشتقّيْن من اسم النسبة، مثل المالك والمملوك، فإنهما مشتقّان من اسم المُلك الذي هو إسم لتلك النسبة. وربما لم يكن ولا لواحد منهُما اسم مشهور يدلّ عليه 28A من حيث[٥] مضاف، فيستعمل الجمهور عند ذلك اسمَيْها[٦] الدالين عليهما من حيث هما تحت جنس آخر، ويقرنون به حرفاً من حروف النسبة، كقولنا هذه اليد هي يد للإنسان، فإن اليد[٧] ليس باسم دال عليه من حيث هو مضاف، ولا الإنسان. وكذلك يفعل أيضاً إذا لم يكن لأحدهما اسم دالّ عليه من حيث هو مضاف، فإنه يؤخذ اسمه الدال عليه من حيث هو تحت جنس آخر، وينسب إلى قرينه الذي له اسم الإضافة. وكثيراً ما يكون لكل واحد منهما اسم الإضافة[٨]، فيفرّط المضيف أو يسامح فلا يأخذهما ويأخذ اسمَيْها الدالَّيْن عليهما من حيث هما تحت جنس آخر. فلا تكون هذه الثلاثة مضافات في الحقيقة بل يظنّ بها أنها مضافة[٩]. وأرسطوطاليس يوصي فيما لم تتّفق لها أسماء مشهورة أن يشتقّ لها أسماء تدل عليها، من حيث هي مضافة، وما كانت لها أسماء تدل على إضافتها أن تؤخذ، ولا يفرّط فيها ولا يسامح، فحينئذ لا يقع

---

١. (التي لا وجود) [ك].
٢. (يقال) [+ ك].
٣. (انه) [ك].
٤. (اسماً للموضوعين) [م وك ون].
٥. (هو) [+ D وم وك ون].
٦. (اسمها) [م وك ون].
٧. (فاليد)[م ون].
٨. (وكثيراً ما يكون... الإضافة) [— م ون].
٩. (مضافات) [D].

فيها شك، وتلحقها خواصّ المضاف، فلا تختلّ[١]. ومن خواصّ المضافات أن المضافَيْن يرجع كل واحد منهما على الآخر بالتكافؤ في القول، كقولنا الإبن ابن للأب، والأب أب للإبن[٢]. وهذه تنساق وتطّرد في كل مضافين، أُخِذَ عند الإضافة اسماهما الدالّان عليهما من حيث هما مضافان، أو اخترع اسم لما لم يكن له منهما اسم يدل عليه من حيث هو مضاف. وتختلّ إذا فرّط المضيف في ذلك، كقولنا العبد عبد للإنسان، ولا يمكن أن يقال الإنسان إنسان للعبد. وكذلك قولنا السكان سكان للزورق، فإنه لا يمكن أن يقال الزورق زورق للسكان، فإذا اشتقّ للزورق اسم يدلّ عليه، من حيث 29B أضيف إليه السكان فقيل مثلاً، السكان سكان للزورق ذي[٣] السكان، رجع بالتكافؤ بأن[٤] الزورق ذا[٥] السكان هو ذو سكان بالسكان، وكذلك ما أشبهه. ومن خواصها أن كل مضافَيْن فوجودهما معاً، فإن العبد والمولى معاً ليس يتأخر أحدهما عن الآخر، وكذلك الأب والابن. وهذه تطرد وتنساق في كل ما هما مضافان بالحقيقة. وذلك إذا استوفي فيهما شرائط المضافين، على ما قد قيل. ومن شرائطهما أن يؤخذا لجهة واحدة، وهو أن يؤخذا إما جميعاً بالقوة وإما جميعاً بالفعل. فأما إذا أخذ أحدهما بالقوة والآخر بالفعل، وجد الذي منهما[٦] بالفعل متأخراً عن الذي هو[٧] منهما بالقوة. مثال ذلك العلم والمعلوم، فإنه[٨] يظنّ أنه لا يلزم فيهما أن يوجدا معاً، وأن المعلوم يوجد قبل العلم به، وكذلك المحسوس قبل إحساسنا له. وهذا إنما يلحق[٩] متى أُخِذ المعلوم معلوماً بالقوة، فإنه متقدم لعلمنا له بالفعل، وليس بمتقدم لعلمنا له بالقوة، ولا متأخراً عنه. وكذلك ما هو بالقوة محسوس متقدّم لإحساسنا له بالفعل، وغير متقدّم للحس بالقوة ولا متأخراً[١٠] عنه. فإذا لم يؤخذا معاً بالقوة أو معاً بالفعل لم يكونا مضافَيْن بالحقيقة، وإذا أُخِذا معاً بالقوة أو معاً بالفعل كانا مضافَيْن في الحقيقة، ولم

---

١. (فلا تختل) [— ك].
٢. (إبن الأب... أب الإبن) [D].
٣. (دون) [ك].
٤. (إلى أن [م وك ون].
٥. (ذى) [م].
٦. (منهما) [— م ون].
٧. (هو) [— م ون].
٨. (قد) [+ ك].
٩. (يلحقه) [م وك].
١٠. (متأخر) [D وك وم].

يكن ولا واحد منهما متقدّماً ولا متأخراً. ومن خواصها أن أحد المضافين إذا عُرِف على التحصيل، عُرِف قرينه الذي إليه يضاف أيضاً على التحصيل ضرورة. ومعنى ذلك أن 29A
الموضوعين للإضافة قد يكونان نوعَيْن من أنواع سائر المقولات، وقد يكونان شخصَيْن، فإذا كانا نوعين كان الذي يلحقها[١] نوعاً أيضاً من أنواع الإضافة، ومتى كانا شخصين كان الذي يلحقها[٢] شخصاً من أشخاص الإضافة. فإذا كان النوعان الموضوعان لهما اسم[٣] يدلّ منهما على[٤] نوع الإضافة التي لهما، فعُرِفَ أحدهما باسمه ذلك، عُرِف ضرورة النوع الآخر الذي هو قرينه. وكذلك إن كان الموضوعان شخصين من سائر المقولات، وكان لكل واحد منهما اسم دالّ على شخص الإضافة الذي له، فعُرِف أحدهما باسمه ذلك، عُرِف ضرورة الشخص الآخر الذي هو قرينه. ويخفى[٥] ذلك من قبل أن أشخاص الإضافة ليست لها أسماء تدل عليها من حيث هي أشخاص، فيضطر المضيف إلى أن يدلّ عليه باسم نوع تلك الإضافة أو اسم[٦] جنسها، فلا يصير الشخص حينئذ معلوماً من حيث له شخص الإضافة، بل من حيث يوصف بنوع تلك الإضافة أو بجنسها[٧]. فلا يكون قد عُرِف ذلك الشخص من حيث هو مضاف على التحصيل، فحينئذ[٨] لا يلزم ضرورة أن يُعرفَ قرينه. وكذلك يلحق هذا بعينه، متى كان الموضوعان نوعين من سائر المقولات، ولم يكن لنوع الإضافة التي لهما اسم، فاضطر المضيف إلى أن يستعمل اسم جنس تلك الإضافة، صار المضاف حينئذ إنما عُرِف من حيث هو موصوف بجنسه، فلا يكون قد عرف بما هو مضاف على التحصيل، فلا 30B
يلزم[٩] ضرورة أن يعرف قرينه. وكذلك إذا أُخذت أسماؤها التي من حيث هي في[١٠] جنس آخر. وقد يلحق الشك[١١] في كثير من المضافات من جهة الأسماء المشهورة التي

---

١. (يلحقها) [ك].
٢. (لحقها أيضاً) [D].
٣. (لها اسما) [ك].
٤. (اسم) [+ م].
٥. (ويخفى) [— م وك ون].
٦. (باسم) [م وك ون].
٧. (بجنسها) [— م ون].
٨. (فحينئذ) [— م ون].
٩. (وإلا فيلزم) [م وك ون].
١٠. (تحت) [م وك ون].
١١. (الشيئان) [D].

لها ، فيظنّ بها أنها ليست من المضاف ، وفي كثير مما ليس من المضاف أنه من المضاف. وذلك أن الإضافات قد تلحق أشياء كثيرة من أنواع الكيفية وأجناسها ، فيتّفق أن تكون التسمية التي لحقت ذلك النوع أو الجنس من الكيفية تسمية تدلّ عليه من حيث هو مضاف ، ولا يكون له اسم يدلّ عليه من حيث هو كيفية ، فيجعل اسمه الدال عليه من حيث هو مضاف هو بعينه اسمه الدالّ عليه من حيث هو كيفية ، وتكون أسماء أنواع ذلك الجنس أسماء لا تدل عليها من حيث هي مضافة أصلاً ، بل تكون أسماء تدلّ عليها من حيث هي كيفيات. فيظنّ عند ذلك في جنس تلك الأنواع أنه من المضاف لا من الكيفية ، وأنواعه من الكيفية لا من المضاف. فيقع الشك فيه[١] ، ويتعجب كيف يكون الجنس من المضاف وأنواعه تحت[٢] مقولة أخرى. والسبب في ذلك الاضطراب[٣] الذي لحق الأسماء من قبل واضعها ، ولو كان لذلك الجنس اسمان اسم يدل عليه من حيث[٤] كيفية ، واسم آخر يدلّ عليه من حيث هو مضاف ، وكذلك في أنواعه ، لم يقع الشك. وكذلك ما اتفق فيه هذا من سائر المقولات ، مثل الجوهر والوضع وغير ذلك[٥] .

(٥) القول في مقولة متى

ومتى هو نسبة الشيء إلى الزمان المحدود الذي يساوق وجوده وجوده[٦] ، وتنطبق نهايتاه على نهايتي وجوده ، أو زمان محدود يكون هذا جزءاً منه . وليس معنى متى هو[٧] الزمان ولا شيء مركّب من جوهر وزمان ، على ما ظنّه قوم . وهذه اللفظة عند الجمهور لفظة[٨] تستعمل سؤالاً في الشيء عن زمانه المحدود ، وأصحاب المنطق يجعلونه اسماً

30A

---

١. (وقد) [ك].
٢. (المضاف لا من الكيفية وأنواعه من الكيفية لا من المضاف تحت) [+ ك].
٣. (الاضطرار) [ك].
٤. (هو) [+ D وم].
٥. (وغير ذلك) [— م ون].
٦. (وجودة) [— م وك ون].
٧. (هو) [— م ون].
٨. (لفظة) [— م ون].

يدلّ على الشيء ، الذي سبيله أن يجاب به في جواب السؤال عن الشيء متى كان أو يكون . والزمان المحدود هو الذي حد بحسب بعده من الآن ، إما في الماضي وإما في المستقبل . وذلك إما باسم له مشهور يدلّ على بعده[١] من الآن في الماضي والمستقبل[٢] ، أما في الماضي فكقولنا أمس وأول من أمس وعام أول وأول من عام أول ومذ سنة ومنذ سنتين[٣] ، وأما في المستقبل فكقولنا غداً أو بعد غد والعام المقبل وإلى سنة وإلى سنتين ، وإما بحادث فيه معلوم البعد من الآن ، كقولنا على عهد هرقل الملك أو في زمان الحرب الفلانية . والزمان المحدود الذي فيه الشيء إما أول وإما ثاني هو بمثابة الأول[٤] . والزمان الأول هو الذي يساوق وجوده[٥] وانطبق عليه ولم يفضل عنه . وزمانه الثاني هو الزمان المحدود الأعظم الذي زمانه الأول جزء منه ، مثل أن تكون الحرب في يوم من شهر من السنة ، وتساوق ست ساعات من ذلك اليوم ، فإن تلك الساعات هي زمانها الأول ، واليوم والشهر والسنة أزمنة لها ثوان ، فالحرب يقال إنها كانت في السنة الفلانية لأنها كانت في شهر من تلك السنة ، وكانت في ذلك الشهر لأنها كانت في يوم من ذلك الشهر[٦] ، وكانت في ذلك اليوم لأن المنطبق على وجودها هو ست ساعات من ذلك اليوم . وبالجملة فإن الشيء يقال إنه في الزمان الأعظم لأنه كان في جزء من الأعظم[٧] ، إلى أن ينتهي إلى الزمان الذي تنطبق نهايتاه على نهايتي وجوده ولا يفضل[٨] عليه . وقد يكون السؤال بمتى عن نهايتي وجود الشيء ، وكذلك الجواب عنه إما نهايته الأولى ، كقولنا متى ولد فلان ، فيقال في وقت كذا ، وإما نهايته الأخيرة ، كقولنا متى مات فلان ، فيقال في وقت كذا[٩] . وهذه وما شاكلها هي أنواع هذا الجنس الذي يسمّى بمتى . ومساوقة الزمان لوجود الشيء غير تقدير الزمان لوجوده ، والزمان المقدّر لوجود الشيء هو في الكم ، مثال ذلك كم عاش فلان ،

31I

١. (عليه من) [D] .
٢. (وذلك إما باسم... والمستقبل) [— م] .
٣. (ومذ سنة... سنتين) [— م ون] .
٤. (بمثابة الأول) [م ون] .
٥. (وجوده) [+ D] .
٦. (كانت في ذلك... من ذلك الشهر) [— ك] .
٧. (لأنه كان... الأعظم) [— م ون] .
٨. (على ما يتفضل) [ك] .
٩. (فيقال... كذا) [— م ون] .

فيقال مابة سنة ، فإن هذا هو الزمان المقدّر لوجوده ، على أن الزمان المنطبق على وجود الشيء قد يستعمل في تقدير وجوده ، لأن السنة التي توجد فيها الحرب قد[1] يقال فيها أن الحرب أقامت كذا وكذا شهراً من تلك السنة. والفرق بين المنطبق والمقدر أن المنطبق قد يكون أيضاً نهايات الزمان والمقدّر ليس يكون إلّا[2] الزمان فقط. وكذلك المساوق ليس يكون إلا الزمان فقط[3] ، لأن المساوق والمقدّر إنما يكونان شيئاً منقسماً ، والمنطبق قد يكون أيضاً ما لا ينقسم ، ونهاية الزمان غير منقسمة ، وكذلك نهاية الوجود غير منقسمة[4].

(٦) القول في مقولة أين

31A وأين هو نسبة الجسم إلى مكانه ، وليس هو بالمكان ولا تركيب الجسم والمكان. وبالجملة هو الشيء الذي سبيله أن يجاب به في[5] السؤال عن الشيء أين هو ، كقولنا في البيت ، فإن الأين ليس هو البيت لكن ما يفهم من قولنا في البيت ، فإن حرف في دالّ على النسبة إلى البيت. وكل جسم طبيعي فله نوع من أنواع الأين ، من ذلك الإنسان ثم باقي أنواع الحيوان وأنواع النبات والحجارة ، ثم آخر العالم. ولكن أينات بعضها بيّنة من أول الأمر بالمشاهدة ، وأينات كثيرة منها غير بيّنة إلا ببرهان وقياس. وكل جسم فإن له أينا أولاً خاصاً به وله وحده[6] ، وأينات مشتركة تشتمل عليه وعلى غيره[7] ، بعضها أصغر وأقرب إلى الأول وبعضها أعظم وأبعد من الأول. مثال ذلك زيد[8] فإن أينه الأول مقعّر الهواء من[9] البيت الذي هو فيه ، ولأجل ذلك هو في بيت من الدار وفي دار من المدينة وفي مدينة من جملة البلد وفي بلد[10] من المعمورة وفي

---

١. (قد) [— م ون].
٢. (الا) [— ك].
٣. (وكذلك المساوق... فقط) [— م ون].
٤. (وكذلك نهاية... منقسمة) [— D وم وك].
٥. (في) [— D].
٦. (وحده) [— ك].
٧. (وعلى غيره) [— م ون].
٨. (زيد) [— م ون].
٩. (من المحيط به من...) [+ ك].
١٠. (وفي بلد) [— م].

المعمورة من الأرض وفي الأرض من العالم وفي العالم. وهذه كلها أينات غير[1] أنه إنما يقال أنه في الأعم من أجل أنه في الأخصّ، إلى أن ينتهي إلى مكانه الأخصّ المساوي له من البيت الذي هو فيه، وهو مقعّر الهواء المنطبق على بسيطه[2] الذي يخصّه. وأنواع الأين منها ما هو أين بذاته، ومنها ما هو أين مضاف. فالذي هو أين بذاته كقولنا في الدار وفي البيت وفي السوق. وما هو أين بإضافة فهو[3] فوق وتحت وأعلى وأسفل ويمنة ويسرة وقدّام وخلف وحول ووسط وفيما بين وما يلي وعند ومع وعلى[4] ما أشبه ذلك، إلّا أنه ليس يكون[5] للجسم[6] أين مضاف أو يكون له أين بذاته. 32B

(٧) القول في الوضع

والوضع هو أن يكون أجزاء الجسم المحدودة محاذية[7] لأجزاء محدودة من المكان الذي هو فيه، أو منطبقة عليها، وذلك يوجد لكل جسم لأن كل جسم فله أين على وضع ما. وذلك مثل ما للإنسان[8]، فإن له أنواعاً كثيرة من الوضع، كالقيام والقعود والانتصاب والاضطجاع والإتكاء والانبطاح والاستلقاء، فإن أجزاءه المحدودة مثل الرأس والظهر والكتفين وسائر أجزائه يكون كل واحد منها في كل واحد من هذه[9] الأوضاع محاذياً لجزء من المكان الذي هو[10] فيه أو منطبقاً عليه، فإذا تغيّر وضعه تصير تلك الأجزاء بأعيانها محاذية لأجزاء أخر من أجزاء المكان. وقد تتغير الأمكنة فلا تتغير الأوضاع، إذا كانت أجزاء الجسم تحاذي في المكان الثاني نظائر الأجزاء التي كانت تحاذيها في المكان الأول، وكذلك في سائر الحيوان وفي النبات. وتلك حال الأجسام المتشابهة الأجزاء، وليس وضع الجسم في مكان[11] هو أن له وضعاً من جسم آخر، بل

---

١. (بيّنة) [+ ك].
٢. (البسيط) [D وم وك].
٣. (مثل) [+ م وك ون].
٤. (وعلى) [— ك].
٥. (يكون) [— D].
٦. (إلا أين) [م وك ون].
٧. (محاذية) [— ك].
٨. (في الإنسان) [م ون].
٩. (الصور والا...) [+ م].
١٠. (هو) [— D].
١١. (المكان) [ك].

بالقياس إلى نفسه. وأما وضعه من جسم آخر فهو بالقياس إلى ذلك الجسم الآخر، متى كان كل واحد منهما من الآخر[١] على الشرائط الأربع التي ذكرت في باب الكم، وهو أن يكونا موجودين معاً، وأن يكون أحدهما في جهة من الجسم الآخر، وتكون تلك الجهة محدودة، يمكن أن يرشد إليها إما بالإشارة وإما بالقول، ويكون الجسم الذي يحاذيه[٢] محدوداً أي جسم هو. ويلحق كل ما له وضع في مكان ما أن يكون له وضع من[٣] جسم آخر، إذ كانت الأجسام التي في العالم كالأجزاء لجملة العالم، وكانت متلاقية أو متباينة، فإنما تكون الأجسام موضوعة بعضها من[٤] بعض بحسب مراتب أمكنتها بعضها من بعض، وكذلك أجزاء كل جسم وضع بعضها من بعض بحسب مراتب تلك الأجزاء[٥] في ذلك الجسم. فالوضع الذي هو للجسم بالقياس إلى ذاته هو له في أيْنه الذي هو بذاته أين، والوضع الذي له[٦] من جسم آخر هو له في أيْنه الذي يقال بالإضافة. فإن الأمكنة لما كانت ضربين: ضرب بذاته وضرب بالإضافة، صار الوضع أيضاً بحسب ذلك ضربين: ضرب بذاته وضرب بالإضافة، إلّا أنه ليس يكون له[٧] وضع بالإضافة أو يكون له وضع بذاته. ولمّا كان مكان[٨] الذي هو بذاته لا بالإضافة ضربين: ضرب هو للجسم أول خاص له، وضرب هو[٩] له[١٠] ثان ومشترك له ولغيره، صار وضعه أحياناً بالقياس إلى مكانه الأول الخاص له، وأحياناً إلى مكانه الثاني المشترك له ولغيره، حتى إلى العالم[١١] وآفاقه.

32A

---

١. (متى كان... الآخر) [— ك].
٢. (يجاوره) [م ون].
٣. (في مكان... وضع من) [— ك].
٤. (عن) [D].
٥. (وكذلك أجزاء... تلك الأجزاء) [— م] (بحسب مراتب تلك الأجزاء) فقط [م].
٦. (له) [— ك].
٧. (يكني ألا) [م ون].
٨. (مكان) [— D] و(المكان) [ك ون].
٩. (هو) [— م ون].
١٠. (له) (— ك).
١١. (في) [+ D].

(٨) القول في مقولة «له»

وله هو نسبة الجسم إلى الجسم المنطبق على بسيطه[١] أو على جزء منه، إذا كان المنطبق ينتقل بانتقال المحاط به، مثل اللبس والانتقال[٢] والتسلّح. فإنّ اللبس يدلّ على نسبة الجسم إلى جسم آخر ينطبق على سطحه[٣]، إذ كان المحيط ينتقل بإنتقال المحاط[٤] به، والانتقال[٥] أيضاً يدلّ على شبيه هذا المعنى، غير أنه في جزء من الجسم؛ وكذلك التسلح. ومن أنواعه ما هو طبيعي، مثل جلد الحيوان ولحاء الشجر، ومنه إرادي، مثل لبس الثياب. وأما الماء[٦] في الإناء وبالجملة الجسم في المكان فليس في جنس له، لأن الإناء لا ينتقل بانتقال ما فيه[٧]. لكن الأمر بالعكس، وهو أن الماء ينتقل بانتقال الإناء، وكذلك الشراب في الزق[٨] والماء في القِربة ليس شيء منها[٩] في مقولة له بل في مقولة أين.

33B

(٩) القول في مقولة أن ينفعل

وأن ينفعل هو مصير الجوهر من شيء إلى شيء وتغيّره من أمر[١٠]، وما دام سالكاً فيما بين الأمرين على اتصال يقال فيه أنه ينفعل. وقد يكون ذلك من كيفية إلى كيفية، مثل مصير الجسم من السواد إلى البياض، وهو التبيض[١١]، ومصيره من البرودة إلى الحرارة، وهو التسخن[١٢]، فإنه حين ما ينفعل ينحسر[١٣]عنه ما كان فيه أولاً قليلاً

١. (على بسيط) [ك] (عليه) [D]. (سطحه) [م].
٢. (الانتعال) [D].
٣. (منطبق على مسطحه) [ك ون].
٤. (المحيط) [م].
٥. (والانتعال) [D].
٦. (النبي) [+ ك].
٧. (الماء ولا في الجملة المكان بانتقال ما فيه) [+ م وك ون].
٨. (الشراب في الزِق) [— ك].
٩. (منه) [ك] (منهما) [D ون].
١٠. (إلى أمر) [+ D وك وم ون].
١١. (التبييض) [م وك وD].
١٢. (التسخين) [D].
١٣. (فيخسر) [D] (يجر) [ك].

قليلاً ، ويحدث فيه ما إليه يسلك قليلاً قليلاً[١] ، وشيئاً شيئاً على اتصال ، حتى إلى أن ينقطع سلوكه فيقف. فهو في كل وقت حين ما ينفعل على جزء مما يحدث فيه غير محصّل ، وعلى جزء مما ينحسر عنه غير محصل[٢] . فإن[٣] الذي يتسخّن[٤] فهو عند سلوكه إلى الحرارة يحدث فيه أولاً فأولاً على اتصال جزء جزء من أجزاء الحرارة ، وينحسر[٥] عنه جزء جزء من أجزاء البرودة . إلّا أنه لا يمكن أن يحصّل ما دام[٦] ينفعل أي جزء حدث فيه[٧] من الحرارة ، ولا كم مقدار ما حدث منها[٨] فيه ، ولا أي جزء بطل من البرودة ولا كم مقداره . فإنك كلّما أردت أن تحدّ جزءاً قد حدث فيه من الحرارة ، أو تحدّ جزءاً قد بطل من البرودة أو مقداراً منها[٩] ، تجده[١٠] قد زال عن ذلك الجزء وعن ذلك المقدار ، إلى أن ينتهي إلى آخر ما إليه يسلك[١١] فيقف. فحينئذ يمكن أن تحدّ أي جزء حدث وكم مقدار ما حصل فيه[١٢]. ولا فرق بين قولنا ينفعل وبين قولنا يتغيّر ويتحرك ، وأنواع هذا الجنس هي أنواع الحركة ، وهي التكوّن[١٣] والفساد والنمو والاضمحلال والاستحالة والنقلة . فالتكوّن[١٤] هو المصير من لا جسم إلى أن يحصل جسماً ، أو من لا جوهر إلى أن يحصل جوهراً. والفساد هو المصير من جسم إلى أن يحصل لا جسماً ، أو[١٥] من جوهر إلى أن يحصل لا جوهراً ، مثل تكوّن البيت وانبنائه قليلاً قليلاً وشيئاً شيئاً وجزءاً جزءاً على اتصال ، إلى أن يحصل البيت ، وكذلك السفينة ، وكذلك الزجاج ، فإن كل واحدٍ من هذه ينحسر[١٦] عنه الأول شيئاً شيئاً على اتصال ، ويحدث فيه ما إليه يتغيّر شيئاً شيئاً على اتصال . والنمو

33A

---

١. (ويحدث فيه ... قليلاً) [— D].
٢. (وعلى جزء ... غير محصل) [— ك].
٣. (الشيء) [+ م ون].
٤. (قليلاً قليلاً) [+ م وك ون].
٥. (يحسر) [D] و(ينجر) [ك].
٦. (لم) [+ D].
٧. (فيه) [— م ون].
٨. (منهما) [ك].
٩. (أو تحد.. مقداراً منها) [— م ون] (مقداراً ما لحده يحدث) فقط [م ون].
١٠. (تجد) [D].
١١. (بتلك) [D].
١٢. (منه) [ك].
١٣. (الكون) [م وك ون].
١٤. (فالكون) [م وك].
١٥. (أو من لا جوهر... والفساد... لا جسماً) [— م].
١٦. (ينجر) [ك] و(يحسر) [D].

هو أن يتغيّر الجسم من مقدار أنقص إلى مقدار أزيد في جميع أقطاره. والاضمحلال هو أن يتغيّر الجسم[١] من مقدار أزيد إلى مقدار أنقص في جميع أقطاره، وهذان هما تغيّر[٢] في الكم. والاستحالة هو تغيّر من كيف إلى كيف[٣]، مثل التغيّر من برودة إلى حرارة ومن سواد إلى بياض. والنقلة هو تغيّر[٤] من أين إلى أين، مثل التغير من أسفل إلى فوق أو من اليمين إلى اليسار أو من سائر الأمكنة. وقد يوجد في أنواع أن[٥] ينفعل تضاد، فإن الحركة من فوق إلى أسفل مضادّة للحركة من أسفل إلى فوق، والحركة من البرودة إلى الحرارة مضادّة للحركة من الحرارة إلى البرودة. وكذلك الاضمحلال مضادّ للنمو والفساد للتكون[٦]. 34B

(١٠) القول في مقولة أن يفعل

وأما أن يفعل فهو أن ينتقل الفاعل باتصال على النِسَب التي له إلى[٧] أجزاء ما يحدث في الشيء الذي ينفعل حين ما ينفعل. فإن الفاعل هو الذي عنه يحدث في الجسم الذي ينفعل شيء شيء[٨] وجزء جزء على اتصال من الأمر الذي إليه يصير المنفعل. فالفاعل نسبته إلى كل جزء حادث غير نسبته إلى الجزء الآخر، إذ كان فاعلاً لكل واحد من تلك الأجزاء، فالفاعل ينتقل على نسبة[٩] إلى جزء جزء ممّا يحدث في المنفعل قليلاً قليلاً على مثال ما يسلك الجسم الذي ينفعل على جزء جزء مما يحدث فيه. مثال ذلك أن المسخّن في حين ما يُسخّن المتسخّن، له[١٠] نسبة إلى جزء جزء من الحرارة التي تحدث[١١] فيما يتسخّن، فكما أن المتسخّن ينتقل من جزء من الحرارة إلى جزء آخر على اتّصال، كذلك المتسخّن[١٢] ينتقل من نسبته إلى الجزء الأول من الحرارة

١. (الجسم) [— م ون].
٢. (تغيران) [ك].
٣. (الى كيف) [— ك].
٤. (تغيّر) [— ك].
٥. (ان) [— م ون].
٦. (مضاد للكون) [ك] (للكون) [م ون].
٧. (إلى) [— م ون] (على) [ك].
٨. (بشيء) [D].
٩. (نسبته) [م].
١٠. (ما يسخن ينسب) [+ م ون].
١١. (تحدث) [— ك].
١٢. (المسخّن) [D وك وم ون].

إلى نسبته إلى الجزء الثاني ، فهو ينتقل من نسبة إلى نسبة على اتّصال ، ويكون انقطاع سلوكه على النِسَب التي له إلى أجزاء[١] الحرارة مع انقطاع سلوك المتسخّن على أجزاء الحرارة .

وأنواع جنس أن يفعل على عدد أنواع جنس أن ينفعل ، وذلك أن كل نوع من أنواع التغيّر والحركة يقابله نوع من أنواع التغيير والتحريك . فالذي يتسخّن يقابله الذي يسخّنه ، والذي يبرد يقابله الذي يبرّده ، والذي ينتقل يقابله الذي ينقله ، والذي 34A ينمى[٢] يقابله الذي ينمّي ، والذي يتكوّن يقابله الذي يكوّن ، والذي بفسد يقابله الذي يُفَسِّد[٣] . وكذلك في أنواع أنواعه ، فإن الذي ينبني يقابله الذي يبني ، والذي ينقطع يقابله الذي يقطع ، والذي يحترق يقابله الذي يحرق . وكما يوجد التضاد في أنواع أن ينفعل كذلك يوجد[٤] في أنواع أن يفعل ، فكما أن ينهدم مضادّ لأن ينبني ، كذلك أن يهدم مضاد لأن يبني[٥] ، وكما أن يُسخَن مضاد لأن يُبَرَد ، كذلك أن يُبرِّد مضاد لأن يُسخِّن وكذلك في الباقي من أنواعه .

فهذه هي[٦] الأجناس العالية التي تعمّ جميع الأشياء المحسوسة ، وهي أعمّ معقولات الأشياء المحسوسة . وهذه الأجناس والأنواع التي تحت كل واحد منها قد تؤخذ على أنها معقولات للأشياء المحسوسة الموجودة ، ومثالات في النفس للأمور الموجودة . فإذا أخذت هكذا كانت هي الموجودات[٧] المعقولة ، ولم تكن منطقية . ومتى أخذت على أنها معقولات كلية تعرّف الأشياء المحسوسة ، ومن حيث تدلّ عليها الألفاظ ، كانت منطقية[٨] وسمّيت مقولات . فعند ذلك تكون لها نسبتان ، نسبة إلى الأشخاص ونسبة إلى الألفاظ ، وبهاتين النسبتين تصير منطقية[٩] . وكذلك متى أخذت على أن بعضها أعمّ من بعض وبعضها أخصّ من بعض ، أو أخذت محمولة أو موضوعة ، أو أخذت من حيث بعضها معرّف لبعض بأحد أنحاء التعاريف[١٠] التي

---

١. (آخر أجزاء) [م ون].
٢. (ينمو) [D].
٣. (بفسده) [D].
٤. (التضاد) [+ م ون].
٥. (كذلك أن ينبني مضاد لأن ينهدم) [ك].
٦. (هي) [— ك].
٧. (الموجودة) [D].
٨. (منطبقة) [ك].
٩. (منطبقة) [ك].
١٠. (التعريفات) [D وك وم ون].

35B ذكرناها وهي تعريف ما هو الشيء أو أي شيء هو كانت منطقية[١]. وأما إذا أخذت مجرّدة عن هذه التعاريف كلها بأن تؤخذ معقولات الأمور الموجودة، كانت طبيعية أو هندسية أو في غيرهما من الصنائع النظرية ولم تسمّ مقولات.

وينبغي أن يقال فيما يحتاج إليه ها هنا من لواحق المقولات، وهي الحمل[٢] على المجرى الطبيعي وعلى غير المجرى الطبيعي، وما هو بالذات وما هو بالعرض[٣] والمتقابلات، واللوازم وما معنى المتقدم[٤] والمتأخر ومعاً. فالمحمول على المجرى الطبيعي هو أن يحمل ما سوى الجوهر من الأجناس العالية وأنواعها على الجوهر أو أنواعه وأشخاصه، ويؤخذ الجوهر أو أنواعه أو أشخاصه[٥] موضوعات في القضايا لسائر المقولات، كقولنا الإنسان أبيض وما أشبه ذلك. والمحمول على غير المجرى الطبيعي هو أن يحمل الجوهر أو شيء من أنواعه أو أشخاصه على شيء من سائر الأجناس العالية أو على أنواعها أو أشخاصها، كقولنا الأبيض هو حيوان، أو قولنا هذا القائم هو زيد، أو أن يحمل الشخص على كلي، كقولنا الإنسان هو زيد.

(آ) القول في معنى ما هو بالذات وما هو بالعرض

ويقال أن الأمر في الشيء أو به أو له أو منه أو إليه أو عنه أو عنده أو عليه أو معه بالذات، إذا كان في طباع الأمر أن يكون منسوباً إلى ذلك[٦] الشيء، أو أن يكون في 35A طباع الشيء أن ينسب إليه[٧] ذلك الأمر بأحد تلك الأنحاء، أو أن يكون ذلك في طباعهما جميعاً. ويقال إنه بالعرض متى كان منسوباً إليه بأحد هذه الأنحاء ولم يكن ذلك ولا في طباع واحد منهما[٨]، بل يكون قد اتّفق ذلك اتفاقاً، مثل أن يذبح حيوان

---

١. (منطبقة) [ك].
٢. (المحمول) [D وك وم].
٣. (بالوصف) [م].
٤. (وما معنى) [+ م ون].
٥. (ويؤخذ... أشخاصه) [— م].
٦. (ذلك) [— م].
٧. (إلى) [D وك وم].
٨. (منها) [D].

فيموت[١] فيوافق ذلك لمعان برق أو طلوع شمس ، فإنه يقال في الموت إنه كان عند الذبح أو عنه أو به ، ويقال إنه كان[٢] عند طلوع الشمس أو عند[٣] البرق أو عنه ، غير أنه عن الذبح أو عنده أو به أو معه[٤] بالذات ، وعند البرق أو عنه[٥] بالعرض ، وكذلك هو عند[٦] طلوع الشمس أو عنه بالعرض.

(ب) القول في المتقابلات

والمتقابلان هما الشيئان اللذان لا يمكن أن يوجدا معاً في موضوع واحد من جهة واحدة في وقت واحد. والمتقابلات أربعة : المضافان[٧] ، والمتضادان ، والعدم والملكة ، والموجبة[٨] والسالبة. فالمضافان مثل الأب والابن متقابلان[٩] ، لا يمكن أن يكون انسان واحد بعينه أباً وإبناً معاً في وقت واحد من جهة واحدة ، حتى يكون أباً لإنسان ما وإبناً لذلك الإنسان بعينه ، وكذلك العبد والمولى وباقي المضافات. وقد تقدّم ما معنى المضافات وخواصّها. والمتضادان هما الأمران اللذان البعد بينهما في الوجود غاية البعد ، وكل واحد منهما في الطرف الأقصى من الآخر في التباين ، وهما تحت جنس واحد ، والقابل[١٠] لهما موضوع واحد بعينه. والمتضادان صنفان : صنف ليس بينهما متوسط ، مثل الزوج والفرد ، وصنف بينهما متوسط ، مثل البياض والسواد ، والحرارة والبرودة. والذي بينهما متوسّط منه ما هو طبيعي دائم الوجود لشيء ما وغير دائم لشيء آخر ، مثل الحرارة والبرودة ، فإن الحرارة دائمة في النار ، والبرودة دائمة في الجمد[١١] ، وغير دائمتي الوجود في الحجر والحديد والماء ، ومنها ما هو غير دائم لشيء أصلاً ، مثل 36B

---

١. (فيموت) [— D].
٢. (عند الذبح... إن كان) [— م].
٣. (لمعان) [+ م ون].
٤. (أو معه) [— م ون].
٥. (البرق أو عنه) [— م].
٦. (عند) [— م].
٧. (المضافات) [م].
٨. (والملكة أو الممكنة) [+ م].
٩. (لأنه) [+ D ون].
١٠. (المقابل) [D].
١١. (وهما) [+ D].

القيام والقعود، والعدل والجور. والمتوسطات التي بين المتضادَّيْن اللذين بينهما متوسط إنما تكون مختلطة[١] من الطرفين. فربما كان للمتوسطات أسماء، مثل الألوان المتوسطة بين البياض والسواد، فإن لها[٢] أسماء وهي الخضرة والحمرة والغبرة والشهبة وغير ذلك. وربما لم يكن لها أسماء، فتكون العبارة عنها بسلب الطرفين جميعاً، وربما كانت العبارة عنها بجمع الطرفين جميعاً، لأن في المتوسط [٣] من كل واحد من الطرفين بعضه لا كلّه، فالذي يسلب عنه الطرفين ينفي[٤] أن يكون فيه كل واحد منهما على التمام، والذي توجب له الطرفين فإنما توجب[٥] فيه له من كل واحد منهما بعضه. والموضوع للمتوسط والطرفين[٦] موضوع واحد، وليس المتوسط بين المتضادين أن يكون كل واحد من الطرفين في جزء من الجسم غير الجزء الذي فيه الآخر، على ما ظنّه قوم. وذلك أن الطرفين، إذا كانا في جزئين[٧] فهما في[٨] موضوعين مختلفين، ولا فرق في الموضوعين المختلفين بين أن يكونا في جسم واحد أو في جسمين، لأنه لا فرق فيهما[٩] 36A كانا متقاربين أو متباعدين. ولو كان يلزم في الشيء الواحد أن يكون فيه المتوسط بين المتضادين، إذا كان[١٠] الطرفان في جزئين منه مختلفين، لكان عدد التسعة مثلاً لا زوجاً ولا فرداً، ولكان بين الزوج والفرد متوسط، إذ كان بعض أجزاء التسعة[١١] زوجاً وبعضه فرداً. واللذان ليس[١٢] بينهما متوسط إذا كان القابل[١٣] لهما موجوداً فليس يخلو من أن يكون فيه أحدهما، مثل الزوج والفرد اللذيْن لا يخلو من أحدهما عدد أصلاً. واللذان بينهما متوسط إذا لم يكن ولا واحد منهما لموضوع ما بالطبع، فقد يخلو الموضوع القابل[١٤] لها منهما جميعاً، فإن الماء لمّا لم تكن الحرارة والبرودة لازمة له

---

١. (مختلفة) [D].
٢. (لها) [D ون].
٣. (قوة) [+ م ون].
٤. (يبقى) [D]. (ينبغي) [ن].
٥. (توجب) [D وم].
٦. (والطرفين) [— م ون].
٧. (موجودين) [م ون].
٨. (في) [— D].
٩. (بينهما) [ب] تحت الكلمة.
١٠. (كانا) [D].
١١. (السبعة) [م ون].
١٢. (ليس) [— D].
١٣. (المقابل) [D].
١٤. (المقابل) [D].

دائماً، أمكن في وقت ما ألّا يكون[١] حاراً ولا بارداً، بل يكون فيه المتوسط بينهما. فإذا كان أحدهما لموضوع ما بالطبع، مثل الرطوبة في الماء والبرودة للجمد والحرارة للنار، لم يخْلُ القابل[٢] له منه. والمتضادان قد يكونان تحت جنس واحد قريب، مثل السواد والبياض اللذَيْن تحت اللون، وقد يكونان تحت جنسين متضادين، هما نوعان متوسطان تحت جنس واحد، مثل العدل والجور، فإن[٣] العدل تحت الفضيلة والجور تحت الرذيلة، والفضيلة والرذيلة تحت الملَكة[٤]. والعدم على أصناف منها ألّا يوجد في الموضوع ما شأنه أن يوجد فيه، في الحين الذي شأنه أن يوجد فيه[٥]، غير أنه يمكن أن يوجد له فيما بعد في أي وقت اتفق من المستقبل، مثل الغنى والفقر، ومنها ألا يوجد في الموضوع ما شأنه أن يوجد فيه، في الحين الذي شأنه أن يوجد فيه، من غير أن يمكن وجوده له في المستقبل، مثل العمى والصلع، ومنها ألا يوجد في الموضوع ما شأنه أن يوجد فيه في الحين الذي شأنه أن يوجد فيه، كما من شأنه أن يوجد فيه[٦]، مثل الحَوَل في العين والزمانة في الأعضاء. فقد بَانَ أن المتضادين[٧] متقابلان إذ كان لا يمكن أن يجتمعا في موضوع واحد من جهة واحدة في وقت واحد، وكذلك العدم والملكة، مثل البصر والعمى، والفقر[٨] والجدة. وكذلك الموجبة والسالبة المتقابلتان وهما اللتان موضوعها واحد ومحمولها واحد، وسائر الشرائط الذي ذكرت في باب النقيض[٩]، إذ كان إيجاب الشيء الواحد وسلب ذلك الشيء بعينه لا يجتمعان على الصدق في موضوع واحد بعينه، من جهة واحدة في وقت واحد[١٠]، كقولنا أبيض وليس بأبيض، فإنهما لا يمكن أن يوجدا أو يصدقا في شخص واحد مثل زيد في وقت واحد من جهة واحدة. ولا أيضاً إذا صدقا على أمر[١١] كلي أُخذ مُهْمَلاً بلا سور، 37B

١. (لا) [+ م]. (أن يكون) [ن].
٢. (المقابل) [D].
٣. (فإن) [— م].
٤. (والحال قد يكون تحت جنسيها جنسان لشيء آخر مثل الخير والشر) [+ م ون].
٥. (له) [م].
٦. (ومنها ألا يوجد... كما من... فيه) [— م ون].
٧. (فهذان المتضادان) [D].
٨. (والغنى) [+ D].
٩. (القضايا) [م ون].
١٠. (من جهة... واحد) [— م ون].
١١. (أمر) [— م ون].

يكون صدقهما عليه من جهة واحدة ، كقولنا الإنسان أبيض والإنسان ليس بأبيض ، بل إنما يصدق السالب المهمل من موضوعه على بعض غير البعض الذي صدق عليه الموجب المهمل المقابل له ، فيكون موضوعاهما[١] في الحقيقة إثنين. وكذلك صدق ما تحت المتضادين ، فإنه إنما يصدق السالب منهما من موضوعه على بعض غير البعض الذي صدق عليه الموجب المقابل له ، كقولنا إنسان ما أبيض ، ليس كل إنسان أبيض ، فإن قولنا أبيض يصدق من الإنسان على بعض غير البعض الذي صدق عليه ليس بأبيض[٢] . القضايا المتناقضة والقضايا المتضادة ، فأمرها بيّن[٣] أنها متقابلة[٤] ، إذ كانت لا تجتمع في الصدق على شيء من موضوعاتها. وأما كذب القضيتين المتضادتين في المادة الممكنة ، فإن ذلك لا يزيل تقابلها ، إذ كان في المتقابلات ما قد يخلو الموضوع منهما ، وهما الضدّان اللذان بينهما متوسط ، وليس يزيل تقابلهما أن يفقدا[٥] معاً ، فكذلك لا يزيل تقابل القضيتين المتضادتين أن يكذبا[٦] معاً في المادة الممكنة. فبيّنٌ أن كل قضيتين كانت إحداهما موجبة والأخرى سالبة ، وكانت فيهما الشرائط المذكورة فهما متقابلتان[٧] . والفرق بين المضافين وبين باقي المتقابلات أن المضافين إذا وجد أحدهما أيّهما اتّفق لزم ضرورة أن يكون الآخر موجوداً ، فإنه إذا وجد الإبن لزم ضرورة أن يوجد الأب. وليس شيء من سائر[٨] المتقابلات كذلك ، فإنه إذا وجد البياض في موضوع لم يلزم ضرورة أن يوجد السواد ، لا في ذلك الموضوع ولا في موضوع آخر ، وكذلك سائر المتضادات. وكذلك الملكة والعدم ، مثل البصر والعمى ، والجهل والعلم ، والجدة والفقر ، فإنه إذا وجد حيوان ما بصيراً لم يلزم ضرورة أن يوجد العمى لا في ذلك الحيوان ولا في حيوان آخر ، فإن الحيوان المعروف بالخِلْدِ[٩] ليس يقال فيه أنه أعمى إذ لم يكن له بصر ، لأن من شرائط العدم ألا يوجد في الموضوع

37A

38B

١. (موضوعهما) [D].
٢. (فإما) [D] (وأما) [م ون].
٣. (فأمر هاتين) [م وD].
٤. (متقابلات) [م ون].
٥. (يصدقا) [م ون].
٦. (يكونا) [D].
٧. (متقابلتين) [D].
٨. (سائر) [— م].
٩. (بالجُلْدِ) [D].

ما شأنه أن يوجد فيه، وليس من شأن الخِلد أن يوجد له البصر، «ولذلك»[١] ليس الذي به هو عمى. ومع ذلك فإنه ليس فقده للبصر[٢] لازماً ضرورة، لأن وجد في الحيوان ما هو بصير. وكذلك القضايا المتقابلة فإنه ليس إذا صدقت الموجبة منهما لزم ضرورة أن تصدق السالبة، وذلك بيّن في القضايا المتضادة[٣] وفي المتناقضة، وكذلك فيما تحت المتضادين إذا كانا في المواد الضرورية والممتنعة، وأما في الممكنة فإنه قد يخيّل في ظاهر الناظر أن قولنا بعض الناس أبيض يُفْهَم معه أن بعضهم ليس بأبيض، وأن قولنا ليس كل إنسان أبيض يُفْهَم معه أن بعضهم أبيض، لكن ليس ذلك بالضرورة، فإن قولنا ليس كل إنسان أبيض[٤] إنما هو رفع البياض عن بعض الناس والباقون لم يفرض[٥] لهم بحكم لا بإيجاب ولا بسلب، ولا يدري هل يوجب لهم البياض أو يسلب عنهم. والدليل على أن سلب البياض عن بعض الناس ليس يلزم عنه ضرورة أن يصدق إيجاب البياض على بعض آخرين، أنّا إذا جعلنا من الناس من يصدق سلب البياض عن جميعهم، مثل الزنج مثلاً فصدق[٦] قولنا ولا زنجي واحد أبيض، كان قولنا ليس كل زنجي أبيض، أو بعض الزنوج ليس بأبيض صادقاً أيضاً مع السالب الكلي. ولو كان 38A قولنا بعض الزنوج ليس بأبيض يلزم عنه ضرورة أن يكون فيهم من هو أبيض، لما صدق مع السالب الكلي، إذ كان السالب الكلي نقيضاً للموجب الجزئي اللازم في ظنّهم عن السالب الجزئي[٧]. والفرق بين العدم والضدّ أن الضدّين كل واحد منهما أمر موجود، إذا ارتفع أحدهما عن الموضوع فورد ضدّه خلفه في ذلك الموضوع، فيجتمع فيه أن يرتفع الأول عنه ويوجد مكانه الثاني. وأما العدم فليس هو أمراً يخلف في الموضوع الأمر الذي ارتفع، بل هو فقد الأمر الأول وارتفاعه عنه، من غير أن يخلف بدله أمر موجود، ويتبيّن[٨] ذلك من الغنى والفقر والصلع وأشباه ذلك. والفرق أيضاً بين

---

١. (ولذلك) [+ م ون].
٢. (فقد البصر) [D].
٣. (المتصلة) [D وم].
٤. (لكن ليس... أبيض) [— م ون].
٥. (يعرض) [D].
٦. (فإنه يصدق) [م ون].
٧. (ليفهم في ظن من ظن أن سلب البياض عن بعض الناس يلزم عنه ضرورة إيجاب البياض على بعض آخرين). [+ م ون].
٨. (وتبيين) [م وD].

الموجبة والسالبة المتقابلتين وبين سائر المتقابلات بيّنٌ، لأن الموجبة والسالبة [١] كل واحدة منهما قضية، وهو قول تركيبه تركيب إخبار، وكل واحدة منهما إما صادقة وإما كاذبة. وليس شيء من سائر المتقابلات لا صادقاً ولا كاذباً، إذ كان كل واحد منهما أمراً مفرداً، والأمر المفرد لا يصدق ولا يكذب كان معقولاً أو ملفوظاً به. وانفراد كل واحد من سائر المتقابلات لا يزيل التقابل عنهما [٢]، مثل البياض والسواد. فإن انفراد كل واحد منهما لا يزيل تقابلهما ولا تقابل العمى والبصر ولا تقابل الأبوة والبنوة، ويزيل تقابل الموجبة والسالبة إذا كانا أمرين مفردين أو لفظتين مفردتين. وإنما يستفيدان التقابل متى كانا مركبين [٣]، وكذلك المشتقة من سائر المتقابلات هي أيضاً متقابلة. 39B مثل الأبيض والأسود في المتضادين، والأعمى والبصير في العدم والملكة، والأب والابن في المضافين، غير أنه ولا بهذا أيضاً يصير [٤] كل واحد منهما إما صادقاً وإما كاذباً، إذ كانت أيضاً ألفاظاً وأموراً مفردة. وأيضاً فإن القضايا المتقابلة قد يوجد فيها ما يقتسم الصدق والكذب، ولا يوجد [٥] في شيء من سائر المتقابلات متقابلان يقتسمان الصدق والكذب، إذ كانت أيضاً أموراً مفردة، لكن القضايا التي محمولاتها [٦] باقي الأمور المتقابلة هي لا محالة إما صادقة وإما كاذبة، كقولنا زيد أبيض، زيد أسود، زيد أعمى، زيد بصير، زيد أب، زيد إبن، فهي تشبه الموجبة والسالبة المتقابلتين. وكذلك إن أُخِذَت موضوعات هذه كلية، كقولنا الإنسان ابيض، الإنسان أسود، وكذلك في باقي المتقابلات [٧] وكذلك إن جعلت معها أسوار [٨] كقولنا كل إنسان أبيض إنسان ما أسود [٩]، وكل نار حارة وكل نار ما [١٠] باردة، حتى تكون تلك شبيهة بالقضايا المتضادة، وهذه شبيهة بالمتناقضة. وكذلك قولنا إنسان ما أبيض، إنسان ما أسود، نار ما حارة، نار ما باردة، يشبه ما تحت المتضادين. فقد يظنّ بكل

---

١. (المتقابلتين وبين... والسالبة) [— م ون].
٢. (عنها) [D].
٣. (كانتا مركبتين) [م ون].
٤. (في تركيب) [D].
٥. (ولا) [+ م ون].
٦. (فصولها [ح].
٧. (وكذلك... المتقابلات) [+ م].
٨. (أضداد) [D].
٩. (وكل إنسان أسود) [م وD].
١٠. (ما) [— D].

صنف من هذه أن قوتها في اقتسام الصدق والكذب قوة نظائرها من الموجبات والسوالب المتقابلة ، مثال ذلك قولنا زيد أبيض ، زيد أسود ، زيد خيّر ، زيد شرير ، قد يظنّ أنها تقتسم الصدق والكذب كما تقتسم الموجبات والسوالب الشخصية المتقابلة ، 39A
كقولنا زيد أبيض ، زيد ليس بأبيض ، زيد خيّر ، زيد ليس بخيّر . وليس الأمر كذلك بل الشخصيات التي محمولاتها أمور متضادة إنما تقتسم الصدق والكذب ، إذا كانت موضوعاتها موجودة[١] ، وإن كانت موضوعاتها غير موجودة كذبت كلها ، كقولنا زيد أبيض ، زيد أسود ، زيد خيّر زيد شرير ، فإن هذه إنما تقتسم الصدق والكذب إذا كان زيد ذلك موجوداً . وأما إذا كان غير موجود فتكذبان[٢] جميعاً . وأما قولنا زيد خيّر ، زيد ليس بخيّر ، فإن أحدهما صادق والآخر كاذب ، وجد زيد أو لم يوجد . وكذلك سائر القضايا الموجبة والسالبة المتقابلة الشخصية ، وكذلك الحال في القضايا التي تشبه المتناقضات من التي محمولاتها أضداد ، كقولنا كل نار حارة ، نار ما باردة ، في المادة الضرورية والممتنعة ، وقولنا كل انسان أبيض انسان ما أسود ، في المادة الممكنة ، فإن هذه كلها إنما تقتسم الصدق والكذب متى كانت موضوعاتها موجودة . فإن كانت موضوعاتها غير موجودة فكلّها كاذبة . وأما الموجبة والسالبة التي هي نظائر هذه في المتناقضات فإنها تقتسم الصدق والكذب ، كانت موضوعاتها موجودة أو غير موجودة ، كقولنا كل نار حارة ، ليس كل نار حارة ، كل إنسان أبيض ، ليس كل انسان أبيض ، وكذلك قولنا العالم متكّون العالم[٣] أزلي ، فإنه إن لم يكن العالم موجوداً 40B
كانا جميعاً كاذبين . وقولنا كل عالم متكوّن ، ليس كل عالم متكوّناً يقتسمان الصدق والكذب ، كان العالم موجوداً أو غير موجود . وكذلك الحال في القضايا التي هي نظائر المتضادات من التي توضع المحمولات فيها أضداداً ، كقولنا كل نار حارة ، كل نار باردة ، كل إنسان أبيض ، كل إنسان أسود . فإن التي هي[٤] والممتنعة فإنها تكذب ها

---

١. (إذا ... موجودة) [— م] .
٢. (كذبا) [م ون] .
٣. (إن لم يكن العالم متكوّن فالعالم أزلي) [م ون] .
٤. (من هذه نظائر ما شأنه أن يقتسم الصدق والكذب في الموجبات والسوالب من المتضادات التي هي في الضرورية ...) [+ D وم ون] .

هنا إذا كانت موضوعاتها غير موجودة وتقتسم الصدق والكذب هناك وإن كانت موضوعاتها غير موجودة[١] . وكذلك الحال في نظائر ما تحت المتضادات ، كقولنا نار ما حارة ، نار ما باردة ، إنسان ما أبيض ، إنسان ما أسود ، فإن هذه كلها كاذبة إذا لم تكن موضوعاتها موجودة ، وكذلك المهملات منها . ومع ذلك فإن من المتضادات ما لا يوجد إلّا في موضوعات محدودة تخصّها ، مثل الزوج والفرد في العدد والاستقامة والانحناء في الخطوط ، فإذا أُخِذت هذه في غير موضوعاتها وإن كانت تلك الموضوعات موجودة ، كقولنا كل بياض فهو فرد ، وكل بياض فهو زوج ، وكل حرارة فهي مستقيمة ، وكل حرارة فهي منحنية ، كانت كاذبة . فإذا أوجبت أو سُلِبت اقتسمت الصدق والكذب ، كقولنا كل بياض فهو فرد ، ليس كل بياض فرداً أو[٢] لا بياض واحد فرد ، وكذلك كل حرارة فهي منحنية ، وليس كل حرارة منحنية ، أو ولا حرارة واحدة منحنية[٣] . والأضداد التي بينها متوسط فإنها يمكن أن تكذب جميعاً على 40A موضوعاتها ، إذ كان قد يمكن أن يكون فيها بعض المتوسطات . فلذلك ينبغي إن كان مزمعاً[٤] أن تكون الموجبات التي محمولاتها أضداد قوتها قوة الأقاويل الموجبة والسالبة المتقابلة ، أن تؤخذ[٥] الأضداد في موضوعاتها التي تخصّها ، وتؤخذ[٦] الموضوعات موجودة ، وعلى أن يكون كل موضوع منها لا يخلو من أحد المتضادات التي شأنها أن تكون فيه . فحينئذ إذا أخذت في هذه نظائر الموجبات والسوالب المتقابلات ، قامت مقامها ، وصدقت حينئذ حيث تصدق تلك ، وكذبت حيث تكذب تلك ، وإقتسمت الصدق والكذب حيث تقتسم تلك الصدق والكذب ، كقولنا كل عدد زوج ، وكل عدد فرد ، فإن قوة هذين قوة قولنا كل عدد زوج[٧] ، ولا عدد واحد زوج . فلذلك صارتا تكذبان كما يكذب هذان ، وقولنا[٨] كل ثلاثة عدد فرد وكل ثلاثة عدد زوج ، إذا كانت الثلاثة موجودة ، تقتسم الصدق والكذب ، كما يقتسم قولنا كل ثلاثة فرد ولا

١. (وتقتسم... موجودة) [— م].
٢. (فرد ولا...) [م ون].
٣. (وليس كل... أولاً... منحنية) [— D وم].
٤. (مرتباً) [م ون].
٥. (يوجد) [م ون].
٦. (يوجد) [م ون].
٧. (وكل عدد فرد... زوج) [— م ون].
٨. (وكقولنا) [م ون].

ثلاثة واحدة فرد[١]، وقولنا عدد ما فرد وعدد ما زوج، إذا كان موضوعهما موجوداً يصدقان، كما يصدق قولنا عدد ما فرد، ليس كل عدد فرداً، وقولنا بعض الثلاثات فرد، بعض الثلاثات زوج يقتسمان الصدق والكذب، كما يقتسم ذلك[٢] قولنا بعض الثلاثات فرد وبعضها ليس بفرد، وقولنا كل عدد فرد وبعض الأعداد زوج، يقتسمان الصدق والكذب، كما يقتسم ذلك قولنا كل عدد فرد ليس كل عدد فرداً. فالأقاويل 41B التي تتقابل على أنها موجبة وسالبة هي أعمّ من نظائرها التي تتقابل بأن تؤخذ محمولاتها أضداداً، إذ كانت تلك تقتسم الصدق والكذب، كانت موضوعاتها موجودة أو غير موجودة، كانت محدودة أو غير محدودة. فتقابل الإيجاب والسلب أكمل من تقابل الموجبات التي توضع[٣] محمولاتها أضداداً، فإذاً ليس ينبغي أن تجعل المطلوبات موجبات محمولاتها أضداداً بل النقايض، ولا ينبغي أيضاً أن تؤخذ في قياس الخُلْف اللّهُمَّ إلا أن يضطر إلى ذلك فيستعملها. إذ كانت قوتها قوة الموجبة والسالبة المتقابلتين، بأن تكون فيها[٤] الشرائط الثلاث التي ذكرناها، على مثال ما تؤخذ في الهندسة، كقولنا هذا إما أكبر وإما أصغر وإما مساو. وينبغي أن تعلم أن حال العدم والملكة في جميع هذه التي أحصيناها[٥] حال المتضادَّيْن، إلا أن العدم والملكة موضوعهما محدود، فهي تجري مجرى المتضادات التي لها موضوعات خاصة. فإن أردنا أن تكون قوتهما قوة الموجبة والسالبة المتقابلتين، فينبغي أيضاً أن يكون فيها[٦] سائر الشرائط التي ذكرت في المتضادات، وهو أن يكون موضوعهما موجوداً وخاصاً بهما وألا يخلو الموضوع من أحدهما ولا في وقت من الأوقات. وهذه بأعيانها ينبغي أن تكون في المضافين أيضاً، حتى تكون قوتهما[٧] قوة الموجبة والسالبة المتقابلتين.

---

١. (كل ثلاثة ... فرد) [— م].
٢. (ذلك) [— م ون].
٣. (وضع) [D].
٤. (فيها) [م ون].
٥. (وصفناها) [D].
٦. (فيهما) [م ون].
٧. (قوتها) [D].

(ج) القول في المتلازمة[١]

41A والمتلازمان هما الشيئان اللّذان إذا وجد أحدهما وجد الآخر بوجوده. واللازم قد يكون لازماً بالعرض، مثل ما نقول إن جاء زيد إنصرف عمرو، إذا اتفق أن وجد[٢] ذلك في حين ما، فإن انصراف عمرو لازم لمجيء زيد لكنه بالعرض. وقد يكون بالذات[٣]، واللازم بالذات قد يكون لازماً على الأكثر، كقولنا إذا طلعت الشِعْرى[٤] العبور بالغداة اشتدّ الحرّ وانقطعت الأمطار، فإن ذلك لازم لطلوع الشِعْرَى[٤] بالذات لكن على الأكثر. وقد يكون لازماً باضطرار وهو[٥] الدائم اللزوم الذي لا يمكن أن يفارق الشيء الذي بوجوده وجد. وهو أن يكون في أي وقت وجد الشيء[٦] وجد اللازم عنه ولا يخلو ولا في وقت من الأوقات منه.

والمتلازمان باضطرار ضربان: ضرب تام اللزوم وضرب غير تام اللزوم. واللذان لزومها تام هما اللذان اذا وجد أيّهما اتفق، وجد الآخر بوجوده ضرورة. وهو أن يكون الأول منهما إذا وُجِدَ وُجِد الثاني ضرورة، وإذا وُجِد الثاني[٧] وُجدَ الأول ضرورة. وهما اللذان يتكافآن في لزوم الوجود مثل طلوع الشمس ووجود النهار[٨]، واللذان لزومها غير تام هما اللذان إذا وجد الأول منهما وجد الثاني ضرورة، وإذا وجد الثاني لم يلزم ضرورة وجود الأول. وهما اللذان لا يتكافآن في لزوم الوجود مثل الإنسان والحيوان، فإن الإنسان إذا وجد وجد الحيوان ضرورة، وإذا وجد الحيوان لم يلزم ضرورة أن يوجد الإنسان. واللذان لا يتكافآن في لزوم الوجود، فإن اللازم منهما إذا 42B ارتفع ارتفع ضرورة الشيء الذي عنه كان لزوم وجوده، مثل الإنسان والحيوان. فإن الحيوان إذا ارتفع لزم ضرورة أن يرتفع الإنسان، لأنه إذا ارتفع الحيوان[٩] ولم يرتفع الإنسان وبقي موجوداً وكان بوجود الإنسان يوجد الحيوان، لزم ضرورة إذا ارتفع

---

١. (المتلازمات) [D].
٢. (يكون) [م ون].
٣. (تعريف المتلازمان، اللازم بالذات وبالعرض) [هـ A ب].
٤. (الشهر) [ح].
٥. (وهو) [D وم ون].
٦. (الذي) [+ م ون].
٧. (وإذا وجد الثاني) [— م ون].
٨. (وهما اللذان... ووجود النهار) [— D].
٩. (لزم ضرورة... الحيوان) [— م].

الحيوان أن يكون الحيوان موجوداً في الحين الذي هو فيه غير موجود ، فيصير شيء واحد موجوداً وغير موجود معاً ، من جهة واحدة بعينها ، وذلك محال ، وعلى هذا المثال فإنه يلزم في اللذين يتكافآن في لزوم الوجود أن يكون إذا ارتفع أيّهما اتفق ارتفع [١] الآخر. وكذلك المتعاندان ضربان : ضرب عنادهما تام وضرب عنادهما غير تام ، فالتام العناد[٢] ، هما اللذان إذا وجد أيّهما اتفق ارتفع الآخر ، وإذا ارتفع أيّهما اتفق وجد الآخر. وغير التام هما اللذان[٣] اذا ارتفع أحدهما أيّهما اتفق لم يلزم ضرورة وجود الآخر. فلذلك يمكن أن تؤخذ المعاندات[٤] بالعكس فتعدّ في اللوازم ، إذا كان ارتفاع الثاني منهما لازماً عن وجود الأول ، فكذلك إذا كان الثاني موجوداً لزم أيضاً ارتفاع الأول. فالمتلازمة[٥] هي التي تؤلف منها الشرطية المتصلة ، والمتقابلات[٦] هي التي تؤلف منها الشرطية المنفصلة. ويلحق التي لزومها تام أنه إذا استثني أيّهما اتفق من مقدم أو تال لزم عنه الآخر ، وإذا استثني مقابل أيّهما اتفق لزم ضرورة مقابل الآخر. وأما التي لزومها غير تام ، فإنه إنما ينبغي أن يستثنى فيها إما المقدم وإما مقابل التالي[٧] ، حتى يصير قياساً. والمتقابلات كلها إذا أُخذ كل متقابلين منها في موضوع واحد ، كانت متعاندة ، وأُلّفت منها الشرطية[٨] المنفصلة ، وإذا أخذت في موضوعين لم يكونا متلازمين إلا المضافين ، فإنه إذا وجد أحدهما في موضوع لزم ضرورة أن يوجد الآخر في موضوع ما آخر. مثال ذلك الأب والابن ، فإن زيداً إن[٩] كان إبناً لزم ضرورة أن يكون له أب[١٠]، وإن كان عمرو أباً لزم ضرورة أن يكون له إبن. فلذلك يصير المضافان متلازمين إذا أُخذا في موضوعين ، فتؤلف منهما الشرطية المتصلة وإذا أُخذا في موضوع واحد أُلّف منهما الشرطية المنفصلة. واللازم ليس إنما ينبغي أن يؤخذ لزومه لزوم وجود شيء عن وجود[١١] آخر فقط ، بل لزوم لا وجود شيء عن لا وجود شيء آخر ،

---

١. (أن يرتفع) [D ون].
٢. (لعنادهما) [D وم].
٣. (إذا وجد أيهما... اللذان) [— م].
٤. (المتعاندان) [م]. و(المتقابلات) [م ون].
٥. (فالمتلازمات) [D وم].
٦. (المتعاندات) [م ون].
٧. (التام) [D].
٨. (ههنا التركيب) [D].
٩. (إذا) [م ون].
١٠. (أيوجد الآخر في موضوع ما يكون له...) [+ م ون].
١١. (شيء) [م ون].

ولزوم[١] لا وجود شيء عن وجود شيء آخر، ووجود شيء عن لا وجود شيء آخر. فلذلك إذا أخذ المتعاندان بالعكس في الوجود، أمكن أن تؤلف[٢] منهما الشرطية المتصلة، كقولنا إن كان هذا العدد زوجاً فهو ليس بفرد، وما أشبه ذلك.

(د) القول في معنى المتقدم والمتأخر

والمتقدم يقال على أنحاء كثيرة، المتقدم بالزمان، والمتقدم بالطبع، والمتقدم بالمرتبة، والمتقدم بالكمال، والمتقدم بأنه سبب وجود الشيء. فالمتقدم بالزمان، أمّا في الماضي، فما كان زمانه أبعد من الآن، وفي المستقبل ما كان زمانه أقرب إلى الآن. والمتأخر بالزمان فعلى عكس ذلك، أما في الماضي، فما كان زمانه أقرب إلى الآن، وفي المستقبل ما كان زمانه أبعد من الآن. والمتقدم بالطبع هو في الشيئين اللذين لا يتكافآن في لزوم الوجود، فإن اللازم منهما يقال إنه متقدم للذي عنه لزم، متى لم يكن الذي عنه لزم سبباً[٣] لوجود اللازم، والذي عنه لزم هو المتأخر بالطبع، مثل الإنسان والحيوان، والاثنين[٤] والواحد، وذلك أن المتقدم منهما هو الذي إذا ارتفع ارتفع الآخر ضرورة، وإذا وجد لم يلزم ضرورة أن يوجد الآخر. وهذه حال اللازم فيما لا يتكافآن. وذلك أنه يلزم ضرورة عن شيء ما، ولا يكافئه في لزوم الوجود، ويرتفع ذلك بارتفاعه، ولا يرتفع بارتفاع ذلك. فإن الحيوان هو اللازم عن الإنسان، ولا يكافئ الإنسان في لزوم الوجود، ويرتفع الإنسان بارتفاعه ولا يرتفع هو بارتفاع الإنسان[٥]، فإن الحيوان هو المتقدم بالطبع والإنسان هو المتأخر، وكذلك الاثنان[٦] هو المتأخر والواحد هو المتقدم[٧]. والمتقدم في المرتبة هو الأقرب إلى مبدأ ما محدود، كان ذلك في المكان أو في

43B

---

١. (ولزوم) [— م وD].
٢. (يولد) [D].
٣. (شيئا) [D].
٤. (والانسان) [D].
٥. (ولا يكافئ الإنسان... بارتفاع الإنسان) [— م].
٦. (الإنسان) [D].
٧. (بالطبع) [+ م ون].

القول أو غير ذلك[١] . أما في المكان فمثل ما تقول زيد متقدم عند الملك في المجلس لعمرو[٢] . وأما في القول فمثل ، أن صدر الكتاب والقول متقدم للاقتصاص. والمتقدم في الكمال هو أكمل الشيئين وأفضلها إما في علم أو في صناعة أو غير ذلك ، مثل ما يقال في أكمل المتطبّبين في الطب ، إنه متقدم للذي هو[٣] دونه. وكذلك قد يقال في 43A نوعين مختلفين ، مثل الحكمة وصناعة الرقص ، فإن الحكيم يقال إنه متقدم في الشرف على الرّقاص. والمتقدم بأنه سبب[٤] هو السبب من[٥] الشيئين اللذين يتكافآن في لزوم الوجود ، مثل طلوع الشمس ووجود النهار ، فإنهما يتكافآن في لزوم الوجود غير أن طلوع الشمس هو السبب في وجود النهار ، فهو متقدم لوجود النهار ، بما أنه سبب له لا غير. والسبب في الجملة بما أنه سبب ، كيف كان ذلك هو متقدم للشيء الكائن عنه ، ولا يمتنع أن يكون سبب ما يتقدم بالزمان الشيء الكائن عنه ، مثل البناء والحائط ، فيجتمع التقدم بوجهين: بأنه سبب له ، وبالزمان. وعلى هذا المثال لا يمتنع[٦] في الشيء الواحد أن يكون متقدماً بجميع هذه الوجوه أو بأكثرها[٧] ، وقد لا يمتنع[٨] أيضاً أن يكون الشيء الواحد متقدماً بوجه لشيء ما متأخراً عنه بوجه آخر ، مثل أن يكون أكمل الطبيبين في الطب أحدثهما سناً ، فإن الأحدث متقدم على الأسن[٩] في الكمال متأخر عنه في الزمان.

(هـ) القول في معنى معاً

ومعاً يقال على أنحاء أربعة: أحدها في الزمان ، وهما اللذان وجودهما في الآن واحد ، واللذان بُعدهما من الآن بُعدٌ واحد في الماضي والمستقبل. والثاني بالطبع ، وهو

١. (أو في القول... ذلك) [— م].
٢. (زيد متقدم عندك) [D].
٣. (هو) [— م ون].
٤. (وجود الشيء) [+ م ون].
٥. (بين) [D ون].
٦. (يمنع) [م ون].
٧. (لا يمنع في الشيء الواحد أن يكون متقدماً لجميع المقدمات) [هـ A ب].
٨. (يمنع) [م ون].
٩. (الآخر) [م ون].

أن يكون الشيئان يتكافآن في لزوم الوجود ، من غير أن يكون ولا واحد منهما سبباً لوجود الآخر ، مثل الضعف والنصف . والثالث هما الشيئان اللذان يشتمل عليهما مكان واحد بعينه في العدد ، مثل أن يكون جسمان في مكان ما[١] واحد بالعدد . مثل أن يكون زيد وعمرو في بيت واحد أو[٢] مدينة واحدة ؛ وذلك بأحد وجهين : إما ألّا يكون بين نهايتيهما بعد أصلاً ، وهذان هما أحرى بمعنى معاً في المكان ، وإما أن يكون بينهما بعد ما ؛ وأما المكان الأول ، فلا يمكن أن يشتمل على الجسمين إلا على رأي من يجوّز تداخل الجسمين وتطابق كليتيهما[٣] . والرابع هما الشيئان اللذان بُعدُهما في الترتيب عن مبدأ ما معلوم بعدٌ واحد بعينه ، كان ذلك في المكان أو في القول[٤] ؛ أما في المكان ، فمثل ما يقال زيد وعمرو هما معاً في مرتبة واحدة عن الملك في المجلس ؛ وأما في القول[٥] فمثل الأنواع القسيمة التي رتبتها من الجنس الذي عنه انقسمت رتبة واحدة بعينها .

44B

تم كتاب قاطاغورياس

والحمد لله حق حمده

---

١. (بأين) [+ م ون].

٢. (دار واحد أو) [+ م ون].

٣. (كليهما) [م ون].

٤. (الفعل) [م ون].

٥. (الفعل) [م ون].

لفظ مفرد دال على معنى مفرد يمكن ان يفهم بنفسه وحده ويدل
بنيته لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى والزمان
المحصل هو المحدود بالماضي والحاضر والمستقبل والاداة لفظ
يدل على معنى مفرد لا يمكن ان يفهم بنفسه وحده دون ان يقرن
باسم او كلمة مثل من وعلى وما اشبه ذلك فهذه الاجناس الثلاثة
تشترك في ان كل واحد منها دال على معنى مفرد وقيل في الاسم انه
لفظ لينتظم المركب والمفرد فالمركب مثل قيس عيلان وعبد شمس
والمفرد مثل زيد وعمرو وكلا هذين يدل على معنى مفرد واشترط
في الاسم والكلمة ان المعنى المدلول عليه بهما شانه ان يفهم وحده
لانهما به يباينان الاداة ويشتركان فيه والذي اشترط فيه بعد
ذلك في حد الاسم هو الذي به يباين الاسم الكلمة وذلك بعينه اشترط
ايجابه في حد الكلمة واشترط في حد الكلمة ان تكون دالة على الزمان
لا بالعرض لان كثيرا من الناس يظن ان كل اسم يدل ايضا على زمان
اذ كان كل شيء عندهم في زمان مثل الانسان والحيوان لتخرج منها
الاشياء التي هي في زمان بالعرض وهي التي اذا فهمناها لم يخطر معها
في الذهن الزمان ضرورة مثل الانسان والحيوان وهذه وان كان
كل واحد منها في زمان فاسماؤها ليست تدل على ازمنتها بالذات
بل ان كان ولا بد فبالعرض والكلمة فليست بالعرض تدل على
الزمان بل بالذات وبالاضطرار فان الزمان لا يفارق الكلمة

مخطوطة براتيسلافا ٢٣١/ ص ٤٤ بداية كتاب العبارة.

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب باري أرميناس أي العبارة

---

(١) «دلالات الألفاظ»

الألفاظ الدالة منها [١] مفردة تدلّ على معان مفردة ، ومنها مركبة تدلّ أيضاً على معان مفردة ، ومنها [٢] مركبة تدلّ على معان مركبة . فالألفاظ الدالة على المعاني المفردة ثلاثة أجناس : إسم وكلمة وأداة . فالاسم لفظ دالّ على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده من غير أن يدلّ ببنيته [٣] لا بالعرض على الزمان المحصّل الذي فيه ذلك المعنى . والكلمة لفظ مفرد [٤] دالّ على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده ويدلّ ببنيته [٥] لا بالعرض على الزمان المحصّل الذي فيه ذلك المعنى ، والزمان المحصّل [٦] هو المحدود بالماضي والحاضر والمستقبل . والأداة لفظ [٧] يدلّ على معنى مفرد لا يمكن أن يفهم بنفسه وحده دون أن يقرن [٨] باسم أو كلمة ، مثل من وعلى وما أشبه ذلك . فهذه

44A

---

١. (عنها) [م].

٢. (ومنها) [-- ا].

٣. (بنفسه) [م ون] (ستته) [ا].

٤. (مفرد) [— م ون].

٥. غير واضحة [م وا ون].

٦. (فيه) [+ م].

٧. (لفظ) [-- ح].

٨. (يفرق) [ح] و(يقترن) [ا].

الأجناس الثلاثة تشترك في أن كل واحد منها دالّ على معنى[١] مفرد. وقيل في الإسم إنه لفظ لينتظم المركب والمفرد، فالمركب مثل قيس عيلان وعبد شمس، والمفرد مثل زيد وعمرو، وكلا هذين يدلّ على معنى مفرد. واشترط في الاسم والكلمة أن المعنى المدلول عليه بهما شأنه أن يفهم وحده، لأنهما به يباينان[٢] الأداة ويشتركان فيه. والذي اشترط نفيه[٣] بعد ذلك في حد الاسم هو الذي به[٤] يباين الاسم الكلمة، وذلك بعينه اشترط إيجابه في حد الكلمة، واشترط في حد الكلمة أن تكون دالة على الزمان لا بالعرض، لأن كثيراً من الناس يظن أن كل اسم يدلّ أيضاً على زمان، إذ كان كل شيء عندهم في زمان، مثل الإنسان والحيوان؛ لتخرج عنها الأشياء التي هي في زمان بالعرض، وهي التي إذا فهمت لم ينجر معها في الزمان ضرورة، مثل الإنسان والحيوان[٥]. وهذه وإن كان كل واحد منها في زمان فأسماؤها ليست تدلّ على أزمنتها بالذات، بل إن كان ولا بد فبالعرض. والكلمة فليست بالعرض تدلّ على الزمان بل بالذات وبالاضطرار. فإن الزمان لا يفارق الكلمة أصلاً. واشترط[٦] أن تكون دلالتها على الزمان ببنيتها لتخرج عنها الألفاظ الدالّة على أصناف الحركات، مثل المشي والعدو. فإن معاني هذه إذا فهمت انجر[٧] الزمان معها في الذهن[٨] ضرورة، وليس الزمان مقترناً بها إلا[٩] بالعرض، إذ كانت لا يمكن أن تفارق الزمان، وهذه وإن كان الزمان غير مفارق لها، فليست ألفاظها هي التي تفهم الزمان ببنيتها[١٠] وأشكالها، ولكن يلزم الزمان عند وجودها على أنه من خارج. كما أن القيام والقعود وإن كانا لا يوجدان إلا في الإنسان والحيوان، فليست هذه الألفاظ بأشكالها دالّة على الإنسان والحيوان، بل إن كان ذلك فبالعرض، ولو كانت تدلّ بذاتها على الزمان المقترن بها لكانت كل لفظة دلّت على شيء، وكان يقترن[١١] إلى المعنى المدلول عليه بتلك اللفظة أشياء أخر

45B

---

١. (معنى [— ا].

٢. (تباينا) [ا].

٣. (تقييد) [ح].

٤. (به) [— ن].

٥. (وهذه وإن كان كل واحد منها في زمان مثل الإنسان والحيوان) [م وا ون].

٦. (فيها) [+ م ون].

٧. (اتخذ) [ا] و(اتحد) [م ون].

٨. (معاً) [+ ا وم].

٩. (لا) [ح].

١٠. غير واضحة [م وا ون].

١١. (يقرن) [م].

غيره، لدلّت اللفظة مع دلالتها على ذلك المعنى على تلك الأشياء الأخر المقترنة إليه[١]. ولكان يلزم في كثير من الألفاظ أن تدلّ على اشياء بلا نهاية. واشترط فيه أنه دالّ على[٢] زمان محصّل لتخرج عنها الألفاظ الدالّة من الأسماء[٣] على أزمنة فيها غير محصّلة، مثل السرعة والإبطاء. فإنهما يدلّان على زمان إذ كانت ماهيات هذه بالزمان، لكنه زمان غير محصّل بالماضي والمستقبل والحاضر. ثم اشترط فيه قولنا الزمان الذي فيه ذلك المعنى، لتخرج عنها الألفاظ الدالّة على الأزمنة المحصّلة أنفسها[٤]، مثل اليوم وأمس وغد. فإن كل واحد منها يدل على زمان بعينه[٥] محصل لا على معنى في ذلك الزمان ولا على زمان ذلك الزمان. 45A

والكلمة أيضاً مع دلالتها على زمان المعنى[٦] تدلّ على موضوعه من غير تصريح، وتشارك في ذلك الأسماء المشتقة مثل الضارب والشجاع والفصيح، وتدلّ الكلمة أيضاً بذاتها على وجود المعنى لشيء، فلذلك تكتفي بأنفسها في ارتباطها بالموضوع في القضية، وليس ذلك لأجل ما في بنيتها[٧] من الدلالة على الموضوع من غير تصريح. ولو كان لأجل ذلك لكانت الأسماء المشتقة مكتفية بأنفسها في ارتباطها بالموضوع في القضايا، ولما احتاجت إلى كلمة وجودية، إما مظهرة في اللفظ أو مضمرة. فمن ذلك يجب[٨] أن تكون الكلمة مع مشاركتها للأسماء المشتقة في الدلالة على الموضوع لما استغنت في القضية عمّا احتاجت إليه الأسماء المشتقة من الروابط أنها بنفس بنيتها تدلّ أيضاً على ما تدلّ عليه بالكلم الوجودية المقرونة بالأسماء المحمولة[٩]. والاسم قد يكون محصّلاً وقد يكون غير محصّل وإنما يصير[١٠] غير محصّل إذا قرن به حرف السلب وهو حرف لا، فصار مجموعها[١١] في شكل لفظة.[١٢] وذلك لا يكاد يوجد في لسان العرب إلا

---

١. (به) [م ون].
٢. (معنى) [+ ا وم ون].
٣. (الأشياء) [ح].
٤. (أنفسها) [— م ون].
٥. (على ذات تقيس زمان) [م ون].
٦. (على نفس ذات الزمان) [م].
٧. غير واضحة [م].
٨. (يمكن) [م].
٩. (للحمولة) [ح].
١٠. (يكون) [م].
١١. غير واضحة [ح].
١٢. (واحدة) [+ م ون].

شاذاً مولّداً كقولنا إنسان لا أحد، ودرهم[١] لا شيء. وهذا الصنف من الأسماء كثير في سائر الألسنة مثل اليونانية والسريانية والفارسية وغيرها، مثل لا إنسان ولا عادل ولا عالم[٢] ولا بصير. وليس ينبغي أن يظنّ به أنه قول لأجل أنه من لفظتين. فإن الأسماء غير المحصّلة[٣] ليست تعدّ[٤] في الأقاويل عند الأمم الذين يستعملونها بل أشكالها عندهم أشكال الألفاظ المفردة وتجري مجراها، وتتصرّف تصرّفها، ولا ينبغي أيضاً أن يظنّ بها أنها سلب لأجل اقتران حرف السلب بها لأن دلالتها في الألسنة التي فيها هذه الأسماء دلالات الإيجاب من قبل أنها تدلّ عندهم على أصناف العدم، مثل قولهم لا بصير يدل عندهم على الأعمى، ولا عالم على الجاهل، ولا عادل على الجائر[٥]. وكذلك غيرها من الأسماء غير المحصّلة. والاسم قد يكون مائلاً وقد يكون مستقيماً، وإنما يصير مائلاً إذا جعل إسماً لما هو بذاته مضاف إليه من الأمرين المتضايفين، كان دالاً عليه من حيث هو مضاف، أو من حيث هو في مقولة أخرى. وإنما اشترط فيه أن يكون اسماً للمضاف إليه بذاته لأن من المضاف إليه ما يصير مضافاً إليه بأن تَرِدَ عليه[٦]، خالفته اضافة شيء ما إليه، كقولنا زيد له مال، فإن خالفته له ردّت[٧] على زيد إضافة المال إليه فصيرته[٨] مضافاً إليه، لكن لا بذاته. فلذلك ليس اسمه باسم[٩] مائل. وقد جرت العادة في كل لسان أن تكون للاسم المضاف إليه علامة يعرّف[١٠] بها في ذلك اللسان أنه مضاف إليه، مثل أن يكون معرباً بالاعراب الذي يخصّ في ذلك اللسان اسم المضاف إليه. والألفاظ التي سبيلها أن تقترن بالأسماء المائلة، أمّا من الأدوات فأدوات[١١] النسبة كلها، كقولنا لزيد وبزيد ومن زيد وفي زيد وغيرها من أدوات[١١] النسبة. وأمّا من سائر الألفاظ فألفاظ[١٢] الإضافة أسماء كانت أو كَلِماً، كقولنا مال

46B

---

١. (وحدهم) [ا].
٢. (ولا عادل) [+ ا].
٣. (المعتلة) [ح].
٤. (تقرّ) [م].
٥. غير واضحة الجمل الثلاث [ح].
٦. (اليه) [م].
٧. (زوت) [م].
٨. (فيصير) [ح].
٩. (اسماً اسم) [ح].
١٠. (يقر) [م ون].
١١. (فحروف) [م وا ون].
١٢. (فالألفاظ) [— م وا ون].

46A زيد وغلام زيد وعبد زيد وأبو زيد وضارب زيد[١] ومضروب زيد ، وضَرَبَ زيداً وضارب زيداً ويضرب زيداً . وربما أُدخل معها بعض الأدوات[٢] النسب أيضاً ، كقولنا مال لزيد وعبد لزيد وضارب لزيد. وينبغي أن تعلم أن ألفاظ[٣] الإضافات ليست هي المضافات ، وألفاظ الإضافات هي مثل هذه التي ذكرنا ، كقولنا ضارب زيد ومضروب زيد ومال زيد وعبد زيد وأبو زيد . وأمّا المضافات فهي التي لأجل هذه صارت مضافة كقولنا عمرو ضارب زيد ، والمضافات إذا قرنت بها حصلت منها قضايا كقولنا عمرو ضرب زيداً وعمرو مولى زيد وعمرو مع زيد . ويصير الاسم مستقيماً بأن يجرد من الإضافة فلا يكون اسماً للمضاف ولا للمضاف اليه أو يكون اسم المضاف من الأمرين المتضايفين سواء كان اسماً له من حيث هو مضاف أو من حيث هو مقولة أخرى ، أو أن يكون اسماً للمضاف إليه لا بذاته بل أن تكون خالفته ما[٤] له ، أو لفظة أخرى ترد إليه إضافة شيء ما يعرف بها في ذلك اللسان أنه مستقيم[٥] ، كقولنا زيد له مال وزيد أبوه عمرو وزيد ضرب[٦] وزيد امتحن بعمرو. وقد جرت العادة في كل لسان أن يكون للإسم المستقيم علامة في اللفظ يعرف بها في ذلك اللسان أنه مستقيم[٧] . بأن يجعل له إعراب واحد يخصّه إما لجميعه أو لأكثره ، فالمستقيم المجرّد من 47B الإضافة كقولنا الإنسان حيوان، والذي هو اسم للمضاف كقولنا زيد أبو عمرو فزيد مستقيم وعمرو مائل. والمضاف إليه الذي ترد الخالفة[٨] عليه الإضافة كقولنا زيد له مال ، والذي تُرَدّ إليه الإضافة بكلمة كقولنا زيد ضرب ، وخاصة المائل أنه إذا أضيف إلى شيء من الكلم الوجودية لم يحصل منها قضية ولم تصدق ولم تكذب ، كقولنا لزيد كان أو يكون. والمستقيم إذا قرنت به كلمة ما وجودية حصلت منها قضية وصارت إما صادقة وإما كاذبة ، كقولنا زيد كان وزيد وجد. ووافق[٩] في اللسان العربي أن كان

---

١. (وضارب زيد) [+ م وح و١].
٢. (أدوات) [ح] (حروف) [م ون].
٣. (ألفاظ) [— ن].
٤. (عما) [ح].
٥. (يعرف بها ... مستقيم) [— م ون].
٦. (قدمه) [+ م وا ون].
٧. (يعرف... مستقيم) [— م].
٨. (يرد مخالفه) [م] (اليه يرد الخالفه) [١].
٩. (واتفق) [م ون].

إعراب أكثر الأسماء المستقيمة الرفع وإعراب أكثر الأسماء المائلة النصب والخفض. والمائلة تسمى الأسماء المصرفة. والألفاظ التي تسمى الخوالف والكنايات فهي مثل أنت وأنا وذلك والهاء والكاف والتاء وأشباه ذلك في العربية، وما قام مقامها في سائر الألسنة تجري مجرى الأسماء في القضايا، كقولنا أنت تفعل وأنا أفعل وفعلتُ وفعلتَ. والكلمة[1] أيضاً قد تكون مستقيمة ومائلة، فالمائلة هي الدالة على الزمان الماضي أو المستقبل، والمستقيمة هي الدالة على الزمان الحاضر. والكلمة قد تكون محصّلة وقد تكون غير محصّلة، وذلك لا يبيّن[2] في لسان العرب. وذلك أن حرف لا إذا قرن بالكلمة دلّت في لسان العرب على السلب وأما في سائر الألسنة فإن الكلمة غير المحصلة ليست سلباً كما ليست الأسماء غير المحصلة[3] سوالب. والكلم منها وجودية ومنها غير وجودية، فالوجودية هي الكلمة[4] التي تقرن بالاسم المحمول فتدل على ارتباطه بالموضوع ووجوده له، وعلى الزمان المحصّل الذي فيه يوجد الاسم المحمول للموضوع، كقولنا زيد كان عادلاً، زيد[5] يكون عادلاً. فمتى استعملت[6] هذه الكلم روابط لم تكن محمولات بأنفسها، وإنما تستعمل محمولة ليصحّ بها حمل غيرها. وربما استعملت محمولات بأنفسها فيحصل منها قضايا، كقولنا زيد وجد وزيد كان إذا عني به حدث وجوده[7].

47A

والإسم يكون موضوعاً من غير[8] أن يحتاج في ذلك إلى شيء يقرن به، ولا يكون محمولاً دون أن تقرن به الكلمة الوجودية، إما في اللفظ وإما في الضمير. والكلمة تكون محمولة من غير أن يحتاج إلى أن تقرن بشيء، ولا تكون موضوعة دون أن يقرن[9] بها بعض الصلات كقولنا الذي وما جرى مجراه. والأداة لا تكون خبراً ولا مخبراً عنها وحدها، وإنما تكون[10] جزء المحمول أو جزء الموضوع. والألفاظ المركبة إنما

---

١. (والكلم) [م وا ون].
٢. (ينتهي) [م ون].
٣. (ليس سلباً... غير المحصلة) [— م]
٤. (الكلم) [ح].
٥. (وقد) [ا].
٦. (استعملت) [— ح].
٧. (يحدث وجود) [ح] (به انه...) [م وا ون].
٨. (فيها) [ح].
٩. (يقترن) [م ون].
١٠. (هي) [م ون].

تركب عن الأجناس الثلاثة التي أحصيناها. والقول لفظ مركب دالّ على جملة معنى، وجزؤه دالّ بذاته لا بالعرض على جزء ذلك المعنى، وإنما قيل فيه جزء دال على جزء ذلك المعنى[١]، ليفصل بينه وبين اللفظ المركب الذي يدلّ على معنى مفرد كقولنا عبد الملك الذي هو لقب لشخص. فإن جزءه لا يدل على جزء ذلك الشخص، وقيل فيه ان جزءه دال[٢] لا بالعرض ليفصل بينه وبين أن يكون لقب إنسان ما عبد الملك ثم 48B يكون ذلك الإنسان عبد الملك من الملوك فيقال عليه ذلك الاسم من جهتين: إحداهما أنه لقب والثانية أنه صفة[٣] ما فيه. فمن حيث هو صفة يدلّ جزؤه على جزء المعنى، ومن حيث هو لقب فليس بذاته يدلّ جزؤه على جزء المعنى بل بالعرض. فهو قول بذاته من جهة ما هو صفة، وأما من جهة ما هو لقب فهو قول بالعرض، إذ قد اتفق فيه أن كان أيضاً قولاً.

والقول منه تام ومنه غير تام: والقول التام أجناسه عند كثير من القدماء خمسة: جازم وأمر وتضرع وطلبة ونداء[٤]. والقول الجازم هو الذي يصدق أو يكذب، وهو مركب من محمول وموضوع. والأربعة الباقية لا تصدق ولا تكذب إلا بالعرض، والأمر والتضرع والطلبة[٥] أشكالها في العربية واحدة، وإنما تختلف بحسب القائل والمقول له. فإنه إذا كان من رئيس إلى مرؤوس كان أمراً، وإذا كان من مرؤوس إلى رئيس كان تضرعاً، وإذا كان من المساوي إلى المساوي كان طلبة[٦]. والنداء مشترك[٧] يستعمل في الثلاثة الباقية، وكل واحد من تلك الثلاثة مركب من اسم وكلمة مستقبلة[٨]، والكلمة المستقبلة[٩] في النداء، فإن العادة قد[١٠] جرت فيها أن تكون مضمرة، وتلك الكلمة هي مثل أصغ واسمع وما قام مقامها، ولم يصرح بها لبيانها وإنها تكاد أن تكون

١. (وإنما قيل... المعنى) [— م].
٢. (فيه... دال) [م وا ون].
٣. (ان لقب له والأخرى ان صفته) [م ون].
٤. (وطلب ونداء) [م وا]. (وقراءة) فقط [ح].
٥. (والنداء) [+ م]. (لا تصدق... والطلبة) [— ن].
٦. (طلبا) [م ون].
٧. (قد) [+ م ون].
٨. (مستعملة) [م ون].
٩. (المستعملة) [م ون].
١٠. (قد) [— م وا ون].

واحدة لا تتبدل[١]. فكأنه إنما صرّح من جزئي النداء[٢] بالذي يتبدل منهما واحد من الباقية يقرن بالكلمة التي فيها حرف لا، فيصير كل واحد منهما ضربين متقابلين. أما الجازم فيصير إيجاباً وسلباً والأمر يصير أمراً ونهياً وكذلك التضرع والطلبة، إلا أن هذين ليس لكل واحد من متقابليه اسم يخصّه في اللسان العربي. فأما النداء[٣] فليست الكلمة المضمرة[٤] فيه إلا مقولة بإيجاب من قبل إنه ليس ينادي أحد لئلا يسمع أو لا يصغي. وأما الأمر والنهي فليس لهما في اللسان العربي[٥] اسم يجمعهما فاضطررنا إلى أن نسميهما جميعاً باسم أحدهما وهو الأمر. 48A

والقول غير التام هو كل قول أمكن أن يكون جزءاً لأحد هذه الخمسة، وقوم يزعمون أن التي ليست منها جازمة قد تكون كاذبة أو صادقة. وزعموا أنها إنما تكون صادقة متى قصد[٦] بالأمر أو بغيره من الأقاويل الباقية من الأربعة أن يفعل الذي يخاطب ما هو ممكن في نفسه، أو ممكن له أن يفعل، وتكون كاذبة متى قصد أن يفعل ما ليس بممكن وليس الأمر على ما قالوا. وذلك أن هذه متى بقيت أشكالها على حالتها لم تصدق ولم تكذب، ولكن هذه قد يمكن أن تتبدل أشكالها إلى أشكال الجازمة، فيقوم المفهوم عنها بعد التبديل مقام ما يفهم من أشكالها الأول، فحينئذ[٧] تصير صادقة أو كاذبة. فإن قولنا يا زيد ينبغي أن تقبل، وهو جازم يقوم مقام قولنا يا زيد أقبل[٨]، وهو أمر فمن قبل ذلك ظنّ بها أنها تصدق أو تكذب إذ كانت قوتها بوجه ما قوة الجازمة، فهي إذاً لا تصدق ولا تكذب إلا بالعرض أو بالقوة لا ببنيتها وشكلها. وأما القول الجازم فإنه صادق أو كاذب ببنيته وبذاته لا بالعرض[٩]. 49B

والأسماء منها مستعارة ومنها منقولة ومنها مشتركة ومنها ما يقال بتواطؤ ومنها ما يقال على الشيء بعموم وخصوص ومنها ما هي متباينة[١٠] ومنها ما هي مترادفة ومنها ما هي

---

١. (يدرك) [ا].
٢. (في جزء من النداء) [ح].
٣. (النداء) [— م وا].
٤. (فليست الكلمة المضمرة) [— م].
٥. (فيه الا مقولة.. العربي) غير واضحة [م ا]. (فأما النداء... من قبل انه... وأما الأمر... اللسان العربي) [— ن].
٦. (قصدنا) [م].
٧. (فهي حينئذ) [ح].
٨. (أخبر) [ج].
٩. (أو بالقوة... لا بالعرض) [— م ون].
١٠. (مباينة) [ا].

مشتقة. فالاسم الذي يقال على الشيء **باستعارة** هو أن يكون اسم ما دالاً على ذات شيء راتباً[١] عليه دائماً من أول ما وضع فيلقب به، في الحين بعد الحين[٢] شيء آخر لمواصلته للأول بنحو ما من أنحاء المواصلة، أي نحو كان من غير أن يجعل راتباً للثاني دالاً على ذاته. والاسم **المنقول** هو أن يؤخذ اسم مشهور كان منذ أول ما وضع دالاً على ذات شيء ما، فيجعل[٣] بعد ذلك اسماً دالاً على ذات شيء آخر[٤]، ويبقى مشتركاً بين الثاني والأول في غابر الزمان، وذلك إنما يكون في الأشياء التي تستنبط في الصنايع التي تنشأ[٥]. فلا يتفق في شيء منها أن يكون قبل ذلك مشهوراً عند الجمهور، فلا يكون له عندهم اسم لأجل ذلك فينقل المستنبط لها إليها اسماء الأشياء المشهورة الشبيهة بها، ويتحرى في ذلك اسم ما هو عنده أقرب شبهاً به. والإسم الذي يقال **باشتراك** هو الذي يقال من أول ما وضع على أمور[٦] كثيرة من غير أن يدلّ على معنى واحد يعمها، أو اسم واحد يقال من أول ما وضع على أمور كثيرة[٧]، وحدّ كل واحد منها المساوية دلالته لدلالة ذلك الاسم عليه غير حد الآخر. والاسم الذي يقال **بتواطؤ** هو الاسم الواحد الذي يقال من أول ما وضع على أشياء كثيرة، ويدل على معنى واحد يعمّها، أو الذي يقال على أمور كثيرة وحدّ كل واحد منها المساوية دلالته لدلالة ذلك الاسم عليه هو بعينه حد الآخر. والفرق بين المنقول والمشترك أن المشترك إنما وقع الاشتراك فيه منذ أول ما وضع من غير أن يكون أحدهما أسبق[٨] في الزمان بذلك[٩] الاسم. **والمنقول** هو الذي سبق به أحدهما في الزمان ثم لقّب به الثاني واشترك فيه بينهما بعد ذلك. والاسم المشترك منه ما يُقال على اشياء كثيرة بأن اتفق ذلك فيها اتفاقاً مثل اسم العين الذي يقال على العضو الذي به يبصر[١٠]، وعلى ينبوع الماء. ومنه ما يقال على شيئين لأجل مشابهة أحدهما الآخر، لا في المعنى الذي دلّ عليه ذلك الاسم من أحدهما بل في

49A

---

١. (راينا) [ك].
٢. (الخبر بعد الخبر) [ح].
٣. (فيحصل) [م وح وا].
٤. (فيجعل... آخر) [— م].
٥. (تنشئ أشياء) [+ م وا ون] (تتشابه) [ح].
٦. (أشياء) [م ون].
٧. (كثيرة من غير... كثيرة) [— م وا ون].
٨. (اشتق) [م].
٩. (بعد ذلك) [ح].
١٠. (يبصر به) [م وا ون].

عرض ما ، مثل الإنسان وثمة[١] الفرس يُقال عليهما جميعاً[٢] حيوان. واسم الحيوان يدل من أحدهما على جسم متغذ حساس ، ومن الثاني على أن شكله شكل متغذ حساس ، فتأخذها على ذلك فقط[٣] . ومنه ما يقال على أمور لها نسب متشابهة إلى أشياء مختلفة مثل أساس الحائط وقلب الحيوان وطرف الطريق. فإن كل واحد منها يسمى مبدأ[٤] لأن نسبة أساس[٥] الحائط إلى الحائط في التكون كنسبة قلب الحيوان إلى الحيوان ، إذ كان كل واحد منهما أول شيء يتكون من الجسم الذي هو فيه . ومنه ما يقال على أمور كثيرة تنسب إلى غاية واحدة ، كقولنا رجل حربي وفرس حربي وسلاح حربي وكلام حربي ودفتر حربي ، فالحرب هي الغاية من هذا . فإن الرجل هو المستعد للحرب والفرس والسلاح هما اللذان يستعملان في الحرب ، والكلام يحث به على الحرب[٦] ، والدفتر يتعلم منه كيف الحرب أو تنسب إلى فاعل واحد كقولنا دفتر طبي وعلاج طبي وآلة طبية. فإن الطب هو الفاعل لهذه والمستعمل لها ، أو تنسب إلى شيء واحد لا على أن ذلك الشيء غاية لها جميعاً ، ولا فاعل لها جميعاً ، لكن تنسب إلى شيء واحد ذلك الشيء[٧] الواحد نسباً مختلفة ، كقولنا عنب خمري ولون خمري ، فالخمر هو شيء واحد ينسب هذان إليه نسبتين مختلفتين. فالعنب ينسب إلى الخمر على أن الخمر غايته ، واللون على أنه شبيه بلون الخمر. 50B

والاسم الذي يقال **بعموم وخصوص** هو أن يكون اسماً لجنس تحته أنواع ، ويكون ذلك الاسم بعينه لقباً لبعض أنواع ذلك الجنس بما هو ذلك النوع . فذلك الاسم يقال على ذلك النوع من جهتين[٨] مختلفتين[٩] : إحداهما على العموم من حيث يشاركه به سائر الأنواع القسيمة له إذ كان اسم الجنس يقال على جميع أنواعه ، والثانية بخصوص ، وذلك إذا استعمل لقباً له دالاً على ذاته من حيث هو ذلك النوع . والأسماء

---

١. (وبمثال) [م ون].
٢. (عليها جميعاً أنهما) [م ون].
٣. (فتأخذها... فقط) [— م ون].
٤. (ما) + [ح].
٥. (شكل) [ح].
٦. (والكلام يجب به في الحرب) [م]. (آلتان يستعملان...) [ن].
٧. (الى ذلك الشيء الواحد) [ح وا وم ون].
٨. (بوجهين) [م ا ون].
٩. (مختلفتين) [— م وا ون].

المتباينة هي الأسماء الكثيرة التي يدل كل واحد منها على غير ما يدلّ عليه الآخر أو التي يكون الحد المساوي[١] لكل واحد منها غير الحد المساوي للآخر. والأسماء[٢] **المترادفة** هي الأسماء الكثيرة التي تقال على شيء واحد وحده بحسب كل واحد منها واحد بعينه، أو الأسماء التي يكون الحد المساوي لكل واحد منها هو بعينه حد الآخر. والاسم **المشتق** هو أن يؤخذ[٣] الاسم الدال على شيء ما مجرداً عن كل ما يمكن أن يقترن به من خارج، فيغيّر تغييراً يدلّ بذلك التغيير على اقتران ذلك الشيء بموضوع لم يصرّح به ما هو[٤]، فإسمه الدال على ذاته مجرداً من موضوع هو المثال الأول واسمه المغيّر الدال بالتغيير على موضوع لم يصرّح به هو اسمه المشتق من المثال الأول، وتغييره يكون إما بأن يغيّر شكله وهو أن يبدّل ترتيب بعض حروفه أو يبدّل بعض حركاته، وإما بأن يزاد فيه حروف، أو ينقص منه حروف، أو أن يغيّر بجميع هذه الأنحاء[٥]. وذلك مثل اسم القيام، فإنه دال على ذات القيام مجرداً دون الشيء الذي فيه القيام فَغُيِّر بأن بُدِّلَ ترتيب بعض حروفه وغُيِّر حركات بعضها فتبدّل شكله فصار منه قولنا القائم، فدل[٦] على أن القيام مقترن بموضوع لم يصرّح به. وذلك أن هذه التغايير[٧] تدلّ في كثير من الأشياء على ما يدلّ عليه قولنا ذو فإنه لا فرق بين قول أن تقول قائم وبين أن تقول ذو قيام. فالأسماء المستعارة لا تستعمل في شيء من العلوم ولا في الجدل بل في الخطابة والشعر. والأسماء **المنقولة** تستعمل في العلوم وفي سائر الصنائع، وإنما تكون أسماء[٨] للأمور التي يختص بمعرفتها أهل الصنائع، ومتى استعمل في العلوم أمور مشهورة لها أسماء مشهورة فإنه ينبغي لأهل العلوم وسائر أهل الصنائع أن يتركوا أسماءها في صنائعهم على ما هي عليه عند الجمهور. والأسماء المنقولة كثيراً ما تستعمل في الصنائع التي إليها نقلت مشتركة،

50A

51B

---

١. (المسلوب) [ح].

٢. (الكثيرة) [+ م زن].

٣. (يوجد) [م].

٤. (بموضع لم يصرح بما هو) [ح].

٥. (بجميع هذه الأسماء) [م]. ومن هنا إلى إشارة لاحقة في هامش الصفحات المقبلة لم يتم ذكر هذه الفقرات في [ح] إذ سقطت جميعها بينما ذكرت في [م وا وب].

٦. (قولنا القيام قايم يدل) [م وا ون].

٧. (التعابير) [م وا ون].

٨. (أسماء) [— م وا]، (والأسماء المنقولة ... وإنما للأمور) [— ن].

مثل اسم الجوهر فإنه منقول إلى العلوم النظرية ، ويستعمل فيها باشتراك[١] ، وكذلك الطبيعة ، وكثير غيرها من الأسماء ، والتي تقال باشتراك فقد يضطر إلى استعمالها في الصنائع كلها . ومتى استعمل منها شيء فينبغي أن يَحْصِيَ[٢] المستعمل له جميع المعاني التي تحته ، ثم يعرف أنه إنما أراد من بينها[٣] معنى كذا وكذا دون سائرها . فإنه إن لم يفعل ذلك أمكن أن يفهم السامع غير الذي أراده القائل فيغلط ، وكذلك ينبغي أن يفعل في الأسماء المنقولة لئلا يغلط الوارد على الصناعة المبتدئ لتعلمها[٤] ، فيظنّ أنه إنما أريد بها ، في تلك الصناعة ، ما قد تعوّد أن يفهمه عنها قبل شروعه في الصناعة .

والأجناس العالية العشرة لها أسماء متباينة ، وهي أسماؤها التي يخص واحد واحد منها واحداً واحداً من العشرة ، مثل الجوهر والكمية والكيفية وغير ذلك . ولها أسماء مترادفة يعمّ كل واحد منها جميعها ، وهي الموجود والشيء والأمر والواحد فإن كل واحد منها يسمّى بجميع هذه الأسماء وكل واحد من هذه الأسماء يقال على جميعها باشتراك ، وهو من أصناف الاسم[٥] المشترك ، فيما يقال بترتيب وتناسب . فإن الموجود يقال على الجوهر أولاً ثم على كل واحد من سائر المقولات ، إذ كان الجوهر كما تقدم مستغنياً بنفسه في الوجود عن الأعراض ، إذ كانت الأعراض تتبدل عليه ولا ينقص وجوده زوال ما يزول عنه منها ، ووجود كل واحد من الأعراض في الجوهر ، والجوهر إذا بطل بطل العرض الذي قوامه به . ثم كل ما كان من باقي المقولات وجوده في الجوهر لا بتوسط[٦] عرض آخر من غير أن يكون تابعاً في وجوده لمقولة أخرى سبق وجودها وجوده في الجوهر ، كان أولى باسم الموجود . ثم كل ما كان منها وجوده في الجوهر بتوسط أشياء أقل كان أولى باسم الموجود من الذي وجوده في الجوهر بتوسط أشياء أكثر وكذلك كل واحد من الأسماء التي تعمّها . وأسماء الأجناس[٧] المتباينة إذا قيل كل واحد منها على أنواع ذلك الجنس وعلى أشخاص أنواعه على أنه إسم لذلك الجنس[٨] .

51A

---

١. (تلك) [+ ا].
٢. (يحصر) [م ون].
٣. (ترتيبها) [ا].
٤. (المتبدل لعلمها) [م] (المبتدي ليعلمها) [ا].
٥. (الاسم) [— م ون]
٦. (بتوسطه) [م وا].
٧. الأسماء [م ون].
٨. (النوع) [م].

فإنه يقال عليها بتواطؤ. وكذلك اسم كل نوع إذا قيل على أشخاصه على أنه اسم لذلك النوع فإنه يقال عليها بتواطؤ[١]. وأجناس الأعراض وأنواعها إذا أخذت من حيث هي في الجوهر أو حملت على الجوهر أخذت بأسمائها المشتقة، ومتى أخذ كل واحد متوهماً على إنفراد ومحمولاً على ما تحته من نوع أو شخص لم يؤخذ اسمه مشتقاً، وذلك مثل قولنا اللون، فإنه متى أخذ متوهماً وحده دون موضوعه الذي هو فيه ودون الجوهر، أو على أنه جنس محمول على نوعه، قيل إنه لون، ومتى أخذ على أنه في الجوهر، قيل فيه إنه ملوّن. فيكون اللون اسمه من حيث هو على موضوع[٢] والملوّن اسمه من حيث هو في موضوع[٣]. وإذا كانت الأعراض وجودها وقوامها أنها في موضوعات، وكانت أسماؤها المشتقة تدلّ عليها من حيث قوامها في موضوع، وكان هذا معنى العرض فيها، فبيّن أن أسماءها المشتقة أدلّ عليها من حيث هي أعراض من أسمائها التي هي غير مشتقة. وأما أجناس الجوهر وأنواعه فإن أكثرها يدلّ عليها بأسماء هي مثالات أول، مثل الإنسان والفرس والشجرة والنبات والجسم والجوهر وفي بعضها يتفق في بعض الألسنة أن يكون شكله شكل إسم مشتق، من غير أن يكون معناه معنى المشتق، إذ ينقصه من شرائط المشتق أن يكون التغيير الذي فيه دالاً على موضوع به قوامه ولم يصرح به. وليس شيء من أنواع الجوهر قوامه في موضوع. والفصول كلها من حيث هي فصول تدلّ عليها الأسماء المشتقة، كانت فصول الجوهر أو فصول المقولات الأخر. والاسم المحمول في كل قضية حملية ينبغي أن يكون مقولاً بتواطؤ، وكذلك الاسم الموضوع[٤]، وكذلك الكلمة، وكل جزء من أجزاء القول. وإذا كان الموضوع في القضية اسماً مشتركاً لم تكن القضية واحدة، بل تكون عدتها على عدة المعاني التي يقال عليها ذلك الاسم. فتكون تلك المعاني موضوعات كثيرة يحمل عليها محمول واحد. وإذا كان المحمول اسماً مشتركاً فإن عدد القضايا على عدد المعاني التي يقال عليها الاسم المحمول. وكذلك إن كانا جميعاً مشتركي الإسم. والقضية التي محمولها أسماء مترادفة فإن تلك

52B

---

١. (وكذلك اسم... بتواطؤ) [— م].
٢. (موضع) [م].
٣. (موضع) [م].
٤. (وكذلك الإسم الموضوع) [— ا].

الأسماء كلها محمولها[١] واحد، وكذلك القضية التي موضوعها أسماء مترادفة فإنه موضوع واحد «لأن معناها معنى واحد»[٢]. وكذلك أن كان كل واحد من جزئيها أسماء مترادفة فإنها قضية واحدة محمولها واحد وموضوعها واحد. 52A

(٢) «القضايا الحملية»

والقضية الحملية إنما تكون واحدة إذا «كان» محمولها واحداً بالمعنى لا بالاسم وموضوعها واحد أيضاً في المعنى لا في الاسم. وتكون كثيرة بأن تكون محمولاتها معاني كثيرة أو موضوعاتها معاني كثيرة. والمعنى الواحد إما أن يكون شخصاً وإما أن يكون[٣] كلياً. والمعنى الكلي يكون واحداً إما بأن يكون غير منقسم في القول بأن تدلّ عليه لفظة مفردة وإما بأن يكون مركّباً من معانٍ قيّد بعضها ببعض وتدلّ عليها ألفاظ مركبة تركيب تقييد. فإن التقييد يجعل جملتها معنى واحداً، كقولنا زيد كاتب مجيد، زيد إنسان أبيض، الثلاثة عدد فرد، العدد الزوج ينقسم بقسمين متساويين. والمعاني التي تقيّد بعضها ببعض ضربان: ضرب يكون بعضه لبعض بالذات بأن يكون في طباع أحدهما أو كليهما[٤] أن يقيّد أحدهما[٥] بالآخر، كقولنا العدد الزوج والحيّ الناطق[٦] والخط المستقيم. وذلك أن الزوج هو للعدد من جهة ما هو عدد، وكذلك «الناطق» للحي، والمستقيم للخط. وضرب يكون بعضه لبعض بالعرض، كقولنا الكاتب الأبيض والطبيب البنّاء، فإن البياض ليس للكاتب من جهة كتابته ولا البناية[٧] للطبيب من جهة طبّه بل اتفق[٨] ذلك اتفاقاً وأحرى أن يكون واحداً من المقيّدات ما كان بعضه لبعض بالذات، والذي بعضه لبعض بالعرض فهو دون الأول، في أن يكون واحداً.

---

١. (الأسماء المترادفة محمولها) [م ون].
٢. (لأن معناها معنى واحد) [+ ا]. وإلى هنا ينتهي النقص في [ح] الذي أشرنا إلى بدايته في هامش سابق.
٣. (يكون) [— ا].
٤. (احديها أو كليها) [ح].
٥. (أحدها) [ح].
٦. (والحيوان الناطق الحي) [ح].
٧. (البنائية) [ح]. (البناء) [ا].
٨. (له) [+ م ون].

53B وأي هذين الضربين كان محمول القضية كان[١] محمولاً واحداً ، وكذلك إن كان موضوعاً لها .

(٣) «القضايا الشرطية»

والقضية الشرطية تكون[٢] واحدة إذا كانت من حمليتين كل واحدة منهما حملية واحدة وربطتا بشريطة واحدة ، وإذا بدّل ترتيب أجزاء القضية في القول[٣] فقدّم الموضوع وأخّر المحمول أو قدّم المحمول وأخّر الموضوع بعد أن يبقى الموضوع موضوعاً والمحمول محمولاً ، لم تتغير القضية فتصير غير الأولى. ولا أيضاً يكون ذلك عكسها مثل قولنا زيد قام وقام زيد بل العكس. والقلب أن يصير[٤] الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً. فإن قولنا زيد قائم وقائم زيد ليس بقلب ولا عكس بل القلب والعكس أن يقال زيد قائم والقائم زيد[٥] .

(٤) «القضايا ذوات الأسماء المحصلة وغير المحصلة»

والأسماء غير المحصّلة ليست تدل على السلب بل إنما تدلّ على أصناف العدم ، كقولنا زيد لا عالم ، فإنه يدلّ على ما يدلّ عليه قولنا زيد جاهل . وهذا بيّن في الألسنة التي تستعمل فيها الأسماء غير المحصّلة . فأي[٦] عدم كان له اسم[٧] محصّل فقرن باسم ملكته حرف[٨] لا ، فجعل منه[٩] غير محصل ، صارت قوته قوة اسم ذلك العدم في الدلالة ، كقولنا لا بصير ، فإنه كقولنا أعمى . وأي عدم لم يكن له اسم جعل اسمه الأسم غير المحصّل المعمول من اسم ملكته . والقضية التي محمولها إسم غير محصّل قضية موجبة

---

١. (فإنه يمكن يكون) [م ون].
٢. (كقولنا) [ح].
٣. (القوام) [م ون].
٤. (يكون) [م ون].
٥. (ليس بقلب... زيد) [— ن].
٦. (فإن) [م].
٧. (لاسم) [ح].
٨. (اسم) [م ون].
٩. (اسم) [+ ح].

وليست سالبة ، والفرق بينها وبين السلب أن السلب هو أعمّ صدقاً من غير المحصّل ، لأن السلب يشتمل[١] على رفع الشيء عمّا شأنه أن يوجد فيه ، وعمّا ليس شأنه أن يوجد فيه. والاسم غير المحصّل هو رفع الشيء[٢] عما شأنه أن يوجد فيه. فإن قولنا 53A ليس بعالم هو سلب ، ويصدق على الحائط وعلى الانسان الجاهل وعلى الطفل ، وقولنا لا عالم ، مثل قولنا جاهل. فإنه ليس يقال في الحائط أنه جاهل ، فليس يقال فيه أنه لا عالم[٣] . وإذا[٤] كان أيضاً لا يصدق الجاهل على الإنسان في كل أوقاته ، وذلك حين[٥] ما يكون طفلاً لم يصدق عليه أيضاً في ذلك الوقت إنه لا عالم. وقد جرت العادة في الألسنة التي تستعمل فيها في القضايا التي محمولاتها اسماء الكلم[٦] الوجودية مصرّحاً بها ، أن يوضع حرف السلب في[٧] الشخصية والمهملة مع الكلم الوجودية ، كقولنا زيد ليس يوجد عالماً والإنسان ليس يوجد عالماً. وإذا كانت السالبة ذات سور وضع حرف السلب مع السور لا مع الكلمة الوجودية ، كقولنا ليس كل إنسان يوجد أبيض ، وعلامة السوالب في تلك الألسنة أن يكون حرف السلب فيما ليس فيه سور أصلاً ولا جهة مع الكلم[٨] الوجودية. وأما في ذوات الأسوار فمع السور ، فإذا لم يكن حرف السلب مع[٩] الوجودية فيما ليس فيها سور ولا جهة ولا مع السور أو الجهة فيما لها سور أو جهة[١٠] كانت القضية حينئذٍ عندهم موجبة ، كان محمولها اسماً محصّلاً أو اسماً غير محصّل. وكل قضية كان محمولها اسماً محصّلاً دالاً على ملكة ما فإنها القضية البسيطة ، وإن كان محمولها اسماً محصّلاً دالاً على عدم سمّيت قضية عدمية ، وإن كان محمولها اسماً غير محصّل سمّيت قضية معدولة سالبة ، كانت هذه كلها أو موجبة. 54B

---

١. (اشتمل) [ح].

٢. (عما ليس شأنه ... رفع الشيء) [— م ون].

٣. (يقال في الحد أيضاً أنه جاهل) [ح] (في الحائط ... يقال) [— ن].

٤. (وإن) [م وا ون].

٥. (عندما) [م].

٦. (الكلام) [م].

٧. (السالبة) [+ م وا ون].

٨. (الكلمة) [م وا ون].

٩. (الكلم) [+ ح] (الكلمة) [+ م ون].

١٠. لم ترد (جهة) في كل السطر السابق [م ون]

(٥) «تقابل القضايا»

فقولنا زيد يوجد عالماً ، موجبة بسيطة ، يقابلها قولنا زيد ليس يوجد عالماً ، وهي سالبة بسيطة ، وقولنا زيد يوجد جاهلاً ، موجبة عدمية ، يقابلها قولنا[١] زيد ليس يوجد جاهلاً ، وهي سالبة عدمية ، وقولنا زيد يوجد لا عالماً ، موجبة معدولة ، يقابلها قولنا زيد ليس يوجد لا عالماً وهي سالبة[٢] معدولة. ويبين تناسب البسيطة والمعدولة[٣] إذا وضعت بحذا[٤] العين في شكل ذي أربعة أضلاع ، ولتكن أولاً في الشخصيات :

زيد يوجد عالماً	زيد ليس يوجد عالماً
زيد ليس يوجد جاهلاً	زيد يوجد جاهلاً
زيد ليس يوجد لا عالماً	زيد يوجد لا عالماً[٥]

ولهذه القضايا وضعان وضع على الاضلاع ووضع على الأقطار. وينبغي أن يقايس بينها في الوضعين جميعاً ، ويعلم تناسبها في الصدق والكذب. أما تناسب ما هي منها موضوعة على الضلع في عرض الصفح فإنها كلها متقابلات ، وقد عرفت أحوالها في الكتاب الذي قبل هذا. وأما تناسب ما هي على الضلع في طول الصفح فإن الموجبة البسيطة إنما يصدق محمولها على موضوعها في وقت ما يوجد فيه المحمول فقط ، والسالبة العدمية التي تحتها تصدق[٦] على ذلك الموضوع حين ما توجد فيه الملكة وحين ما لا يمكن أن تكون فيه تلك الملكة. فإن زيداً يصدق عليه أنه ليس بجاهل في حال علمه وهو كهل وفي حال طفولته ، فالسالبة العدمية[٧] التي تحت الموجبة[٨] البسيطة أكثر 54A

---

١. (قولنا) [— م ون].
٢. (موجبة) [م].
٣. (وتبين ويناسب البسيطة والعدمية والمعدولة بتناسب البسيطة اذا) [م].
٤. (بحد) [م].
٥. (زيد يوجد عالماً... ... ... لا عالماً) خطأ ومشوشة [م وا]. أما [ح] الأمثلة صحيحة لكن تسمية كل قضية خاطئة ومشوشة.
٦. (تحتها تحت البسيطة أكثر صدقاً من البسيطة تصدق على...) [م].
٧. (الموجبة) [+ ح].
٨. (الموجبة) [— م ون].

صدقاً من الموجبة البسيطة. وحال السالبة المعدولة من الموجبة البسيطة في الصدق كحال السالبة العدمية منها. فإن السالبة العدمية إذا كانت أكثر صدقاً من الموجبة البسيطة، كانت السالبة المعدولة أيضاً أكثر صدقاً من الموجبة البسيطة. والسالبة البسيطة قولنا[١] زيد ليس يوجد عالماً، تصدق على زيد حين ما يكون طفلاً وحين ما يكون كهلاً غير عالم. والموجبة العدمية إنما تصدق عليه من حاليه[٢] عند الكهولة[٣] إذا كان غير عالم، فالموجبة العدمية التي تحت السالبة البسيطة أخص صدقاً من السالبة البسيطة. وحال الموجبة المعدولة عند السالبة البسيطة في الصدق كحال الموجبة العدمية عند السالبة البسيطة، وأما حالها في الكذب فإنا[٤] إذا أخذنا المحمول وهو العالم كاذباً على زيد في الحالين في الطفولة والكهولة[٥]، فإن الموجبة البسيطة تكذب على زيد في حال كهولته إذا كان غير عالم وفي حال طفولته[٦]. والسالبة العدمية التي تحته إنما تكذب على زيد في حال كهولته فقط فتصير أخصّ كذباً من الموجبة البسيطة. وحال السالبة المعدولة عند الموجبة البسيطة في الكذب أيضاً هذه الحال. وكذلك متى أخذنا السالبة البسيطة كاذبة وجدناها تكذب على زيد عند كهولته فقط، في الوقت الذي 55B يصدق عليه فيه أنه عالم، والموجبة العدمية التي تحتها تكذب عليه في الطفولة والكهولة جميعاً، فتكون الموجبة العدمية أعمّ كذباً من السالبة وحال الموجبة المعدولة من السالبة البسيطة في الكذب هذه الحال. فإذاً حال[٧] المعدولتين عند البسيطتين في الصدق والكذب كحال العدميتين عند البسيطتين. وأما التي منها على القطر فإن الموجبة البسيطة والموجبة العدمية قد تكذبان جميعاً على الطفل[٨]، ولكن إذا كان أحدهما صادقاً كان الآخر كاذباً ضرورة. والبسالبة البسيطة والسالبة العدمية تصدقان جميعاً على الطفل، ولكن أي حين كذب أحدهما صدق الآخر، لأن السالبة البسيطة ههنا إذا كذبت

١. (كقولنا) [م ون].
٢. (في حال) [ح] (في حالته) [م وا ون].
٣. (كهولته) [م ون].
٤. (فإنه) [ح].
٥. (الطفولية والكهولية) [م ون].
٦. (أيضاً [+ م].
٧. (كحالها في حال) [ح].
٨. (على الطفل) [— م ون]. (ولا يصدقان جميعاً) [+ م].

صدق نقيضها، فتكذب لأجل ذلك الموجبة العدمية المقاطرة لها، فتصدق إذاً ضرورة السالبة العدمية المقابلة لها، وبمثل هذا يتبين أن السالبة العدمية إذا كذبت صدقت السالبة البسيطة المقاطرة لها. وحال كل واحدة من المعدولتين عند البسيطة المقاطرة[1] لها كحال العدمية التي فوقها من تلك البسيطة بعينها، وليس حال البسيطتين عند المعدولتين كحال العدميتين عند المعدولتين، لأن العدميتين مساويتان للمعدولتين. والبسيطتان إما أعمّ من العدميتين وإما أخصّ وكذلك يكون تناسبها إذا كانت القضايا الموضوعة متضادة إذا[2] أخذت على الأضلاع، وإذا أخذت متقاطرة كانت الموجبتان منها حالها[3] حال ما تقدّم. وأما السالبتان فليس يلزم إذا كذبت إحداهما أن تصدق الأخرى لأن البسيطة منها لمّا كانت إذا كذبت[4] لم يلزم ضرورة أن تصدق مقابلتها إذا كانت متضادتين في المادة الممكنة، لم يلزم ما لزم في الذي قبله كقولنا: 55A

كل انسان يوجد عالماً	ولا إنسان واحد يوجد عالماً
ولا انسان واحد يوجد جاهلاً	كل انسان يوجد جاهلاً
ولا انسان واحد يوجد لا عالماً	كل انسان يوجد لا عالماً.

فيؤخذ الانسان ها هنا مرة على الأطفال ومرة على الكهول، ثم يقايس بينهما، فيوجد الحال فيها[5] كالحال التي وصفنا وإذا كانت مهملة كقولنا:

الانسان يوجد عالماً	الانسان ليس يوجد عالماً
الانسان ليس يوجد جاهلاً	الانسان يوجد جاهلاً
الانسان ليس[6] يوجد لا عالماً	الانسان يوجد لا عالماً

أو كانت ما[7] تحت المتضادتين كقولنا:

انسان ما يوجد عالماً	ليس كل انسان يوجد عالماً

١. (المناظرة) [م].
٢. (إذا) [— م ون].
٣. (حالها) [ح].
٤. (أحداها ان تصدق... كذبت) [— م].
٥. (فيهما) [ح].
٦. (ليس) [— م وا].
٧. (وإذا كانت كما) [م].

ليبس كل انسان يوجد جاهلاً	انسان ما يوجد جاهلاً
ليس كل انسان يوجد لا عالماً	انسان ما يوجد لا عالماً

فإن تناسب ما على الأضلاع منها على مثال تناسب الشخصية والمتضادة، وأما التي على القطر فليس تناسبها تناسب تلك، لأن هذه إذا كانت المتقابلات فيها مهملة وجزئية، وكانت هذه يمكن أن تصدق معاً، لم يمتنع أن تصدق معاً الموجبة[1] البسيطة والموجبة العدمية اللتان على أحد القطرين، وكذلك السالبة العدمية[2] البسيطة والسالبة العدمية اللتان على القطر الآخر، فتكون حال كل معدولة من البسيطة التي تقاطرها هذه الحال. وأما قولنا: 56B

كل انسان يوجد عالماً	ليس كل انسان يوجد عالماً[3]
ليس كل انسان يوجد جاهلاً	كل انسان يوجد جاهلاً[4]
ليس كل انسان يوجد لا عالماً	كل انسان يوجد لا عالماً[5]

فإن تناسب ما على الأضلاع منها هو مثل ما تقدم. وأما المتقاطرة منها فإن الموجبة العدمية والموجبة البسيطة قد تكذبان، إما على الأطفال وإما على الكهول، لأن قوتها[6] قوة المتضادتين في هذه المادة وهي ممكنة. وأمّا إذا كان موضوعاهما غير موجودين وعند ذلك تصدق معاً السالبة البسيطة والسالبة العدمية المتقاطرتان. ولكن إذا صدقت احدى الموجبتين المتقاطرتين أيّهما اتفق كذبت الأخرى لا محالة، وكانت تلك حال نقيضيهما المتقاطرتين، وإذا كذبت[7] احدى السالبتين المتقاطرتين صدق نقيضها لا محالة، وهو إحدى الموجبتين المتقاطرتين، فتكذب لأجل ذلك الموجبة المقاطرة لها، فيكون نقيضها صادقاً. فلذلك[8] إذا كذبت[9] إحدى السالبتين المتقاطرتين صدقت

---

١. (الموجبة) [— م ون].
٢. (العدمية) [— م وح وا ون]
٣. (ليس ... عالماً) [— م وا].
٤. (كل... جاهلاً) [— م وا].
٥. (كل إنسان يوجد لا عالماً) [— ن].
٦. (قوتها) [م وا].
٧. (كانت) [م ون].
٨. (فكذلك) [ح وا].
٩. (كانت) [ح].

الأخرى لا محالة ، وإذا أُخذت إحداهما صادقة لم يلزم ضرورة أن تكذب الأخرى ، بل يمكن أن تصدقا معاً. وقولنا :

إنسان ما يوجد عالماً	ولا إنسان واحد يوجد عالماً.
ولا انسان واحد يوجد جاهلاً	انسان ما يوجد جاهلاً.
ولا انسان واحد يوجد لا عالماً	انسان ما يوجد لا عالماً[١]

56A

[٢] تناسب ما على الأضلاع منها هو مثل ما تقدم. وأما المتقاطرة منها فإن الموجبتين المتقاطرتين قد تكذبان على الأطفال ، وعندها يصدق نقيضاهما المتقاطران ، وقد تصدق الموجبتان أيضاً على الكهول لأنهما جزئيتان ، وعندها تكذب السالبتان المتقاطرتان اللتان هما نقيضاهما. وحال كل واحدة من المعدولتين عند البسيطة المقاطرة لها[٣] كحال العلمية التي فوق تلك المعدولة عند تلك البسيطة بعينها. فهذه معاني الأسماء غير المحصّلة في الأشياء التي لها عدة ، وهذه نسبة المعدولات إلى البسائط في القضايا الممكنة. وقد تستعمل الأسماء غير المحصّلة على معان[٤] هي أعم من هذه التي ذكرناها ، وذلك أنه قد يجعل معناه رفع الشيء عن موضوع شأنه في وقت ما أو شأن نوعه أو شأن جنسه أن يوجد له ذلك الشيء.

(٦) «القضايا ذوات الجهة»

وعلى هذه الجهة يقال في المرأة والصبي أنه[٥] لا ملتحى وفي الفرس[٦] أنه لا ناطق ، فيقام ذلك مقام عدم الشيء[٧] ، وتجعل القضية التي محمولها اسم غير محصّل دالّ على هذا المعنى موجبة معدولة أيضاً ويفرّق بينها وبين السلب بأن يجعل السلب رفع الشيء عن أي موضوع اتّفق محدوداً كان أو غير محدود ، موجوداً كان أو غير

---

١. (ولا إنسان... جاهلاً إنسان ما... ولا إنسان... إنسان ما... عالماً) [— م].
٢. (فإن) [+ م ون].
٣. (المعدولة المقاطرة لها) [م].
٤. (معانيهم أعم) [ن].
٥. (إنها) [ح].
٦. (العرض) [ح].
٧. (ضد ما للشيء) [م ون].

57B موجود[١] . ويجعل لفظها لفظ المعدولات التي في القضايا الممكنة ، كقولنا الحيوان إما ناطق وإما لا ناطق ، فإن لا ناطقاً ليس سلب ولكنه اسم غير محصّل . ويستعمل أيضاً على جهة أعمّ من هذه وهو رفع الشيء عن موضوع يؤخذ موجوداً ، وإن لم يكن من شأن الشيء المرفوع أن يوجد في ذلك الموضوع . ويفرّق بينه وبين سلب ذلك الشيء ، بأن يكون سلبه رفعه[٢] عن أي أمر اتفق موجوداً كان أو غير موجود . وعلى هذه الجهة يوصف الله عز وجل بالأسماء غير المحصّلة : وعلى هذه الجهة قال أرسطوطاليس في السماء أنها لا خفيفة ولا ثقيلة ، فإن هذا القول إيجاب معدول وليس بسلب . فهذه ثلاثة معان للأسماء غير المحصّلة : فالأول معناه معنى العدم . والثاني أعمّ منه ، وهو رفع الشيء عن أمر موجود شأن الشيء الذي رفع عنه أن يوجد فيه[٣] أو في نوعه أو في جنسه ، إما باضطرار وإما بإمكان ،كقولنا عدد لا زوج ، فإنه إيجاب معدول ،وهو رفع الزوج عمّا شأنه أو شأن بعضه أن يكون باضطرار زوجاً . والثالث أعمّ من هذه أيضاً ، وهو رفع الشيء عن أمر ما موجود ، وإن لم يكن من شأن الشيء[٤] أن يوجد فيه لا في بعضه ولا في كله ، كقولنا في الإلَه إنه لا مايت ولا بال[٥] . وأي أمر حمل عليه إسم غير محصّل فينبغي أن يؤخذ[٦] ذلك الأمر موجوداً وأي أمر كان موجوداً وسلب عنه شيء كانت قوة ذلك السلب قوة إيجاب معدول ، فلا فرق في العبارة عنه بين أن يجعل سلباً أو[٧] إيجاباً معدولاً . فإن اتّفق في أمر ما موجود أن يسلب عنه شيء ويكون موقعه في القول 57A موقعاً يُمنع به القول أن يصير[٨] قياساً ، مثل أن يقع في مكان المقدمة الصغرى في الشكل الأول مثلاً ، فإن لنا أن نغيّر ذلك فنجعل لفظه لفظ إيجاب معدول ، فيصحّ القياس حينئذ . فعلى[٩] هذه الجهة متى اتّفق أن سألنا عن سقراط وهو موجود ، هل هو حكيم ، فكان الجواب الصادق عنه السلب[١٠] ، فإن لنا أن نأخذ أن

---

١. (كان أو غير موجود) [— م ون].
٢. (رفعاً) [ح].
٣. (أو بعضه) [م ون].
٤. (الثاني) [ح].
٥. (آبل) [م].
٦. (يوجد) [م ون].
٧. (بين أن يجعل...) [+ م ون].
٨. (يفيد) [ح].
٩. (في) [ح وم وا].
١٠. (عنه) [+ ب] (عنه لا) [م وا ون].

سقراط لا حكيم. وإن كان مقصد المجيب السلب، لأن قوة السلب من الأمر الموجود قوة الإيجاب المعدول. وإن كان الجواب بحرف لا عند المسألة عن سقراط، هل هو حكيم، وسقراط غير موجود، فليس لنا أن نجعله معدولاً بأن نقول سقراط لا حكيم، بل نجعله سلباً بأن نقول[١] ليس سقراط حكيماً أو سقراط ليس يوجد حكيماً. وهذا الذي قلناه هو بحسب المعنى الأعمّ، وهو أصل عظيم الغناء في العلوم وإغفاله عظيم المضرة، فينبغي أن نُعنى به ونرتاض[٢] فيه.

وفي الألفاظ التي تؤخذ أجزاء القضايا ألفاظ[٣] تسمّى الجهات، والجهة هي اللفظة التي تقرن بمحمول القضية، فتدلّ على كيفية وجود محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا ممكن وضروري ومحتمل وممتنع وواجب وقبيح وجميل وينبغي ويجب ويحتمل ويمكن وما اشبه ذلك. وقد يكون ذلك في الثنائية كقولنا زيد ينبغي أن يتكلم، وزيد يمكن أن يمشي، والقمر باضطرار ينكسف. وقد يكون ذلك في الثلاثية، كقولنا زيد ينبغي أن يكون عادلاً، عمرو ممكن[٤] أن يصير[٥] عالماً، القمر باضطرار يوجد منكسفاً، والقضايا التي تكون فيها جهات تسمّى ذوات الجهات، وقد يكون منها موجبات وسوالب، والسلب إنما يحدث فيها. أمّا في الشخصية والمهملة منها فمتى رتّب حرف السلب مع الجهة. وأمّا في ذوات الأسوار فمع السور، كقولنا زيد ينبغي أن يتكلم، سلبه المقابل له زيد ليس ينبغي أن يتكلم، وقولنا زيد ممكن أن يصير عالماً، سلبه زيد ليس بممكن أن يصير[٦] عالماً، وقولنا الإنسان يمكن أن يوجد عادلاً سلبه الانسان ليس يمكن أن يوجد عادلاً[٧]. وأمّا في ذوات الأسوار فإن قولنا كل انسان يمكن أن يمشي يناقضه ليس كل انسان يمكن أن يمشي ويضاده ولا انسان واحد يمكن أن يمشي. وكذلك في الثلاثية فإن قولنا كل انسان يمكن أن يوجد عادلاً، يناقضه[٨] ليس كل انسان يمكن أن يوجد[٩] عادلاً، ويضاده قولنا ولا انسان واحد يمكن أن يوجد[٩]

58B

---

١. (نقول) [— م ون].
٢. (ويرخص) [م].
٣. (التي تؤخذ... الفاظ) [— ن].
٤. (يمكن) [ح].
٥. (يكون) [م ون].
٦. (أن يصير) [— م].
٧. (سلبه... عادلاً) [— م].
٨. (قولنا) [+ م ون].
٩. (يكون) [م ون].

عادلاً. وقد يكون في ذوات الجهة قضايا بسيطة ومعدولات، فالموجبة البسيطة في الشخصية والمهملة منها يكون بأن لا يرتّب حرف السلب لا مع المحمول ولا مع الكلمة الوجودية ولا مع الجهة. وتحدث السالبة البسيطة بأن يرتّب حرف السلب مع الجهة فقط. وتحدث الموجبة المعدولة في الثلاثية بأحد ثلاثة أنحاء، إما بأن يرتّب حرف السلب مع المحمول فقط، وإما مع الكلمة الوجودية فقط، وإما معهما جميعاً، ولا يرتّب مع الجهة. ويحدث في الثنائية بأن يرتّب حرف السلب مع المحمول فقط، ومثالات ذلك:

58A أما في الثلاثية فكقولنا زيد ينبغي أن يوجد لا عالماً، زيد ينبغي أن لا يوجد عالماً[١]، زيد ينبغي أن لا يوجد لا عالماً. والثنائية زيد ينبغي أن لا يمشي. والسوالب المعدولة المقابلة لكل واحد من هذه الأنحاء تحدث بأن يرتّب في كلّ ضرب منها حرف السلب مع الجهة. أما في الثنائية فإن قولنا زيد يمكن أن لا يمشي يقابله زيد ليس يمكن أن لا يمشي[٢]. وأما في الثلاثية فقولنا زيد يمكن أن يوجد لا عالماً يقابله زيد ليس يمكن أن يوجد لا عالماً، وقولنا زيد يمكن أن لا يوجد عالماً[٣]، زيد ليس يمكن أن لا يوجد لا عالماً، وكذلك في القضايا المهملة ذوات الجهات.

وأما في ذوات الأسوار فإن الموجبة البسيطة تحدث بأن لا يقرن حرف السور[٤] لا بالسور ولا بالمحمول ولا بالكلمة الوجودية ولا بالجهة[٥]. والسالبة البسيطة تحدث بأن يقرن حرف السلب بالسور، كقولنا كل انسان يمكن أن يمشي يناقضه قولنا ليس كل انسان يمكن أن يمشي، ويضاده قولنا ولا انسان واحد يمكن أن يمشي، وقولنا كل انسان يمكن أن يوجد ماشياً يناقضه قولنا ليس كل انسان يمكن أن يوجد ماشياً، ويضاده قولنا ولا انسان واحد يمكن أن يوجد ماشياً. والموجبة المعدولة تحدث، أمّا في الثنائية ذوات الأسوار فبأن يرتّب حرف السلب مع المحمول فقط، دون السور. والسالبة تحدث بأن يرتّب حرف السلب مع المحمول ومع السور، كقولنا كل انسان

١. (زيد... عالماً) [ج] والجملة التي قبلها (زيد... لا عالماً) [— م].
٢. (يقابله... يمشي) [— م ون].
٣. (يقابله زيد..) [م وح وا ون].
٤. (السلب) [ح].
٥. (أن لا يقرن... بالجهة) [— م]. (بأن لا يرتب حرف السلب مع شيء من أجزاء القضية أصلاً والسالبة) [ا ون].

يمكن ألا يمشي ، يناقضه ليس كل انسان يمكن ألا يمشي ، ويضاده ولا انسان واحد يمكن ألا يمشي. والموجبة المعدولة الثلاثية في ذوات الأسوار تكون على ثلاثة أنحاء : على 59B مثال[١] ما سلف[٢] في المهملة والشخصية ، إما بأن يكون حرف السلب مع المحمول أو مع الكلمة الوجودية أو معها جميعاً . والسالبة تحدث بأن يرتب في كل واحد من الأنحاء حرف السلب مع السور ، فإن قولنا كل انسان يمكن أن يوجد لا عادلاً ، يناقضه قولنا ليس كل انسان يمكن أن يوجد لا عادلاً ، ويضاده قولنا ولا انسان واحد يمكن أن يوجد لا عادلاً ، وقولنا كل انسان يمكن ألا يوجد عادلاً ، يناقضه قولنا ليس كل انسان يمكن ألّا يوجد عادلاً ، ويضاده قولنا ولا انسان واحد يمكن ألا يوجد عادلاً ، وقولنا كل انسان يمكن ألا يوجد لا عادلاً ، يناقضه قولنا ليس كل انسان يمكن ألا يوجد لا عادلاً[٣] ، ويضاده قولنا ولا انسان واحد يمكن ألا يوجد لا[٤] عادلاً . وهذه أيضاً حال القضايا التي تقرن بها جهة الاضطرار ولا فرق بينها في شيء ، إلا بأن يبدل مكان الممكن قولنا باضطرار ، وكذلك الحال في سائر الجهات.

(٧) «الضروري والممكن والمطلق»

والجهات الأُول ثلاث[٥] : الضروري والممكن والمطلق ،فإن هذه الثلاث[٦] هي التي تدل على فصول[٧] الأول . فالضروري هو الدائم الوجود الذي لم يزل ولا يزال ، ولا يمكن ألا يوجد ولا في وقت من الأوقات . والممكن هو ما ليس بموجود الآن ويتهيأ في أي وقت اتفق من المستقبل أن يوجد وألا يوجد . والمطلق هو ما كان من طبيعة الممكن ، وحصل الآن موجوداً بعد أن كان ممكناً أن يوجد ، وألا يوجد ، وممكن أيضاً 59A ألا يوجد في المستقبل. فالقضايا ذوات الجهات الأول ثلاث : ضرورية وممكنة

---

١. (مثل) [ح]
٢. (سلب) [ح]
٣. (يمكن ألا يوجد... يناقضه... لا عادلاً) [— م ون].
٤. (لا) [— م ون].
٥. (ثلاثة) [ح].
٦ (الثلاثة) [ح وم وا ون].
٧. (الوجود) [+ م وح وا ون].

ومطلقة. فالقضية التي مادتها ضرورية غير التي هي في جهتها ضرورية، فالتي مادتها ضرورية هي التي محمولها لا يمكن أن يفارق[١] موضوعها أصلاً، ولا في وقت من الأوقات، كقولنا كل ثلاثة عدد[٢] فرد. وأما التي مادتها ممكنة فهي التي محمولها غير موجود الآن في موضوعها، ويتهيأ في المستقبل أن يوجد فيه وألا يوجد، كقولنا زيد سيكون عالماً. والتي جهتها ضرورية هي التي تقرن بها لفظة الاضطرار، كيف كانت مادتها ضرورية كانت أو ممكنة، كقولنا زيد باضطرار يمشي فإنها اضطرارية في الجهة ممكنة المادة، وقولنا كل ثلاثة فهي باضطرار عدد[٣] فرد اضطراري في الأمرين جميعاً[٤] في الجهة والمادة جميعاً. وكذلك التي جهتها ممكنة هي التي تقرن بها لفظة الممكن كيف ما[٥] كانت مادتها، فإن قولنا[٦] كل ثلاثة ممكن أن تكون عدداً فرداً هي ممكنة في الجهة اضطرارية في المادة، وقولنا زيد ممكن أن يمشي هي ممكنة في الأمرين جميعاً.

والمطلقة قد جرت العادة فيها أن تُجعل علامتها حذف الجهات كلّها وألّا يصرح فيها لا بالامكان ولا باضطرار، وجعلوا حذف الجهات كلها كالجهة لها، وهذا هو الذي يذهب إليه الاسكندر ويصحّح أنه[٧] رأي أرسطوطاليس في المطلقة. وكان حذف الجهات كلها يُدَلُّ به أنه لا اضطراري ولا ممكن، وجُعِلَ رفع الأمرين دالّاً على أنه كالمتوسط بين الطرفين اللذين قد رفعا، وهو في الحقيقة متوسط بين الممكن وبين الضروريّ. فإنه قد أخذ من كل واحد منهما بقسط، وذلك أنه قد اجتمع فيه أنه موجود بالفعل، وهو من طبيعة الممكن، إذ كان فيما تقدم ممكناً أن يوجد وألّا يوجد. وهو أيضاً في المستقبل ممكن ألّا يوجد، فبأنه موجود بالفعل شارك الضروري، وبأنه من طبيعة الممكن، وممكن أيضاً ألّا يوجد في المستقبل، شارك الممكن كقولنا زيد قاعد وعمرو[٨] يمشي والانسان عادل وأشباه هذه القضايا. والقضية قد تكون مطلقة

60B

١. (يقارن) [ح وا].
٢. (حد) [ح وا].
٣. (حد) [ح].
٤. (جميعاً) [— ح وم وا].
٥. (ما) [— م ون].
٦. (قولنا) [— م].
٧. (أنه) [— م ون].
٨. (عمرو) [— م وا] (وهو) [ح].

في مادتها وجهتها، كقولنا كل انسان عادل، وقد تكون مادتها مطلقة وجهتها ممكنة أو اضطرارية، كقولنا فيمن هو أبيض الآن أنه ممكن أن يكون أبيض أو باضطرار هو أبيض، وقد تكون مادتها اضطرارية ولا يصرح بها لا باضطرار ولا بإمكان، فتكون مطلقة في جهتها اضطرارية في مادتها، كقولنا كل ثلاثة فهو عدد[1] فرد. والمطلقة قد تسمى الوجودية، وسميت مطلقة إذ كانت لا يشترط فيها جهات[2] أصلاً، وسميت وجودية لأنها تدلّ على الوجود غير مشترط فيه لا باضطرار ولا بامكان. فالوجودية والمطلقة كاسمين مترادفين والموجبات والسوالب في الاضطرارية والممكنة والبسيطة فيهما، والمعدولة في الشخصية والمهملة وفي ذوات الأسوار، على مثال[3] ما تقدم. فسالبة الممكن غير السالبة الممكنة[4]، فإن سالبة الممكن هي التي تسلب الإمكان وتوجب الوجود، كقولنا كل انسان لا يمكن أن يوجد عالماً[5]، والسالبة الممكنة هي التي توجب الإمكان وتسلب الوجود، كقولنا كل انسان ممكن أن لا يوجد عادلاً. وكذلك سالبة الاضطرار غير السالبة الاضطرارية، فإن سالبة الاضطرار[6] هي التي تسلب الاضطرار وتوجب الوجود، كقولنا زيد ليس باضطرار يوجد عادلاً، والسالبة الاضطرارية هي التي توجب الاضطرار وتسلب الوجود، كقولنا الثلاثة باضطرار ليس توجد زوجاً. 60A

(٨) «تقابل ذوات الجهات»

وكل متناقضين فإنهما كما قيل يقتسمان الصدق والكذب، غير أن المتناقضين في التي مادتها اضطرارية وفي المطلقة التي كانت فيما سلف والتي هي الآن موجودة تقتسمان الصدق والكذب على التحصيل في أنفسهما. فإن الصادق منهما هو أحدهما على التحصيل دون الآخر، والكاذب هو الآخر دون الأول. وكثير منها يُعلم أن الصدق في

---

١. (حد) [ح].
٢. (جهة) [م وا ون].
٣. (مثال) [— م ون].
٤. (فسالبة... الممكنة) [— م ون].
٥. (عدلاً) [م ون].
٦. (وكذلك سالبة... الاضطرار) [— م].

هذا الواحد مشار إليه، والكذب في الآخر مشار إليه. وكثير منها لا يُعلم أن الصدق في هذا مشار إليه دون الآخر، غير أن الذي نجهل نحن صدقه هو في نفسه حاصل على الصدق، وإن[1] لم نعلمه نحن. وما نجهل كذبه هو حاصل في نفسه على الكذب وإن لم نعلمه نحن، وأما الأمور الممكنة المستقبلة كقولنا زيد غداً[2] يسير إلى السوق، وزيد غداً[2] لا يسير إلى السوق متناقضان ويقتسمان الصدق والكذب، لكن على غير التحصيل في أنفسها، فإنه لا يمكن أن يكون الصدق محصّلاً في أحدهما مشاراً إليه، والكذب في الآخر مشاراً إليه، حتى لا يمكن فيما يوجد صادقاً منهما أن يكون كاذباً، وفيما يوجد كاذباً منهما أن يكون صادقاً. لكن هما[3] في أنفسهما كما هما[4] عندنا في عدم التحصيل. وأما المتناقضات في الاضطرارية والمطلقة[5] التي حصل وجودها بالفعل فيما سلف، والتي هي موجودة الآن، فإن التي يجهل منها ليس حالها في عدم التحصيل في أنفسها، مثل حالها عندنا. فإن كثيراً من المجهولات التي صدقها على غير التحصيل عندنا يتغيّر حالها عندنا، فيصير صدقها محصّلاً بعد أن كان عندنا غير محصّل الصدق، وذلك إذا علمناها بعد الجهل. ويكون ذلك من غير أن تكون هي في أنفسها تغيّرت من لا وجود إلى وجود أو تكون قد تبدّلت عليها حال أخرى. وأما الأمور الممكنة فإن المتناقضات التي نجهلها[6] منها، والتي صدقها على[7] غير التحصيل عندنا لا تصير أصلاً ولا في وقت من الأوقات معلومة، ولا يتحصّل عندنا أن الصدق في هذا المشار إليه منهما دون الآخر ما لم يتغيّر فيصير موجوداً بالفعل بعد أن كان ممكناً، وإنما يكون ممكناً ما دام معدوماً[8]. فإن المتناقضة الممكنة مجهولة بالطبع لا بالإضافة إلينا، والمتناقضة الضرورية التي نجهلها نحن مجهولة[9] بالإضافة إلينا لا بالطبع. فإنا إنما نجهل الصادق منهما لعجز طباعنا عن ادراكه، وهو في نفسه حاصل على أحد الأمرين محصّلاً معرضاً

61B ... 61A

١. (وإنما) [ح].
٢. (هذا) [ح].
٣. (لكنهما) [ح وم وا].
٤. (هما) [— م وا ون].
٥. (الممكنة) [م وا ون].
٦. (نجعلها) [ح] و(يحملها) [ا].
٧. (هو) [ح].
٨. (معلوماً) [م].
٩. (يحملها مجهولة) [م وا ون].

للادراك ، غير ممتنع من جهته أن يدرك . وأما الممكنة فإنها مجهولة عندنا لا لعجزنا نحن عن إدراكها بل لأنها في طبيعتها ممتنعة عن أن تدرك ، ولأن الممكن بطبعه مجهول صرفاً[١] ، نسمّي المتناقضات الاضطرارية المجهولة عندنا ممكنة أيضاً . فإنا نقول فيها ما دامت مجهولة لدينا أنها ممكنة أن تكون كذا وألا تكون[٢] . وإنما نعني أنها ممكنة عندنا وفي علمنا لا إنها في أنفسها ممكنة في طباعها ، فلا فرق في الاضطرارية بين قولنا أنه ممكن وبين قولنا أنه مجهول ، فإن قولنا ممكن أن يكون كذا وألّا يكون في أمثال هذه الأشياء معناه مجهول عندنا هل هو كذا أو كذا . والإمكان في الاضطرارية إنما يرتفع بعلمنا بها من غير أن تتغيّر هي في أنفسها عمّا كانت عليه . والإمكان في التي هي بالطبع ممكنة إنما يرتفع عنها بتغيّرها في أنفسها بأن تصير موجودة ، بعد أن كانت غير موجودة ، وبأن تتغيّر من العدم إلى الوجود ، وعند ذلك تصير معرضة للعلم ولأن يتحصّل عندنا الصادق منها[٣] ، وتدخل في حد الأشياء المجهولة من الاضطرارية . فإذا علمناه ارتفع الامكان عنها من الجهتين من جهتها هي بتغيّرها من العدم إلى الوجود ، ومن جهتنا نحن بتغيرنا من الجهل بها إلى العلم بها . وأما في الاضطرارية فإن الامكان فيها إنما يرتفع بتغيّرنا نحن من الجهل إلى العلم . فلذلك ليس ينبغي لأجل اشتراك الاسم في الممكن أن يظنّ بما هو ممكن في طبيعته أنه هو الممكن عندنا ، بمعنى أنه مجهول عندنا ، 62B كما ظنّ ذلك جالينوس الطبيب على ما قاله في كتابه الذي سمّاه بالبرهان . والمتناقضان في الممكن إن كانا يقتسمان الصدق والكذب على التحصيل في أنفسهما لزم أن يوجد ضرورة ذلك الذي هو منهما[٤] صادق في نفسه على التحصيل ، وألا يوجد الآخر ضرورة إذ كان في نفسه كاذباً على التحصيل . فلا يكون شيء من الأشياء في نفسه وبطبيعته ممكناً ، فترتفع الأشياء الإرادية والاختيار والأفعال الكائنة[٥] عن الروية وأخذ الأهبة في استعجال خير ينتظر ودفع شر يتوقع[٦] ، وترتفع أيضاً المواتاة التي في الأمور الطبيعية والصناعية ، لأن يكون الشيء بحال[٧] وألا يكون مثل تأتّي الشمع لأن يلين ،

١. (ضرباً) [م وا ون].
٢. (كذا) [+ م].
٣. (منهما) [م ون].
٤. (منهما) [م ون].
٥. (الكاينة) (ح].
٦. (شيء يتوخى) [ح ون].
٧. (بحاله) [م].

فإن هذا التأنّي في الشمع من نفس فطرته وطبعه لا في وقت من المستقبل دون وقت ، بل بالإضافة إلى جميع الأوقات في المستقبل. وكذلك تأتّي كل ذي صناعة لأن يفعل فعل تلك الصناعة ، ليس بالإضافة في المستقبل إلى وقت دون وقت ، بل في كل وقت مثل البنّاء والنجار والحائك والطبيب والفلاح وغيرهم. فإن[١] صدق المتناقضان في الممكن على التحصيل وكذبا على التحصيل ارتفعت أيضاً استعدادات الصنائع للأفعال الكائنة عنها ، واستعدادات موضوعاتها لأن تقبل ما تفيدها الصنائع. وترتفع أيضاً استعدادات الأمور الطبيعية للشيء وضدّه وأن لا[٢] يكون شيء أصلاً قابلاً لأي الضدين اتفق ، وتكون الأشياء في وقت ما متعاصية[٣] ممتنعة على الله جل ثناؤه ، حتى لا يمكنه أن يغيّرها من لا وجود إلى وجود ومن وجود إلى لا وجود في كل وقت ، ولا في أي وقت أراد ذلك ، إن كان طباعها تجري عندهم مجرى ما تكون أوقات لا وجوده محدودة معدودة[٤] ،حتى لا يتأخر بنفس طبيعته وجوده عن الوقت الذي فيه وجد ، ويمتنع بطبيعته قبل ذلك من الوجود ، على مثال ما يقال في الكسوفات. وهذه الأشياء كلها محالة[٥] وغير ممكنة وشنعة. فإذاً المتناقضات في التي هي ممكنة في طبيعتها إنما تقتسم الصدق والكذب لا على التحصيل في أنفسها.

والضروري يقال باشتراك الاسم على ثلاثة أنحاء: أحدها الموجود الدائم الوجود الذي لم يزل ولا يزال ، والثاني[٦] الموجود في الموضوع ما دام موضوعه موجوداً مثل الزرقة في العين والفطوسة في الأنف ، والثالث الموجود في موضوع أو الموجود في موضوع[٧] ما دام هو موجوداً ، مثل القعود في زيد ، فإنه موجود في زيد ما دام القعود موجوداً أي ما دام زيد قاعداً ، وكذلك زيد الموجود ما دام موجوداً. والاضطراري الحقيقي هو الأول والمطلق أيضاً[٨] يقال باشتراك الاسم على هذه المعاني الثلاثة ، غير أن المطلق الحقيقي هو

---

١. (كان) [+ م وا ون].
٢. (لا) [— م وح وا ون].
٣. (مقاضية) [م ون] (معاً) [ا].
٤. (معدودة) [— م وح وا]. (أوقات وجودها) [م وا ون].
٥. (محال) [م وح وا].
٦. (الموجود... والثاني) [— م].
٧. (والمركب في لا موضوع) [م وا ون].
٨. (إنما) [+ م].

الذي يقال على المعنيين الآخرين ، وهو[1] المعنى الثاني والثالث ، وهو بالجملة الموجود بالفعل ما دام موجوداً ، أو ما دام موضوعه موجوداً . والممكن أيضاً يقال باشتراك الاسم على أربعة معان ، فالثلاثة منها هي التي يقال عليها الاضطراري والمطلق والرابع من معاني الممكن هو ما كان غير موجود الآن[2] ، ويتهيأ في أي وقت اتفق من المستقبل أن يوجد وألّا يوجد ، غير أن الممكن الحقيقي هو المعنى الرابع من معانيه[3] .

تم كتاب باري أرمينياس
والحمد لله وحده[4]

---

١. (هما) [م وا ون].
٢. (لأن) [م].
٣. (والله أعلم بالصواب) [+ م].
٤. (حق حمده) [ح] (والصلاة على سيدنا ونبينا) [+ م].

الفهارس

- فهرس مصطلحات الفارابي المنطقية
- فهرس المصادر والمراجع
- تقديم باللغة الفرنسية

فهرس مصطلحات الفارابي المنطقية

المصطلح	الجذر اللغوي	الصفحة
البرهان	برهن	٢١ _ ٢٢ _ ٢٣ _ ٢٥ _ ٢٧ _ ٣١ _ ٣٢ _ ٣٣ _ ٣٤ _ ٣٥ _ ٤٧ _ ٤٨ _ ٥١ _ ٥٧ _ ١١٠ _ ١٦١ .
التركيب	ركب	٧٢ _ ٧٦ _ ٨٥ _ ٩٤ _ ٩٥ _ ١٢٣ _ ١٣٤ _ ١٣٩ _ ١٤٦ .
التصديق	صدق	٣٥ .
التصور	صَوَرَ	٣٦ _ ٣٧ .
التعاند	عَنَدَ	١٢٨ _ ١٢٩ .
التعريف	عَرَفَ	٩١ _ ٩٢ _ ١١٦ _ ١١٧ .
التقابل	قبلَ	١١٧ _ ١١٨ _ ١٢٠ _ ١٢١ _ ١٢٢ _ ١٢٣ _ ١٢٤ _ ١٢٦ _ ١٢٨ _ ١٤٠ _ ١٤٦ _ ١٥١ _ ١٥٢ _ ١٥٩ .
الجدل	جدل	٢١ _ ٢٢ _ ٢٧ _ ٣١ _ ٣٢ _ ٣٣ _ ٣٤ _ ٣٥ _ ٣٦ _ ٤٢ _ ٤٦ _ ٤٧ _ ٤٨ _ ٥١ _ ٥٦ _ ٥٧ _ ١٤٣ .
الجزء	جَزَأَ	٥٦ _ ٥٨ _ ٦٥ _ ٧١ _ ٨٠ _ ٨١ _ ٩١ _ ٩٣ _ ٩٥ _ ٩٦ _ ٩٧ _ ٩٨ _ ١٠٢ _ ١٠٣ _ ١٠٨ _ ١٠٩ _ ١١١ _ ١١٢ _ ١١٣ _ ١١٤ _ ١١٥ _ ١١٦ _

المصطلح	الجذر اللغوي	الصفحة
الحكم	حَكَمَ	٧٢ .
الخاص	خَصَصَ	٣٠ _ ٦١ _ ٦٢ _ ٩٢ _ ٩٧ _ ١١١ _ ١١٢ _ ١١٦ _ ١٣٦ _ ١٤٠ _ ١٤٢ _ ١٥٠ _ ١٥١ .
الخاص	خصص	٧٦ _ ٧٧ _ ٨٣ _ ٨٤ _ ٨٥ _ ٨٦ _ ٩٠ .
الدلالة	دَلَلَ	٦٧ _ ٦٨ _ ٦٩ _ ٧٠ _ ٧٢ _ ٧٥ _ ٨١ _ ٨٢ _ ٨٧ _ ١٠٥ _ ١٠٦ _ ١٠٨ _ ١٠٩ _ ١٢٢ _ ١٣٣ _ ١٣٤ _ ١٣٥ _ ١٣٦ _ ١٤١ _ ١٤٣ _ ١٤٥ _ ١٤٧ _ ١٥٨ _ ١٥٩ .
الذاتي	ذوت	٦٥ _ ٦٦ _ ٦٨ _ ٦٩ _ ٧٠ _ ٧١ _ ٨٣ _ ٨٥ _ ٨٩ _ ٩٠ _ ٩٨ _ ١١١ _ ١١٢ _ ١١٧ _ ١١٨ _ ١٢٧ _ ١٣٤ _ ١٣٦ _ ١٣٧ _ ١٣٩ _ ١٤٠ _ ١٤١ _ ١٤٦ .
الرسم	رسم	٣٤ _ ٦٢ _ ٧٣ _ ٨٥ _ ٨٦ _ ٨٧ _ ٩٠ _ ٩٩ _ ١٠٤ .
السبب	سَبَبَ	١٢٩ _ ١٣٠ _ ١٣١ .

المصطلح	الجذر اللغوي	الصفحة
الظن	ظَنَنَ	١٠٨ _ ١٢٢ _ ١٦١.
العام و الأعم والعموم	عَمَمَ	٣٠ _ ٧٦ _ ٧٧ _ ٧٩ _ ٨١ _ ٨٣ _ ٨٥ _ ٨٦ _ ١١١ _ ١١٦ _ ١٤٠ _ ١٤١ _ ١٤٢ _ ١٥٣ _ ١٥٥.
العرض و العرضي	عَرَضَ	٣٧ _ ٦١ _ ٦٢ _ ٦٥ _ ٦٦ _ ٦٨ _ ٦٩ _ ٧٠ _ ٧٦ _ ٨٣ _ ٨٤ _ ٨٥ _ ٨٦ _ ٨٩ _ ٩٠ _ ٩٧ _ ١٠٠ _ ١١٧ _ ١١٨ _ ١٢٧ _ ١٣٣ _ ١٣٤ _ ١٣٩ _ ١٤٠ _ ١٤٢ _ ١٤٤ _ ١٤٥ _ ١٤٦.
العكس	عَكَسَ	٣٠ _ ١٢٨ _ ١٤٧.
العلم	علم	٥٧ _ ٥٩ _ ٦١ _ ٦٥ _ ٨٥ _ ٩٨ _ ٩٩ _ ١٠٥ _ ١٠٦ _ ١٦١.
الفصل	فصل	٦١ _ ٧٦ _ ٧٩ _ ٨٠ _ ٨١ _ ٨٢ _ ٨٣ _ ٨٤ _ ٨٥ _ ٨٦ _ ٩٠ _ ٩٧ _ ٩٩ _ ١٤٥.
القسمة	قسم	٨٥ _ ٩٠ _ ٩٧.
القضية	قضي	١١ _ ١٢ _ ٣١ _ ٧٢ _ ٧٥ _ ٨٥ _ ١١٧ _ ١٢١ _ ١٢٢ _ ١٢٣ _ ١٢٤ _ ١٣٥ _ ١٣٧ _ ١٣٨ _ ١٤٥ _ ١٤٦ _

المصطلح	الجذر اللغوي	الصفحة
		١٤٧ _ ١٤٨ _ ١٤٩ _ ١٥١ _ ١٥٣ _ ١٥٤ _ ١٥٥ _ ١٥٦ _ ١٥٧ _ ١٥٨.
القياس	قَيَسَ	١١ _ ٢١ _ ٢٢ _ ٢٣ _ ٢٥ _ ٢٦ _ ٣٠ _ ٣١ _ ٣٢ _ ٣٣ _ ٣٤ _ ٣٥ _ ٤٢ _ ٤٦ _ ٤٧ _ ٤٨ _ ٥١ _ ٥٦ _ ٥٧ _ ٥٨ _ ٦٥ _ ٧٥ _ ٧٧ _ ٩٥ _ ١٠٣ _ ١٠٤ _ ١١٠ _ ١١٢ _ ١٢٦ _ ١٥٤.
الكلي و الكلية	كل	٣٤ _ ٣٦ _ ٣٧ _ ٣٨ _ ٤٢ _ ٦٠ _ ٦٢ _ ٧٥ _ ٧٩ _ ٨٣ _ ٨٥ _ ٨٩ _ ٩٠ _ ٩١ _ ٩٢ _ ٩٧ _ ٩٨ _ ١١٧ _ ١٢٢ _ ١٣١ _ ١٤٦ _ ١٥٤.
الكم و الكمية	كمم	٩٣ _ ٩٥ _ ٩٦ _ ٩٧ _ ٩٨ _ ٩٩ _ ١٠٢ _ ١٠٣ _ ١٠٤ _ ١٠٩ _ ١١٢ _ ١١٤ _ ١١٥ _ ١٤٤.
الكيف و الكيفية	كيف	٩٠ _ ٩٨ _ ٩٩ _ ١٠٠ _ ١٠١ _ ١٠٢ _ ١٠٣ _ ١٠٨ _ ١١٣ _ ١١٥ _ ١٤٤.
اللزوم و التلازم و اللازم	لزم	٦٧ _ ١٠٧ _ ١١٧ _ ١١٩ _ ١٢١ _ ١٢٢ _ ١٢٧ _ ١٢٨ _ ١٢٩ _ ١٣٠ _ ١٣١ _ ١٣٥.

المصطلح	الجذر اللغوي	الصفحة
اللفظ	لفظ	١٢ ـ ٢٩ ـ ٣٠ ـ ٣٤ ـ ٣٥ ـ ٣٦ ـ ٣٧ ـ ٥٥ ـ ٥٨ ـ ٥٩ ـ ٦٠ ـ ٦٣ ـ ٦٤ ـ ٦٨ ـ ٦٩ ـ ٧٠ ـ ٧١ ـ ٧٢ ـ ٧٥ ـ ٧٦ ـ ٩٣ ـ ٩٤ ـ ٩٥ ـ ٩٦ ـ ٩٧ ـ ٩٨ ـ ١٠٨ ـ ١١٦ ـ ١٢٣ ـ ١٣٣ ـ ١٣٤ ـ ١٣٥ ـ ١٣٦ ـ ١٣٧ ـ ١٣٨ ـ ١٣٩ ـ ١٤٦ ـ ١٥٤ ـ ١٥٥ ـ ١٥٨.
له		١١٣.
الماهية	مَوَهَ	٨٧ ـ ٩١ ـ ٩٢ ـ ١٠٤ ـ ١٠٥ ـ ١٣٥.
المتباينة والتباين والمباينة	بَيَنَ	١٠٤ ـ ١١٢ ـ ١١٨ ـ ١٣٤ ـ ١٤٠ ـ ١٤٣ ـ ١٤٤.
المتأخر	أَخَرَ	٦٦ ـ ٦٧ ـ ١٠٧ ـ ١١٧ ـ ١٢٩ ـ ١٣٠.
المترادفة و الترادف	ردف	١٤٠ ـ ١٤٣ ـ ١٤٤ ـ ١٤٥ ـ ١٤٦.
المتقدم	قدم	٦٦ ـ ٦٧ ـ ١٠٧ ـ ١١٧ ـ ١٢٩ ـ ١٣٠.

المصطلح	الجذر اللغوي	الصفحة
المطابقة والتطابق	طبق	٨٢ ـ ٩٨ ـ ١١٠ ـ ١١١ ـ ١١٣.
المطلق	طلق	٨٤ ـ ١٥٧ ـ ١٥٨ ـ ١٥٩ ـ ١٦٠ ـ ١٦٢ ـ ١٦٣.
معاً		٦٥ ـ ٩٦ ـ ١١٧ ـ ١١٨ ـ ١٢٨ ـ ١٣٠ ـ ١٣١..
المعرفة	عرف	٦٣ ـ ٦٥.
المعيّن	عَيّنَ	١١١.
المفهوم	فهم	١٤٠.
المقدمة	قدم	٩٩.
المقولات	قول	٨٩ ـ ٩٠ ـ ٩١ ـ ١٠٧ ـ ١٠٨ ـ ١١٣ ـ ١١٦ ـ ١١٧ ـ ١٣٦ ـ ١٣٧ ـ ١٤٠ ـ ١٤٤ ـ ١٤٥.
الموجب و الايجاب	وجب	١١٨ ـ ١٢٠ ـ ١٢١ ـ ١٢٢ ـ ١٢٣ ـ ١٢٤ ـ ١٢٥ ـ ١٢٦ ـ ١٣٦ ـ ١٤٠ ـ ١٤٧ ـ ١٤٨ ـ ١٤٩ ـ ١٥٠ ـ ١٥١ ـ ١٥٢ ـ ١٥٣ ـ ١٥٤ ـ ١٥٥ ـ ١٥٦ ـ ١٥٧ ـ ١٥٩.
الموضوع	وضع	٣٧ ـ ٦٠ ـ ٦٩ ـ ٧٠ ـ ٧١ ـ ٧٥ ـ ٨٤ ـ ٨٥ ـ ٨٩ ـ ٩٠ ـ ٩١ ـ ٩٢ ـ

المصطلح	الجذر اللغوي	الصفحة
		١٠٤ _ ١٠٥ _ ١٠٧ _ ١١٦ _ ١١٧ _ ١١٨ _ ١١٩ _ ١٢٠ _ ١٢١ _ ١٢٢ _ ١٢٣ _ ١٢٤ _ ١٢٥ _ ١٢٦ _ ١٢٨ _ ١٣٥ _ ١٣٨ _ ١٣٩ _ ١٤٣ _ ١٤٥ _ ١٤٦ _ ١٤٧ _ ١٤٩ _ ١٥٣ _ ١٥٤ _ ١٥٥ _ ١٥٨ _ ١٦١.
النقلة	نقل	٣٢ _ ٣٥ _ ٣٨ _ ٤٦ _ ٩٨ _ ١١٤ _ ١١٥.
النقيض و التناقض	نقض	١٢٠ _ ١٢١ _ ١٢٣ _ ١٢٤ _ ١٢٦ _ ١٥٥ _ ١٥٦ _ ١٥٧ _ ١٥٩ _ ١٦٠ _ ١٦١ _ ١٦٢.
النهي	نهي	١٤٠.
النوع	نَوَعَ	٦١ _ ٦٢ _ ٧٦ _ ٧٧ _ ٧٨ _ ٧٩ _ ٨٠ _ ٨١ _ ٨٢ _ ٨٣ _ ٨٤ _ ٨٥ _ ٨٦ _ ٩٠ _ ٩٢ _ ٩٣ _ ٩٨ _ ٩٩ _ ١٠٢ _ ١٠٤ _ ١٠٥ _ ١٠٧ _ ١٠٨ _ ١٠٩ _ ١١٠ _ ١١١ _ ١١٤ _ ١١٥ _ ١١٦ _ ١١٧ _ ١٢٠ _ ١٣٠ _ ١٣١ _ ١٤٢ _ ١٤٥ _ ١٥٣ _ ١٥٤.
الواجب	وجب	١٥٥.

المصطلح	الجذر اللغوي	الصفحة
الوضع	وضع	٩٠ ـ ٩٧ ـ ١٠٠ ـ ١٠٢ ـ ١٠٨ ـ ١١١ ـ ١١٢.
يفعل	فعل	٩٠ ـ ١٠٦ ـ ١١٥ ـ ١١٦ ـ ١٤٥ ـ ١٦٣.
اليقين	يقن	١٩ ـ ٥٧ ـ ٥٩ ـ ٦٥.
ينفعل	فعل	٩٠ ـ ٩٩ ـ ١٠١ ـ ١٠٣ ـ ١١٣ ـ ١١٤ ـ ١١٥ ـ ١١٦.
الوجودي و الوجود	وجد	٦٨ ـ ٦٩ ـ ٧٠ ـ ٧١ ـ ٩١ ـ ٩٢ ـ ٩٦ ـ ١٤٨ ـ ١٥٢ ـ ١٥٥ ـ ١٥٦ ـ ١٥٧ ـ ١٥٩ ـ ١٦٠ ـ ١٦١ ـ ١٦٢.

فهرس المصادر والمراجع

* **المخطوطات**

— نسخة مكتبة جامعة براتيسلاڤا، ٢٣١، TE 41، تشيكوسلوڤاكيا.
— نسخة الحميدية، رقم ٨١٢ ش، جامع السليمانية اسطمبول.
— نسخة أمانت خزينة سي، رقم ١٧٣٠، في مكتبة متحف طوپقاپي سراي، اسطمبول.
— نسخة مجلس شوراي ملي، رقم ٥٩٥، طهران.
— نسخة كرمان الخطية، رقم ٢١١ج، مكتبة كلية الآداب طهران، جزء من مجموعة مشكوة ٢٤٠.

* **الكتب**:

ابن أبي أصيبعة، أبو العباس أحمد بن القاسم، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، القاهرة، المطبعة الوهبية، ١٨٨٢م.

ابن خلكان، شمس الدين أبو العباس أحمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، القاهرة، النهضة المصرية، ١٩٤٨م.

ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب ، ١٥ ج ، بيروت ، دار صادر ، ١٩٥٦م .

ابن النديم ، أبو الفرج محمد بن اسحاق ، الفهرست ، بيروت ، مكتبة خياط ، ١٩٦٤ .

أرسطو ، منطق أرسطو ، تحقيق عبد الرحمن بدوي ، ٣ ج ، بيروت ، دار القلم ، ١٩٨٠م .

البغدادي ، اسماعيل باشا ، هدية العارفين اسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، استامبول ، وكالة المعارف ، ١٩٥٥ .

البيهقي ، ظهير الدين أبو الحسن علي بن زيد ، تتمة صوان الحكمة ، لاهور ، ١٩٣٥م .

الجرجاني ، الشريف علي بن محمد ، كتاب التعريفات ، مصر ، الكتبي بالمطبعة الحميدية ، ١٣٢١هـ .

الخوارزمي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف ، مفاتيح العلوم ، مصر ، المطبعة المنيرية ، ١٣٤٢هـ .

دانش پزوه ، محمد تقي ، فهرست كتابخانه اهداءى آقاي سيد ، محمد مشكوة به كتا بخانه دانشكاه ، تهران ، المجلد ٣ ، القسم الأول ، طهران ، ١٣٣٢هـ .

الزبيدي ، محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني ، تابع العروس من جواهر القاموس ،مصر .المطبعة الخيرية ، ١٦٠٣هـ ، ١٠/ مج .

صاعد ، الأندلسي ، طبقات الأمم ، مصر ، مطبعة السعادة ، ١٩٣٢م .

طاشكبري زاده ، ، مفتاح السعادة ومصباح السيادة ، حيدر آباد الدكن ، دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٥٦هـ .

الفارابي ، أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ ، شرح كتاب

العبارة، حققه مارو وكوتش، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٠م.

الفارابي ، كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق محسن مهدي، بيروت، دار المشرق، ١٩٦٨م.

الفارابي ، كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، بيروت، دار المشرق، ١٩٧٠م.

فانديك ، أدورد، اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، صححه محمد علي البيلاوي، مصر الفجالة، على نفقة الهلال، ١٨٩٦م.

القفطي ، جمال الدين أبي الحسن علي بن القاضي يوسف، كتاب إخبار العلماء بأخبار الحكماء، مصر، مطبعة السعادة، ١٣٢٦هـ.

القفطي ، علي بن يوسف، تاريخ الحكماء، ليبزغ، ١٩٠٣م.

القنوجي ، صديق بن حسن، أبجد العلوم، الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٠م.

الكفوي ، أبو البقاء الحسيني، كتاب التحليلات، القاهرة، بولاق، ١٣٢١هـ.

كوربان، هنري ، تاريخ الفلسفة الإسلامية، ترجمة مروة وقبيسي، بيروت، عويدات، ١٩٧٧م.

• • •

Aristote, Organon I et II, Nouvelle traduction et notes par J. Tricot, Paris, Librairie philosophique, Vrin, 1946.

Brockelmann, Carl, Geschichte der Arabischen litteratur, Leiden Brill, 1943.

Encyclopédie de l'Islam, Brill, 2ème édition.

Goblot, Edmond, Traité de logique, Paris, Armand Colin, 1918.

Jourdain, Charles, Recherches critiques sur l'âge et l'origine des traductions latines d'Aristote, Paris, 1483, Nouvelle édition, pp. XV, 472, Photoreprinted, N.Y. 1960.

Rescher, Nicholas, Al-Farabi's, Short Commentary on Aristotle's, Prior Analytics, London, University of Pittsburgh Press, 1963.

Rescher, Nicholas, Al-Fārābī, An Annotated Bibliography, Pittsburgh, University of Pittsburgh Press, 1962.

Rescher, Nicholas, Al-Kindī, An Annotated Bibliography, Pittsburgh, University of Pittsburgh Press, 1964.

Rescher, Nicholas, The Developpment of Arabic Logic, Pittsburgh, University of Pittsburgh Press, 1964.

Paul Robert, Dictionnaire Alphabétique et Analogique de la Langue Française, Paris, Le Robert, 1966.

Steinschneider Moritz, Al-Fārābī, St. Pétersbourg, 1869.

* المجلات والدوريات :

الأبحاث ، مجلة الأبحاث بيروت ، الجامعة الأميركية ، السنة ١٢٣ ، ج ١ — ٤ ، كانون الأول ، ١٩٧٠م .

فهرست ، نسخة باى خطى ، كتابخانه دانشكدة ، أدبيات ، اهداءى آقاي أحمد جوادي ، مجموعة أمام جمعة كرمان ، تحقيق محمد تقي دنش پزوه ، مجلة دورية طهران ، ١٣٤٤ هـ .

Arabische, Türkische und Persische Handschriften der Universitäts-Bibliothek in Bratislava, Unter der Redaktion Josef Blaškovičs, Bearbeiteden, 1961.

Ates, Ahemet, Fārābī Bibliografy asi, Türk Tarih Kurumu, Belleten Ankara, 1951, V. 15.

Blumberg Harry, Proceedings of the American Academy, for Jewish Research, (1934 - 1935), V. 6.

Islamic, The Islamic Quarterly, London, December 1955, V. 2; July 1956, V. 3; January 1957, V. 3; January 1958, V. 4; January 1959, V. 5.

Kēklik, Nihat, Katagoriler Kitabi, Islam Tetkikleri Enstitūsū Dergisi Istanbul, T2, Parts II, IV, 1960.

Rescher, Nicholas, The New Scholasticism, 1964, V. 38.

Revue de la Faculté de Langues, d'Histoire et de Géographie de l'Université d'Ankara, 1958, V. 16.

Revue des sciences philosophiques et théologiques, 1948, V, 32.

PREFACE

Ces présents ouvrages traitent de certains écrits d'Al-Fārābī qui furent rassemblés par les spécialistes (scripots) entre les années 1650 et 1750 sous le titre: L'ENSEMBLE DE LA LOGIQUE.

Nous avons envisagé l'étude de ces écrits en trois phases et en trois volumes:

1ère phase: Introduction générale.

2ème phase: Comparaison entre divers manuscrits d'Al-Fārābī portant sur des textes parallèles.

3ème phase: Analyse et commentaire de certains textes.

Le premier volume comprend l'introduction générale qui donne un aperçu sur la logique d'Al-Fārābī, ses sources, et la méthodologie de notre travail. Ensuite, seront édités les textes relatifs au "terme" (Al-Ḫad) et à la "proposition" (Al-Qaḏiyat), dont les titres, d'après les manuscrits, sont établis de la manière suivante:

(Al-Tawṯi'at)	Avant-propos	
(Al-Fouṣoul al-khamsat)	Les cinq chapitres	
(Al-Madkhal)	Isagoge	(Îsāghoujī)
(Al-Maqoulāt)	Les catégories	(Qātighōriās)
(Al-'ibārat)	De l'interprétation	(Périminias)

Le second volume comporte:

Les Premiers Analytiques comprenant les titres suivants:
(Kitāb al-qiyās), le livre du Syllogisme.
(Al-qiyās al-saghīr), le petit manuel du Syllogisme.
(Kitāb al-taḫlīl), le livre Analytique.

- (Al-Amkinat al-Moghālitat).Les Réfutations Sophistiques, Sofistîqâ)[1]

Le troisième volume comprend:

- (Al-jadal), les Topiques (Topîqâ)
- Des recherches portant sur certains textes d'al-Fārābī, à partir de l'hypothèse suivante: loin d'être une paraphrase développée [2] de la Logique d'Aristote, ces textes d'al-Fārābī utilisent une terminologie qui révèle les propriétés de la langue arabe et des dimensions islamiques. Enfin, signalons qu'un lexique de la terminologie farabienne sera établi à la fin de chaque volume.

Remarques générales:

a) Les sources des manuscrits que nous avons utilisés sont les suivantes:
   1. Bratislava (231, TE 41), Universitätsbibliothek, Knižnice in Bratislava.
   2. Süleymaniyé Hamīdyé (812), Istanbūl.
   3. Emanet Khazinesī (1730), topkapi Sarayi, Istanbūl.
   4. Majless Shourāye Mellī (595), Téhéran.
   5. Karamān (211 J), Université de Téhéran.

Notons que les manuscrits Karamān et Majless Shourāye mentionnent "les termes employés dans la Logique" [3] au lieu de "l'avant-propos et les cinq chapitres".

b) Il est utile de rappeler que:
   - L'avant-propos et les cinq chapitres ont été publiés par Türker [4] et Dunlop. [5]

1. Il reste à signaler que le livre de la Démonstration (Alborhān), les Seconds Analytiques, sera édité par Dr. Majed Fakhr
2. C'est le cas dans "De l'interprétation", Al Fàrābī's commentary on Aristotle's, edited with an Introduction by Wilhelm Kutsch, s.j., and Stanley Marrow, s.j., Beyrouth, Imp. Catholique, 1960.
3. Mahdi, Muhsin a édité ce livre, Beyrouth, Dar El-Machreq, 1968.
4. Türker, Mubahat, Revue de la Faculté de Langues d'Histoires et de Géographie de l'Université d'Ankara, 1958, V. 16, pp. 187 - 194 et 203 - 213.
5. D.M. Dunlop, the Islamic Quarterly, London, 1957, V. 3, pp. 225 - 230 and 1955, V. 2, pp. 264 - 282.

- Isagoge a été édité par Dunlop.[1]
- Les Catégories par Dunlop[2] et Nihat Kéklik.[3]
- Le petit manuel du Syllogisme par Türker.[4]

Quant aux autres livres de l'ENSEMBLE DE LA LOGIQUE, ils sont restés inédits jusqu'à nos jours.

c) Enfin, nous avons réparti ces textes en paragraphes et chapitres, en se basant sur le manuscrit de Bratislava, tout en annonçant les variantes dans les marges.

Il nous reste à exprimer notre profonde reconnaissance à tous ceux qui ont bien voulu nous aider dans ce travail et particulièrement:

- Au R.P. Farid Jabre qui a attiré mon attention depuis longtemps sur l'importance de la Logique d'Al-Fārābī, et qui m'a généreusement procuré le manuscrit "Karamān".
- Je dois également beaucoup au Dr. Mājed Fakhrī, Pr. à l'American University of Beirut, pour l'aide qu'il m'a apportée en me communiquant le manuscrit "Majless Shourāye Mellī".
- A l'Institut Goethe et l'Institut Allemand d'Etudes Orientales de Beyrouth, et surtout aux deux chercheuses Dr.Renate Schimkoreit et Dr. Erika Glassen qui m'ont procuré le microfilm "Emanet Khazinesī" de la Turquie.
- A l'Ambassade tchécoslovaque de Beyrouth représentée par son secrétaire Jan Zajīcek qui m'a aidé à obtenir le microfilm de Bratislava et qui a préparé mes contacts avec l'Université de cette ville.
- Au Dr. Eva Frimmovâ, responsable des Archives Orientales de la Bibliothèque de l'Université de Bratislava, pour toute la courtoisie et le dévouement qu'elle a manifestés à mon égard.
- J'adresse également mes remerciements à tous les employés de la Bibliothèque "Jafet" de l'American University of Beirut pour l'exécution des photocopies et le prêt des références.

---

1. D.M. Dunlop, The Islamic Quarterly, 1956, V. 3, pp. 117 - 138.
2. Ibid., 1958, V. 4, pp. 168 - 197 and 1959, V. 5, pp. 21 - 54.
3. Kēklik, Nihāt, Katagoriler Kitabi Islam Tetkikleri Enstitusi Dergisi, Istanbul, 1960, T2, Parts II, IV. Chez lui le livre des Catégories est incomplet.
4. Türker, Mubahāt, Revue de la Faculté op. cit., pp. 179 - 286.

Enfin je remercie sincèrement mes confrères et amis qui ont bien contribué à la publication de ces ouvrages. Ils m'ont fait part de leurs intéressantes remarques et m'ont fait bénéficier de leurs conseils et de leur critique constructive.

Rafic El-Ajam

أ	a	ش	sh	ن	n
ب	b	ص	s̲	هـ	h
ت	t	ض	d̲	و	w
ث	th	ط	t̲	ي	y
ج	j	ظ	z̲	با	bā
ح	h̲	ع	‘	بو	bou
خ	kh	غ	gh	بي	bī
د	d	ف	f	بَ	ba
ذ	dh	ق	q	بُ	bo
ر	r	ك	k	بِ	bi
ز	z	ل	l	ء	’
س	s	م	m		